جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

مذكرة ماستر

لغة وأدب عربي
دراسات لغويّة
لسانيّات عربيّة

رقم: ع2019/09/14

إعداد الطالب:
ريمـــــة حمشـــة

يوم: 24/06/2019

حُروف المَعَاني في العرَبِيّة بين البِنيَة والوَظِيفَة
-دراسة في كتابِ الإنْصَاف-

لجنة المناقشة:

أسماء زرّوقي	أ. مح ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
صورية بوصوار	أ. مح ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا و مقررا
زينب بوبقّار	أ. م أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 1440-1439هـ/2018-2019م

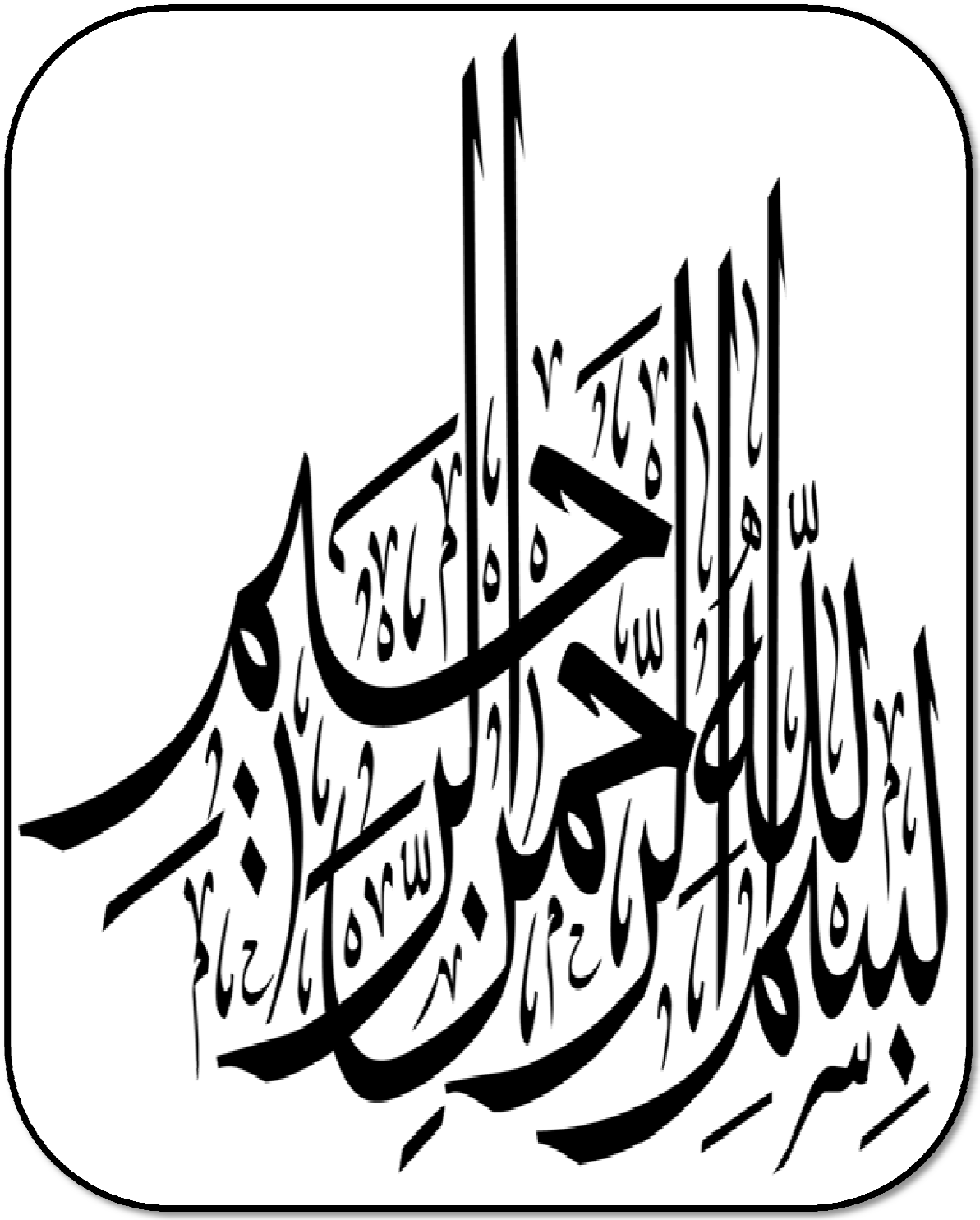
بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ

وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا

بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ

ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ ﴾

صدق الله العظيم

آل عمران، الآية18

شكر وعرفان

شكر و عرفان

مصداقا لقوله صلى الله عليه: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله".

أوّجه شكري بادئ ذي بدئ إلى العلي القدير معلي الهمم ومعطي الحكم الذي يسر لي الدّرب في رحلة البحث الشّاقة.

كما يقف اللّسان عاجزا عن التعبير عمّا يجول في فكري اتّجاه من يسّرها الله لي بلطفه مشرفة، ألا وهي الدكتورة **صوريّة بوصوار**، التي فتحت لي قلبها قبل كلّ شيء، وكانت لي نعم العون والسّند بعد الله سبحانه وتعالى. فلها منّي جزيل الشّكر والعرفان.

وأوّجه شكري كذلك إلى من أسندت إليهما مناقشة الرّسالة، الدكتورتين **أسماء زرّوقي وزينب بوبقّار**، ولهدايتي إلى طريق الصّواب بملاحظاتهما القيّمة ولا شك في أنّها ستسدّ ثغرات هذا العمل.

وإلى كل فرد ينتمي إلى كلية الآداب واللغة العربية، زملائنا الأفاضل، أساتذتنا الأجلاء، عمال المكتبة الكرام...

وأخيرا نشكر كل من كان سندا في إنجاز هذا البحث ولو بكلمة طيبة أو دعوة صالحة.

مقـــدّمـة

يعدّ النّحو العربيّ من أسمى العلوم قدرا، وأنفعها أثرا، به تظهر قيمة المرء فيما تحت طيّ لسانه، فبفضله وبفضل قواعده عُصم اللّسان من اللحن، ولعلّ من أهم مباحثه باب حروف المعاني، وهو باب بالغ الأهمية، فهو بمثابة الميزان الذي يقيم الجملة ، وبه تتحقق جمالية النثر والنظم، وحسن استعمالها وتوظيفها فن من فنون الفصاحة وصنعة من صنع الإبانة، وإقحامها في غير مواضعها دليل على عدم تمكن مستعملها.

ولما كان لحروف المعاني دور فعّال في بناء هيكل الكلام وتوجيه معانيه ومقاصده، فقد أولاها علماء اللغة العربية اهتماما كبيرا؛ لذلك أفردها بعضهم ببحوث مستقلة، ومنهم من عقد لها بابا أو فصلا بين ثنايا كتابه، ومنهم من كانت في مؤلفه شتات مسائل متفرّقة هنا وهناك، آخذا برأي هذا وذاك من النّحويّين، مراعيا الخلافات في الحرف من حيث بنيته ووظيفته ومعانيه، مرجحا الرّأي الصائب ، مستندا على أدلة وبراهين عقلية وأخرى نقلية، وهذا ما فعله أبو البركات الأنباري صاحب كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين. ومن هنا جاء بحثي موسوما ب: **حروف المعاني في العربية بين البنية والوظيفة –دراسة في كتاب الإنصاف–.**

وتكمن أهميّة البحث في أنّها تكشف لنا أغوار التّوجّه النحوي لدى الأنباري ونحويّي المدرستين؛ الكوفيّة والبصريّة، وموقفه من آراء هؤلاء وتوضيح توجيهاته وترجيحاته في مسائل حروف المعاني، هذا من جانب، ومن جانب آخر الوقوف على الوظيفة التي تمارسها الحروف من خلال ربطها بين المفردات والتّراكيب، ولا يتوقّف دورها عند هذا الحدّ بل تتعدّاه إلى تحديد المعاني بين هذه المفردات والجمل.

و يعود سبب اختياري لهذا الموضوع إلى جملة من الأمور أبرزها :

–القيمة المعرفية لكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين كتب النحو، فكونه من أمهات الكتب في التراث النحوي، وأولّها التي أُلّفت في الخلاف بين النّحاة جعلته محور

بحثي، وإن كانت أقيمت حوله العديد من الدراسات إلّا أنّه لم تتم دراسته من جانب قضايا حروف المعاني.

-تتبع آراء نحاة البصرة والكوفة المتعلقة بحروف المعاني والوقوف على الرأي الصائب في ذلك والذي رجحه الأنباري.

-التعرف على منهج كتاب الإنصاف و طريقة عرض المسائل والوقوف على جهود الأنباري فيه.

-الرغبة في معرفة ماهية حروف المعاني، ودورها في تأدية المعنى؛ ذلك أنها باب مهم يسهِّل لنا معرفة إعراب الكلمات.

لذا حاولت من خلال هذا البحث الإجابة عن الإشكاليات الآتية:

-فيم تتمثل حروف المعاني؟ وإلى ماذا احتكم النّحاة في تقسيماتهم لها؟وما هي الحروف التي حملتها دفتا كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات؟ وأي مسائل الحروف كانت محل الخلاف بين نحاة البصرة و الكوفة؟ (من حيث بنيتها وظيفتها ودلالتها). وأي الفريقين غلّب الأنباري على الآخر في مسائل حروف المعاني؟ وهل كان الأنباري صائبا ومنصفا في ذلك؟

وكمحاولة للإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها، اتبعت الخطّة التي رأيت أنّها الأنسب لطبيعة الموضوع:

وهي مقدمة، ومدخل، وفصلين، وكل فصل انطوى تحته مبحثين وتحت كل مبحث مجموعة من العناصر، وخاتمة للبحث.

-وجاء المدخل بعنوان: حروف المعاني في العربيّة. قدمت فيه مجموعة من المفاهيم لمصطلح الحرف وحروف المعاني، ثم تطرقت إلى التقسيمات المختلفة لها وكذلك اختلاف العلماء في عدّتها وفي التسمية بين الحرف والأداة.

–والفصل الأول عُنون بـ: بنية ووظيفة الحروف الأحاديّة والثنائية. قدّمت فيه مجموعة من الحروف الأحاديّة التي كان الخلاف في بنية بعضها وفي معاني ووظيفة البعض الآخر، هذا فيما يخص المبحث الأول والذي احتوى على الحروف الآتية: **السّين، والفاء، ولام التّعليل، ولام الجحود، وواو العطف، وواو المعيّة.** أمّا المبحث الثاني فالمنهج نفسه الذي تمّ تتبّعه في عرض قضايا الحروف في المبحث السّابق، غير أنّه احتوى على حروف ثنائيّة البنية وهي: **كي، وما النافية، ومن، وأو.**

–وأمّا الفصل الثّاني والأخير فوُسم بـ: بنية ووظيفة الحروف الثّلاثية والرّباعية. وما قيل عن الخلاف في حروف الفصل الأول يقال هنا؛ غير أنّ المبحث الأول من هذا الفصل خصص للحروف الثلاثية وهي: **إنّ، وربّ، وواوها، ومنذ ومذ.** والمبحث الثّاني للحروف الرّباعية وهي: **إلاّ، وحاشا، وحتّى، لعلّ، ولكنْ، ولولا.**

وجملة هذه الحروف التي تناولتها بالبحث والدراسة كانت حروفا بسيطة باستثناء **لكن** التي اختُلف فيها من حيث بساطتها وتركيبها، **ولولا** التي ثبت تركيبها عند الفريقين.

وبعد هذين الفصلين جاءت الخاتمة جامعة لأهم النّتائج التي كانت عصّارة الجهد في الدّراسة بأكملها.

والمتتبع لثنايا البحث يجد أنّني آثرت المنهج الوصفي المرفق بآلية التّحليل الذين اعتمدت عليهما واستفدت من أدواتهما في هذه الدراسة؛ وذلك باستغلال المنهج الوصفي في تتبع أراء النّحاة حول قضايا الحرف الواحد، وآلية التّحليل في كتاب الأنباري في المسائل المتعلقة بالحروف.

وما كان لهذا البحث أن يأتي بهذه الصورة لولا استسقائي لمادّته من المصادر اللغوية القديمة منها والحديثة فبعد مدونة البحث المتمثلة في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، أذكر من هذه المدوّنات:

-رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي.

-الجنى الدّاني في حروف المعاني للمرادي.

انتهاء بأحدث الكتب في الدّراسات اللغوية الحديثة من بينها:

-معجم الإعراب والإملاء لإميل بديع يعقوب.

-المستقصي في معاني الأدوات النحوية لمسعد الزيات.

-معجم الحروف، المعنى المبنى الإعراب لخضر أبو العينين.

وإن كان لابدّ من ذكر الصعوبات التي عرقلت مسار البحث فهي تكمن في:

-طول المدونّة التّي هي موضوع الدّراسة وكثرة القضايا المعروضة فيها والواجب استخراجها.

-تعدّد الآراء واختلاف وجهات النّظر بين النّحاة في المدرسة الواحدة حول الحرف الواحد، ووقوعهم في التّناقضات جعلني في حيرة من أمر بعض المسائل المتعلّقة بالحروف.

ولكن بفضل الله وعونه استطعت تجاوز العقبات والإلمام ببعض جوانب الموضوع، والقيام بدراسة برصد أهمّ الحقائق حول كتاب الإنصاف وحروف المعاني التي جاءت فيه، وأطمح من خلال هذا العمل لبناء فهم صحيح لبعض القضايا، فقد حاولت الاجتهاد في ذلك قدر الإمكان ولا أزعم بذلك أنّني استطعت حصر الموضوع أو تقديم إجابات شافية عنه ولكن أخذت على عاتقي أن أوضّح بعض ما اكتنفه الغموض حول حروف المعاني، وأن أكشف عن بعض أسرار كتاب الأنصاف.

وممّا لا شكّ فيه أنّ الخوض في الدراسة لم يكن بالأمر اليسير، فالشكر إذا للأستاذة المشرفة الدّكتورة الفاضلة ***صوريّة بوصوار*** على دعمها وإرشادها لي بإبدائها الآراء العلمية والمنهجية السّديدة في ذلك.

كما أقف من قارئ بحثي موقف المعتذر عن التقصير.

مدخل: حروف المعاني في العربيّة.

1) مفهوم الحرف.

أ) الحرف في اللغة.

ب) الحرف في الاصطلاح.

2) أقسام حروف المعاني:

أ) باعتبار متعلّقها.

ب) باعتبار نوعها كقسم من أقسام الكلمة العربيّة.

ت) باعتبار الوظيفة.

ج) باعتبار البنية.

3) عدد حروف المعاني.

4) بين الحرف والآداة.

5) أهميّة حروف المعاني.

أولى الدّارسون العرب قَديما وحَديثا الحروف اهتماما كبيرا، حيث خصّصوا لها العديد من البحوث والمؤلّفات، وذلك لدورها الكبير في نظم الكلام البليغ؛ إذ أنّها تربط بين ألفاظه، وتوّجه معانيه حسب المقتضى. وللتعرف أكثر على حقيقة الحرف لا بد من الوقوف على مفاهيمه العديدة، بدءً بتحديد المعنى اللّغوي الذي يشكّل المصطلح في مظانّه المختلفة عبر السّياقات المتعدّدة.

1) **مفهوم الحرف**:

أ) **الحرف في اللّغة**:

تعدّدت المعاني التي يطلق عليها الحرف في اللغة العربية إلاّ أنّ أغلبها أجمعت على أنّ الحرف يعني الطّرَف، فقد جاء في متن معجم لسان العرب لصاحبه ابن منظور(ت711هـ) أنّ "الحَرْفَ في الأصل، الطَّرَفُ والجَانِبُ."[1] وجاء في القاموس المحيط للفيروز أبادي (ت817هـ) "الحَرْفَ من كل شيء هو: طَرَفُهُ وشَفِيرُهُ، وحَدُّهُ، ومن الجَبَلِ: أَعْلَاهُ المُحَدَّدُ."[2] وذهب مرتضى الزّبيدي (ت1205هـ) إلى القول: "حَرْفُ الشَّيْء: نَاحِيَّتهُ، وفلان على حرف من أمره، أي نَاحِيَّةٍ منه."[3] أمّا بطرس البستاني (ت1883هـ) فعلّل تسمية حرف التّهجّي بذلك انطلاقا من معناها اللّغوي فقال: "سُمِّيَت حروف التَّهجِّي بذلك لأنّها أَطْرَافُ الكَلِمَةِ."[4]

1-ابن منظور(أبو الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم الإفريقي المصري)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، دس، ج3، مادة(ح،ر،ف)، ص89.

2-الفيروز أبادي(محمد بن يعقوب مجد الدين)، القاموس المحيط، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ-1999م، ج3، مادة(ح،ر،ف)، ص170.

3-مرتضى الزبيدي(محمد بن محمد بن عبد الرّزاق)، تاج العروس، تح: عبد الفتّاح الحلو ، مط حكومة الكويت، دب، دط، 1406هـ-1986م، ج23، مادة (ح ر ف)، ص130.

4-بطرس البستاني، محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، دط، 1987م، ص162.

والمتأمّل في هذه المفاهيم يجد أن كلمة حَرْف تحمل معان عدّة، واستعملت استعمالات مختلفة، منها المعنى الحسّي؛ كدلالته على طَرَف الجبل، ثم انتقلت للمعنى المعنوي لتدل على الجهة والنّاحيّة، ودلّ بعدها على حرف التهجّي.

ب) **الحرف في الاصطلاح:**

تعدّدت المفاهيم الاصطلاحيّة لمعنى الحرف؛ ذلك لأنه يطلق على:

أ. **حروف الهجاء:** وهي التي يطلق عليها حروف البناء؛ لأنها تبني الكلمة، يقول ابن منظور: "به سمّي الحَرْفُ من حُرُوفِ الهِجَاءِ."[1]

ب. **اللّغة و القراءة:** جاء في المحيط "عن النبي صلى الله عليه وسلم «نزل القرآن على سبعةِ أَحرُفٍ»، سبع لغات من لغات العرب، وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، وإن جاء على سبعة أو عشرة أو أكثر، المعنى: هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن."[2] ومن هنا فالحرف يعني الوجه أو الطريقة التي يُقرأ بها القرآن بإحدى لهجات العربيّة.

ج. **أحد أقسام الكلمة:** قسّم النّحاة الكلمة العربيّة إلى ثلاثة أقسام اسم وفعل وحرف، والحرف هو محل دراساتنا؛ إذ يُعرّفه سيبويه(ت180هـ) بقوله: "وحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنًى ليس بِاسْمٍ ولا بِفِعْلٍ."[3]

وشرح السّيرافي(ت368هـ) قول سيبويه بأنّ الحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل؛ أي "جاء لمعنى ذلك المعنى ليس باسم، أي: ليس بدالٍ عليه الاسم ولا الفعل(...) وفيه جواب آخر وهو أن حروف المعاني لمّا كانت تدخل لتغيّر معنى ما تدخل عليه،

1-ابن منظور، لسان العرب، ص89.

2-بطرس البستاني، محيط المحيط، ص170.

3-سيبويه(أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1408هـ-1988م، ج1، ص12

أو إحداث معنى لم يكن فيه، فإذا انفردت لم تدل على ذلك."[1]
أمّا الزّجّاجي(ت337هـ) فيعرفّها بقوله: "وحروف المعاني التي تجيء مع الأسماء والأفعال لمعانٍ."[2]
وفي موضع آخر يقول: "الحرف ما دلّ على معنى في غيره، نحو **من** و**إلى** و**ثم** وما أشبه ذلك."[3]

ونجد ابن يعيش(ت643هـ) في شرح المفصّل يقول: إنّ "الحرف كلمة دلّت على معنى في غيرها."[4] وبهذا فهو يؤيد سيبويه في قسمته الثلاثيّة للكلمة التي أنكرها البعض "بحجة أنّه لا دليل ولا برهان على حكمهم وشهادتهم بصحة التقسيم."[5]

كما فصّل ابن يعيش وحدّد الصواب في القول: "ماجاء لمعنى في غيره" "وما دلّ على معنى في غيره." فهو يرى أنّ هذه العبارة الأخيرة أمثل للاستعمال لأنّ في الأولى إشارة إلى العلّة والثانية الصحيحة تعني أنّ المراد من حدِّ حروف المعاني الدّلالة على الذات لا على العلّة.[6]

من خلال الوقوف على أهم المعاني التي جاءت في متون المعاجم وأمّهات الكتب، تبيّن أن المقصود بالحرف هو الطّرفُ؛ ومنه سمّيت حروف الهجاء، ومصطلح الحرف يطلق على كل من حروف المباني وهي المكونة لأجزاء الكلمة، وحروف المعاني

1-الّسيرافي(أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن مرزبان)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي،دار الكتب العلميّة، دب، ط1، 2008، ص14.

2-الزّجّاجي(أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزّجّاجي)، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النّفائس، دب، ط3، 1399هـ-1979م، ص54.

3- نفسه، ص54.

4- ابن يعيش، شرح المفصّل، إدارة الطبع المنبريّة، دط، دس، ج8، ص2.

5-ينظر: الزّجّاجي، الإيضاح في علل النّحو، ص41.

6-ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ص2.

وهي الحروف التي يؤتى بها لتدلّ على معنى في غيرها وهي من أقسام الكلمة في اللغة العربية.

2) أقسام حروف المعاني:

أ) **باعتبار متعلقها**:جاء في متن دليل السالك إلى ألفية بن مالك أنّ الحروف ثلاثة أنواع:

أ) "مختصّة بالاسم مثل: حروف الجر **وإنّ** وأخواتها.

ب) مختصّة بالفعل مثل: **قد وسوف والسين وثمّ**.

ت) مشترك بين الاسم والفعل مثل: **هل، وما**." [1]

"فأمّا المختصُّ بالاسم فلا يخلو من أن ينتزل منه منزلة الجزء أولا، فإن تنزَّل منه منزلة الجزء لم يعمل كـ **لام** التعريف.

وإن لم ينتزل منزلة الجزء فحقّه أن يعمل،لأنّ ما لازم شيئا ولم يكن كالجزء أثّر فيه غالبا، وإذا عمل فأصله أن يعمل الجر؛ لأنّه العمل المخصوص بالاسم، ولا يعمل الرفع والنصب.

وأمّا المختص بالفعل فلا يخلو أيضا من أن ينتزل منه منزلة الجزء أولا، فإن تنزل من منزلة الجزء لم يعمل كحرف التنفيس، وإن لم يتنزّل منه منزلة الجزء فحقّه أن يعمل، وإذا عمل فأصله أن يعمل الجزم...

وأمّا المشترك فحقه ألاّ يعمل، لعدم اختصاصه بأحدهما، وقد خالف هذا الأصل أحرفٌ منها **ما** الحجازيّة أعملها أهل الحجاز عمل **ليس** لشبهها بها، وأهملها بنو تميم."[2]

1-عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفيّة بن مالك، دار مسلم، دط، دس، ج1، ص33.

2-المُراديّ(الحسين بن قاسم)، الجنى الدّاني في حروف المعاني، تح: فخر الدّين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ-1992م، ص 26-27.

وباختصار شديد لما قاله المراديُّ(ت749هـ) أنّ "الأصل في كل حرف يختصُّ أن يعمل فيما اختصَّ به، وفي كل حرف لا يختصُّ ألاّ يعملَ"[1]؛ أي أنّ الحروف المختصة تكون عاملة في اختصاصها، سواء في الاسم أو الفعل، والحروف غير المختصّة لا عمل لها.

ج) **باعتبار نوعها كقسم من أقسام الكلمة**: يطلق عليها جميعا الحروف، لكن منها ما تتغير طبيعتها كنوع من أنواع الكلمة العربيّة الثلاث بين الحين والآخر، وذلك حسب السّياق الذي ورد فيه هذا الحرف، وبهذا تتشكل لدينا ثلاث مجموعات من الحروف كالآتي:

-الأولى: "ما لا يكون فيها الحرف إلا حرفا مثل :**من، إلى، حتّى، في، الباء، ربّ، واو** القسم و**تاؤه**، فهذه السبعة لا تكون إلا حروفا باعتبار معانيها الأصليّة."[2] وأمر هذه الحروف بيّن؛ حيث تلزم حالة إعرابيّة واحدة وهي البناء، ومثاله قولنا: (إلزم مكانك حتّى حين)؛ فحتىّ هنا تعرب حرف جر مبني على السّكون لا محلّ له من الإعراب.

-الثانية: "ما يكون حرفا واسما، مثل: **على، عن، الكاف، مذ** و**منذ**، ورغم كون الشيء على صورة الشيء لا يستلزم أن يكون عيْنًا لذلك الشيء، إلا أنّ كون هذه الخمسة لا ينافي حرفيتها لأنّ الحرفيّة قد غلبت عليها في الاستعمال."[3]

والمواضع التي تأتي فيها هذه الحروف حرفا لا اسما هي:

1-السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ-1998م، ص40.

2-ينظر: الجرجاني(عبد القاهر)، ، العوامل المائة النحوية في أصول العربيّة، تح: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، دس، ص87.

3-نفسه، ص87،88.

إذْ ← -تأتي حرفا إذا كانت تعليليّة نحو: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ ﴾[1]

-أو إذا كانت للمفاجأة؛ وتكون للمفاجأة إذا جاءت بعد (بينما،بينا).

إذَا ← -هي إذا الفجائية الظرفيّة ولا تقع إلّا في وسط الكلام، وتدخل على الجملة الاسميّة فقط، ولا تحتاج إلى جواب، وتكون للحال، والجملة بعدها لا محلّ لها من الإعراب نحو:﴿وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[2]، [3] ولا نقول عن إذْ وإذًا أنّهما حرفيتان إلّا إذا تحقّقت فيهما المعاني السّابقة، والأمر نفسه بالنسبة **للتاء وعلى** وباقي الحروف حيث:

التّاء ← -وتكون جارّة وتختصّ بالقسم ولا تدخل إلّا على لفظ الجلالة ويحذف فعل القسم وجوبا معها نحو:﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدۡ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ ﴿٩١﴾ ﴾.[4]

عَلَى ← -تأتي حرف جرّ يجرّ الاسم الظّاهر والضّمير.[5]

كما تأتي **على** الحرفيّة أيضا "حرف جرّ زائد للتعويض عن حرف مماثل محذوف نحو:

1-الزّخرف، الآية39.

2-الأنبياء، الآية، 97.

3-ينظر: مسعد زيّاد، المستقصي في معاني الأدوات النّحويّة، الصّحوة، القاهرة، مصر، ط1، 1430هـ-2009م، ص30 وما بعدها.

4-يوسف، الآية91.

5- ينظر: إميل بديع يعقوب، معجم الإعراب والإملاء، دار الشريفة، دب، دط، دس، ص138وما بعدها.

(لم يجدْ على من يتّكلْ عليه)، والتّقدير: (لَمْ يَجدْ مَنْ يتّكل عليهِ)."[1]

عَن ←تأتي حرف جر يجر الاسم.[2]

والأمر نفسه بالنسبة لـ **عن** فقد ترد "حرف جر زائد."[3]

كما يجدر الإشارة إلى أنّ **على وعن** الحرفيتان تحملان العديد من المعاني المختلفة حسب التركيب الذي تردان فيه وسيأتي التفصيل فيها لاحقا كلّ في بابها.

والأمر نفسه يقع على **الكاف** فهي تأتي بوجوه عديدة، فقد تكون حرف جر زائد أو غير زائد أو اسما أو غير ذلك:

الكاف ←حرف جر نحو: أنت شامخ كالطود.

كما تخرج **الكاف** الى حالات عديدة تكون زائدة للتوكيد أو حرف خطاب.[4]

وليست هذه الحروف المذكورة آنفا هي فقط ما يتغيّر بين الاسميّة والحرفية، بل هناك حروف أخرى وهي: **لمّا، ما، مذ، منذ، النون، الهاء، الواو** وغيرها، ولكل حرف منها شرطٌ أو شروطٌ لا بد من تحقّقها لتكون حرفا.

-الثالثة: ما يكون حرفا يجرّ ما بعده، وقد ينصبه بالفعليّة مثل: **خلا، عدا، حاشا.**

ويقصد به أنّ مجموعة هذه الحروف- حروف المجموعة الثّالثة- قد تنصب الاسم بعدها فيعرب مفعولا ويصبح الحرف في هذه الحالة فعلا، أمّا كونها حروفا فلأنّها استعملت في باب الاستثناء بمعنى **إلّا.**

وحروف هذه المجموعة ثلاثة لا رابع لها، وتتغيّر بين الحرفيّة والفعليّة وذلك بشروط هي كالآتي:

1-مسعد زيّاد، المستقصى في معاني الأدوات النّحويّة، ص115.

2-إميل بديع يعقوب، معجم الإعراب والإملاء، ص284-285.

3- مسعد زيّاد، المستقصى في معاني الأدوات النّحويّة، ص160.

4-ينظر: مسعد زيّاد، المستقصى في معاني الأدوات النّحويّة، ص182وما بعدها.

حَاشَا ←–حرف استثناء للتنزيه وجرّ شبيه بالزائد،؛نحو: (نجح الطّلّاب حاشا زيدٍ)، حاشا حرف جر مبني على السكون. [1]

فيما يخص **حاشا** الفعل المتصرّف فإنه يكتب في آخره بالألف المقصورة **حاشى**.

خَلا ←–حرف جر شبيه بالزّائد، والمستثنى بعده مجرور لفظا منصوبٌ محلا على الاستثناء؛ نحو: (جاء الطّلاب خلا طالبٍ). [2]

عَدا ←–حرف جر مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب، وذلك إذا لم تتقدّمها **ما** المصدريّة؛ نحو: (نجح الطّلاب عدا زيدٍ).[3]

ما يلاحظ على **خلا وعدا** أنهما تشتركان في بعض الأحكام؛ إذ أنه إذا سبقتهما **ما** المصدريّة أصبحتا فعلا، وإذا لم تسبقهما أعربتا حرفي جر.

ومن خلال ما سبق اتّضح لنا أن ما يطلق عليه حرفا في بعض الأحيان قد تتغيّر حالته الإعرابيّة، وتتردّد بنيته بين الحرفيّة والاسميّة والفعليّة، ويحدّد هذا التغيّر أو التردّد التركيب الذي وقع فيه هذا الحرف، أو ربما هناك أسباب تتحكّم في ذلك، وهذا التغيّر لا يشمل كلّ الحروف، بل هي سمة في بعضها فقط.

-<u>مسبّبات التردّد</u>:

هناك أسباب تؤدّي إلى تردّد وتغير الحرف بين قسمين أو أكثر من أقسام الكلمة العربيّة وهذه الأسباب هي:

1- ينظر: إميل بديع يعقوب، معجم الإعراب والإملاء، ص183.

2- مسعد زيّاد، المستقصى في معاني الأدوات النّحويّة، ص125.

3- إميل بديع يعقوب، معجم الإعراب والإملاء، ص272.

أ. مراعاة المعنى:

المعنى سبب من أسباب تردّد الأداة. فسيبويه يرى أنّ **إذ** ظرف، ولا تكون حرفا إلّا إذا قرنت بـ **ما**. والمالقي يراها بمعنى **حين**، وما كان معناه اسما عندهم فهو اسم. إنّ هذه المعاني المشتركة أمر لا يمكن تجاهله ولا يمكن بأي حال ضبطه، وذلك لأنّه عائد إلى مستخدمي اللّغة ومتكلّميها.

ب. الاستعمال:

يرتبط هذا المسبّب بما قبله، فللاستعمال أثر لا يمكن إنكاره في اللغة، فاللغة ملك لأقوام يعبّرون بها عن أغراضهم وحاجاتهم، غير أنّ هذا الاستعمال قد يتعارض مع أصول معيّنة مسببا بعض اللّبس.

تُظهر المادّة المعجميّة عددا من الحروف التي خرجت من قسمها إلى قسم آخر بسبب الاستعمال؛ فالـ **ها** عند الأكثريّة حرف تنبيه، وعند بعضهم اسم فعل بمعنى (خذ)؛ لأنّ الاستعمال قضى بذلك.

ج. السّماع بالرّواية:

السّماع أصل من أصول النّحو العربيّ، وقد اعتمد عليه النّحاة في سنّ القواعد وتأصيلها، فبه ضبطت الآراء...وقد استند إليه عدد آخر في الحكم على هذا الحرف بأنه حرف أو اسم أو فعل، فكان السّماع سببا من أسباب التّردّد. فمذهب الجمهور إلى أنّ "إلى" حرف وذهب قوم إلى أنّها قد ترد اسما، محتجّين بأنّه قد سمع: "انصرفت إليك" وكذلك الأمر بالنسبة لكل من "على، ربّ، عن ومهما"؛ حيث سمع في بعضها من يخرجها عن الحرفيّة، وسمع في البعض الآخر ما يخرجه من الاسميّة.

د. اعتماد الأصل:

وهذا آخر سبب من أسباب تغيّر الحرف بين أقسام الكلمة الثّلاثة؛ إذ حكم بعض النّحاة على أنّ ما يعدّ حرفا في بعض الأحيان بحسب الأصل الذي يجب أن ترد عليه.

فمثلا الأصل في الأفعال أن لا ترد ساكنة الوسط، لذا حكم الكوفيّون على "ليْس" بالحرفيّة لأنها ليست على وزن شيء من الأفعال. [1]

إذا فتردد الحرف الواحد بين أقسام الكلمة المختلفة مردُّه إلى الأسباب آنفة الذّكر، غير أنّ هذا التّنوع والتردّد يبدو أنّه غير متوقف على هذه الأسباب فقط، فيمكن للسياق أن يلعب دورا في هذا التغيّر، مثلا "على" في قولنا: "من سار على الدّرب وصل" قد وردت حرفا، أما في قولنا: "غدوت من عليك" فهي عبارة عن اسم.

ج) **باعتبار الوظيفة:** قسم اللغويون العرب القدامى حروف المعاني حسب العمل الذي تقوم به أو الأثر الذي تتركه في الكلمات بعدها إلى قسمين: "حرف عامل، وغير عامل، فالعامل هو ما أثّر فيما دخل عليه رفعا أو نصبا، أو جرا، أو جزما. وغير العامل بخلافه وسميّ المهمل."[2]

وقد تفرعت عن الحروف العاملة فروع أخرى ذكرها السّكّاكي(ت626هـ) كالآتي:

-الحروف العاملة:

- ✓ عملا واحدا
  - عاملة في الأسماء(جارة وناصبة).
  - عاملة في الأفعال(جازمة وناصبة).
- ✓ عملين
  - نصبا ثم رفعا.
  - رفعا ثم نصبا.

1-ينظر: عامر فائل محمد بلحاف، الخلاف النّحوي في الأدوات، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1432هـ-2011م، ص91وما بعدها.

2- المُراديّ، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص27.

والحروف النّاصبة للفعل عند سيبويه ومن تبعه هي:**أنْ، لَنْ، كَيْ وإِذَنْ**. أمّا بقيّة الحروف وهي: **الفاء، الواو، أو، حتّى واللام** المكسورة؛ فقد ذهب سيبويه ومن تبعه إلى أنّها ناصبة بإضمار **أنْ** بعدها، وعدّها بعضهم ناصبة بنفسها. [1]

وحروف الجزم خمسة منها ما يجزم فعلا واحدا نحو: **لمْ، لمَّا، لام الأمر، لا النّاهيّة** أمّا **إنْ الشّرطيّة** فهي تجزم فعلين.[2]

وقد حدّد يوسف بكّوش مجموعة الحروف العاملة وغير العاملة كالآتي:

1-"**الحروف العاملة:** 1أحرف الاستثناء، التّمنّي(**ليت**)، حرف التّوكيد(**إن وأنّ**)، حروف الجر، أحرف الجزم، أحرف الزيادة(**الباء ومن والكاف**)، حرفا الشّرط(**إن وإذما**)، أحرف القسم، الأحرف المشبّهة بالفعل، الأحرف المصدريّة(**إن وأنّ وكي**)، أحرف النصب، أحرف النّفي(**إنّ، لا، لات، لم، لمّا، لن، وما** العاملة).

2-الحروف غير العاملة: حرف الاستدراك، حرف الاستفتاح، حرف الاستفهام، حرف الاستقبال، أحرف التخصيص، أحرف التّعليل، حرف التّنديم، أحرف التّوبيخ، حرف التّفسير، حرف التسهيل، حرف التّمنّي، أحرف التنبيه، حرف التحقيق(**قد**)، أحرف التّوكيد(**أمّا، اللّام والنّون**)، أحرف الجواب، أحرف الزّيادة(**إنْ، أنْ، الفاء اللّام، لا، وما**)، أحرف الّشرط(**لو، لولا، لوما**)، أحرف العرض، أحرف العطف، الحرفان المصدريان(**أن وما**)، حرف المفاجأة، أحرف النّداء، أحرف النّفي(**أنْ، لا، وما**)." [3]

ثمّ إنّ مجموعة هذه الحروف العاملة والمهملة كلها تنقسم إلى ستة أقسام هي:

1-ينظر: السّكّاكي(بن أبي بكر بن محمد بن علي)، مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ-2000م،ص153-154.

2-ينظر: هادي عطيةّ مطر الهلالي، الحروف العاملة في القرآن بين النّحويين والبلاغيين، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ، 1986م، ص649وما بعدها.

3-يوسف بكّوش، حروف المعاني(معجم مدرسي جامعي مرتب ترتيبا ألفبائيا)، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2004، ص176،175.

أ. ما يغيّر اللّفظ والمعنى:

نحو **ليت** فتقول: (ليت زيداً منطلقٌ) فـ **ليت** غَيّرت اللفظ وغيّرت المعنى، أمّا تغيير اللّفظ فلأنّها نصبت الاسم ورفعت الخبر، وأمّا تغيير المعنى فلأنّها أدخلت في الكلام معنى التّمنّي.

ب. ما يغيّر اللّفظ دون المعنى:

فهو أن تقول: (إنّ زيدًا قائمٌ) فإنّ قد غيّرت اللّفظ لأنها نصبت الاسم ورفعت الخبر، ولم تغيّر المعنى لأنّ معناها التّأكيد والتّحقيق وتأكيد الشّيء لا يغيّر معناه.

ج. ما يغيّر المعنى دون اللّفظ: فنحو: (هل زيدٌ قائم؟) فـ **هل** قد غيّرت المعنى؛ لأنّها نقلت الكلام من الخبر الذي يحتمل الصّدق والكذب، إلى الاستخبار الذي لا يحتمل صدقًا ولا كذباً، ولم يغيّر اللّفظ لأنّ الاسم بعد دخولها مرفوع بالابتداء كما كان يرتفع به قبل دخولها.

د. ما يغيّر المعنى واللّفظ ولا يغيّر الحكم:

نحو: **اللّام** في قولهم (لا يديَّ لزيدٍ)، فاللّام هنا غيّرت اللّفظ بجرّها الاسم وغيّرت المعنى لإدخال معنى الاختصاص ولم تغيّر الحكم، لأنّ الحكم حذف النّون للإضافة، وقد بقى الحذف بعد دخولها كما كان قبل دخولها، فلم يغيّر الحكم.

هـ. ما يغيّر الحكم ولا يغيّر لا لفظا ولا معنًى: نحو **اللّام** في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۘ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥۖ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ١ ﴾[1] فاللّام هنا ما غيّرت لا لفظا ولا معنًى ولكن غيّرت الحكم؛ لأنّها علّقت الفعل عن العمل.

1-المنافقون، الآية1.

و. ما لا يغيّر لا لفظا ولا معنًى ولا حكما:

وذلك نحو "ما" في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾﴾[1] فـ **ما** هنا لم تغيّر لا اللّفظ ولا المعنى ولا الحكم، لأنّ التقدير: فبرحمة من الله لنت لهم.[2]

إذا نظرنا إلى طبيعة هذه الحروف نجد أنّ منها ما حمل معنى في غيره فقط، ومنها ما يحمل معنيين في نفسه وفي غيره، إضافة إلى ما يضيفه من أثر في الإعراب أو المعنى أو اللّفظ.

د) باعتبار البنية:

تناول بعض اللّغويين الحروف بالدّراسة، مراعين في ذلك بنيتها، مثلما فعل الرّماني (ت384هـ)، حيث صنّف في كتابه معاني الحروف حسب بنيتها إلى أحاديّة وثنائيّة وثلاثية ورباعيّة فقط وهذا ما وجدناه في ثنايا كتابه، غير أنّ المراديّ أضاف بنية أخرى وهي البنية الخماسيّة لها حيث قال: "وقد وقفت على كلمات أخر مختلف في حرفيّتها، ترتقي بها عدّة الحروف على المائة. وهي منحصرة في خمسة أقسام: أحادي، ثنائي، ثلاثي، رباعي، وخماسي."[3] إذا حسب المرادي فالحروف تنقسم حسب بنيتها إلى خمسة أقسام وأضاف في هذا القسم **(لكنَّ، أنتما وأنتنّ)**، وبهذا فهو يدخل الضمائر في دائرة حروف المعاني، وقد أجمع الدّارسون على أنّ بنية الحرف لا تزيد عن خمسة أحرف

1-آل عمران، الآية159.

2-ينظر: الأنباري(كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن)، أسرار العربيّة، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، سوريا، دس، ص13-14.

3- المُراديّ، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص28-29.

حيث يقول عبّاس حسن: "لا تزيد أحرف الاسم على سبعة...ولا أحرف الحرف على خمسة؛ نحو: لكنّ باعتبارها كلمة واحدة..."[1] ، وهذه البنيات تفرّعت من تقسيم آخر وهو البسيط والمركّب، حيث " البسيط أحادي، وثنائي، وثلاثي، ورباعي، وخماسي:

1- الأحادي: **الواو، الفاء، الباء، التاء، اللام، الكاف، الهمزة، السّين.**

2- الثّنائي: **أمْ، أوْ، بلْ، لا، ما، إنْ، أنْ، لنْ، منْ، عنْ، في، مذ، لوْ، لمْ، أيْ، آ، يا، وا، قد، هلْ، ها، كيْ، مع، أل.**

3- الثّلاثي: **على، إلى، ربَّ، خلا، منذ، إنَّ، أنَّ، سوف، بلى**...

4- الرّباعي: **حتّى، حاشا، إلّا، إمّا، أمّا، لعلَّ، كلّا.**

5- الخماسي: **لكنَّ.**

والمركّب: **كأنَّ، لولا، لوما، إلّا، هلّا، إذما، لمّا، ..**"[2]

ومنه فالحروف العربية ذات بنيات مختلفة بسيطة ومركبّة ومن البسيطة الأحاديّة، الثنائيّة، الثلاثيّة، الرّباعيّة، والخماسيّة.

أ) **عدد حروف المعاني:**

من خلال اطّلاعنا على بعض المدونّات العربيّة القديمة التي أولت العناية لدراسة حروف المعاني، لفت نظرنا اختلاف النّحاة في عددها؛ حيث إنّ كل واحد من هؤلاء النحاة واللغويين يضيف ويحذف من وإلى دائرة حروف المعاني حسب وجهة نظره واعتقاده، وقد قام الزّجّاجي(ت340هـ) بإحصائها في متون بعض أمّهات الكتب، وأطلق عليها مصطلح الأداة، وحسب اعتقاده أنه أشمل من مصطلح حروف المعاني، وذلك كالآتي:

1-عبّاس حسن، النّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرّفيعة والحياة اللّغويّة المتجدّدة، ددن، دب، دط، دس، ص13.

2-أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجي، القاهرة ، مصر، دت،ج1، ص2363.

-"عددها في كتاب **الأزهيّة للهروي** إحدى وأربعون أداة فقط.

-عددها في كتاب **رصف المباني للمالقي** خمس وتسعون أداة.

-عددها في كتاب **الجنى الدّاني للمراديّ** خمس ومائة أداة.

-عددها في كتاب **مغني اللّبيب لابن هشام** تسع وتسعون أداة.

-عددها في كتاب **الصّاحبي لابن فارس** أداتان ومائة فقط.

-عددها في كتاب **فقه اللغة وسر العربيّة للثّعالبي** لم يتجاوز ثمانيا وثلاثين أداة.

-عددها في كتاب **الإتقان للسّيوطي** نحو اثنتي عشرة ومائة أداة.

-أمّا عددها في كتاب **حروف المعاني للزّجاجي،** فقد بلغ سبعا وثلاثين ومائة أداة." [1]

من خلال العمليّة الإحصائيّة التي قام بها الزّجاجي يبدو أنّ كتابه أكثر الكتب تناولا ودراسة للأدوات وأنّ أدناها هو كتاب فقه اللغة للثعالبي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا على ماذا اعتمد هؤلاء في تحديد الحروف وعددها؟ وإلام احتكموا في ذلك؟

ب) **<u>بين الحرف والأداة</u>:**

شاع لدى بعض الباحثين قديما وحديثا استعمالهم مصطلح الأداة، إما للدلالة على الحرف الواحد من حروف المعاني، أو ما يندرج ضمنها من أسماء وأفعال، وإذا ما انتقلنا إلى التّراث النحوي العربي نجد أنّ الكوفيّين هم من يستعملون مصطلح "الأدوات" مقابلا لمصطلح "حروف المعاني" لدى البصريين، إذ يقول مهدي المخزومي في ذلك: "وكان البصريون يسمّونها حروف المعاني، لأنّ كل واحد منها يفيد معنى من المعاني، كالاستفهام والابتداء، والاستعلاء، والمجاوزة، والاستدراك، وغيرها. وكان الكوفيّون يسمّونها

1-الزّجّاجي، حروف المعاني، تح: علي توفيق الحمَد، دار أمل، بيروت، لبنان، ط3، 1406هـ-1986م، ص43،44.

أدوات، لأنّها أصبحت رموزا مجرّدة لا تدّل على معنى مستقل، بحيث يمكن التّعبير عنه، أو ترجمته، ولا يظهر معناها إلّا إذا اتّخذت لنفسها مكانا معيّنا في الجملة."[1]

من خلال التعريفين يبدو أن تعريف الكوفة للقسم الأخير من أقسام الكلمة العربيّة أشمل وأدقّ من تعريف البصرة؛ ذلك أن هذه الأخيرة اكتفت بالقول أن كل حرف يحمل معنى من المعاني، وهذا تعريف غير دقيق، لأنّ معنى الحرف يظهر في غيره ولا يحدث ذلك إلّا إذا كان الحرف داخل سيّاق معيّن.

ورغم أن مصطلح "الأداة" نُسب لأصحاب مدرسة الكوفة على أنّهم يستعملونه بديلا لمصطلح "الحرف" لدى البصرة، إلا أنّنا نألف وجود كلا المصطلحين لدى روّاد المدرستين، حيث يقول إبراهيم السامرائي: "ولا نعدم أن نجد الأداة معروفة لدى البصريين، كما وردت في الأصول لابن السّراج وفي سرّ صناعة الإعراب لابن جنّي، وفي درّة الغوّاص للحريري، وغيرهم."[2] بل إنّ هذا المصطلح ورد عند مشايخ البصرة المتقدّمين منهم سيبويه، الذي جاء المصطلح في كتابه وذلك في (باب حروف الإضافة والمحلوف به وسقوطها) إذا قال عنها: "وللقَسم والمقسَم به أدوات في حروف الجرّ، وأكثرها الواو، ثمّ الباء، يدخلان على كلّ محلوف به."[3]

وهذا الحديث يقودنا إلى حقائق من بينها: أنّ مصطلح "الأداة" لم يكن كوفيا خالصا، بل استعمله علماء المدرسة البصرية وربما كانوا السّباقين إليه، وأنّ الكوفيّين آثروا مصطلح "الأداة" على "الحرف" قول صحيح نسبيا؛ ذلك أنّ منهم من يستعمل مصطلح "الحرف" في بعض المواضع.

1-مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1377هـ-1958م، ص207.

2-إبراهيم السّامرائي، المدارس النّحويّة أسطورة وواقع، دار الفكر، دب، ط1، 1987، ص121.

3-سيبويه، الكتاب، ج3، ص496.

تعدّدت المصطلحات والمعنى واحد، غير أنّ هناك من يرفض فكرة استعمال مصطلح "الأداة" للدلالة على "حروف المعاني"، حيث يقول عبده الرّاجحي: "يخطئ بعض الدّارسين حين يستعملون في دراسة النّحو كلمة "أداة" فيقول: أداة استفهام أو أداة نفي أو أداة شرط، وذلك كلّه خطأ، لأنّ الكلمة العربيّة –كما حدّدها النّحاة– ليس فيها أداة. وإنّما هي اسم أو فعل أو حرف وليس غير. ولو أنّك أعربت وقلت عن (هل، متى، من) إنّها أداة استفهام لما أعانك ذلك على معرفة موقعها الإعرابيّ ولا ارتباطها بما يتلوها من كلمات."[1]

والرّاجحي على حق؛ فإن كانت القسمة الثّلاثية للكلمة اسم وفعل وحرف فأنّى لهؤلاء الباحثين أن يستعملوا مصطلح الأداة؟ وهل يقصدون بالأدوات الحروف؟ أم أنّ دائرة إحداهما أوسع من الأخرى؟.

ج) **<u>أهميّة حروف المعاني</u>:**

أعطى العلماء عناية كبيرة لحروف المعاني، فأفردها بعضهم بمؤلفات خاصة، ومنهم من عقد لها بابا في متون كتبهم؛ وذلك لأهمّيتها البالغة في فهم معاني الكلام من خلال ربطها لعناصر الكلام بطريقة محكمة، وتتبدّى أهميتها البالغة في فهم مقاصد القرآن الكريم وفي تفسيره، إذ ذهب الزركشي(ت794هـ) بالقول: "وإنّما احتاج الأصوليّ إليها، لأنّها من جملة كلام العرب، وتختلف الأحكام الفقهيّة بسبب اختلاف معانيها."[2]

1–عبده الرّاجحي، التّطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعيّة، دب، ط2، 1420هـ–2000م، ص15.

2–الزّركشي(محمد بن بهادر بن عبد الله بدر الدين)، البحر المحيط في أصول الفقه، تح: عبد القادر عبد العالي، مرا: عمر سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشّؤون الدّينيّة، الكويت، ط2، 1413هـ–1992م، ج2، ص252.

ولا تقتصر أهميّة الحروف في كونها تربط بين أجزاء الكلام فقط، بل "تلعب دورا رئيسا في تحديد معناها وإعطائه البعد الكافي لتعكس الجملة المعنى الكلّي والتّفصيلي الذي بنيت من أجله تحديدا."[1]

وبعد كلّ هذا فإنّ الحرف سميّ حرفا لأنّه طرف الكلام، وبه سميّت حروف الهجاء، ويطلق مصطلح الحرف على مجموعة من المفاهيم، منها وجه قراءة القرآن، وعلى حروف المباني (ما تبنى به الكلمة) والمعاني وكانت هذه الأخيرة –حروف المعاني–هي مصبّ اهتمامنا بالدراسة.

لقد اهتّم علماء العربيّة على اختلاف تخصّصاتهم من لغويين ومفسّرين بالحروف واستعمالاتها؛ وذلك لأهمّيتها البالغة في نظم الكلام وبناء هيكله؛ إذ أنّ "الأدوات قسم من أقسام الكلام وضرورة من ضرورات ربطه وتحقيق الانسجام فيه."[2] ومنه فهي جزء أساسيّ في نظم الكلام والربط بين أجزائه وتحديد معانيه وتوجيهها.

1–محمد حسين العزّة، الحروف والأدوات تأثيرها على الأسماء والأفعال، عالم الثّقافة، عمّان، الأردن، ط1، 1428هـ–2009م، ص12.

2–عامر فائل محمد بلحاف، الخلاف النّحوي في الأدوات، ص1 من المقدّمة.

الفصل الأول: بنية ووظيفة الحروف الأحاديّة والثّنائيّة.

المبحث الأوّل: بنية ووظيفة الحروف الأحاديّة.

أوّلا: السّين.

ثانيّا: الفاء.

ثالثا: اللّامات:

أ) لام الابتداء.

ب) لام التّعليل.

ج) لام الجحود.

رابعا: الواو:

أ) واو العطف.

ب) واو المعيّة.

المبحث الثّاني: بنية ووظيفة الحروف الثنائيّة.

أوّلا: أو.

ثانيّا: كي.

ثالثا: ما النّافيّة.

رابعا: من.

نالت الحروف الأحاديّة والثّنائيّة حظا وافرا من الاهتمام والدّراسة في ثنايا كتاب الإنصاف وفي غيره، ومن هذه الحروف ما اختلف في بنيتها مثل **السّين**، ومنها ما اختُلف في وظيفتها ودلالتها؛ وهذه الحروف هي: **الفَاء، لام الابتداء، لام التّعليل، لام الجحد، واو العطف، وواو المعيّة، أو، كي، ما النّافيّة، من.**

I. -الحروف الأحادية:

أوّلا: السّين:

أصل بنفسه أو مقتطع من غيره؛ مسألة نحويّة محلّ خلاف النحويّين، حول حرف **السّين**، هذا الحرف من حروف المعاني، يعدّ من الحروف البسيطة أحاديّ البنية، ومن الحروف التي تتّصل بالأفعال دون سواها، غير أنّه غير عامل.

1) بنية السّين:

نشب خلاف بين النّحويّين حول بنية **السّين**، حيث ذهب البصريّون إلى أنّه حرف مستقل بنفسه، وذهب الكوفيّون إلى أنّه مقتطع من **سوف**، وهذا ما عزاه إليهم أبو البركات الأنباري(513-577هـ)؛ حيث قال: "ذهب الكوفيّون إلى أنّ **السّين** التي تدخل على الفعل المستقبل نحو سأفعل، أصلها **سوف**. وذهب البصريون إلى أنّها أصل بنفسها"[1]. وكانت حجّة الكوفيّين أنّه جرى استعمالها كثيرا في ألسنتهم، وكثرة الاستعمال سبب في الحذف، كقولهم: (لَمْ أَدْرِ، خُذْ) وأشباه ذلك، بدلا من (لَا أَدْرِي، وائْخذ) وأمثالها، فكذلك الأمر بالنسبة **لسوف**، ولكثرة استعمالها في الكلام حذفت **الواو والفاء** تخفيفا، فبدل القول (سَوْفَ أَفْعَلُ وسَوفَ أَعملُ)، يقول (سَأفعلُ وسَأعملُ)، والدّليل أيضا على أنّها مقتطعة من

1-الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف. لمحمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطّلائع، القاهرة، دط، 2009م، ج2، ص180.

سوف؛ هو استعمال **سوف** مقتطعة وبأوجه عديدة مثل قولهم: سَفْ أفعلُ وسَوْ أفعلُ، وسأفعلُ وجه من هذه الوجوه.[1]

وقد أخذ بمذهبهم هذا من الباحثين المحدثين عادل خلف، حيث قال: "والسّين جزء من سوف، فالجزء استقبال قريب، والكل استقبال بعيد."[2] ويقصد بالجزء **السّين**، وبالكل **سوف**.

وردّ الأنباري على مزاعم هؤلاء واحتجاجهم بأنّ كثرة الاستعمال سبب للحذف، بأنّه حجّة واهيّة، فالحذف أكثره الاستعمال ليس قياسا حتّى يُحكم على أصل **السّين** بأنّها من **سوف**[3].

وأمّا عن حجّتهم بأنّه كثر استعمال **سوف** بالأوجه المتعدّدة، حيث في كلّ مرّة يتمّ حذف **الفاء** أو **الواو**، بأنّه قول فاسد؛ وذلك من ثلاثة أوجه:

-الوجه الأول: "أنّ هذه رواية تفرّد بها بعض الكوفيّين فلا يكون فيها حجّة.

-والثّاني: إن صحّتْ هذه الرّواية عن العرب فهو من الشّاذ الذي لا يُعبأ به؛ لقلته.

-والثّالث: أنّ حذف **الفاء والواو** على خلاف القياس، فلا ينبغي أن يُجمع بينهما في الحذف؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى ما لا نظير له في كلامهم، فإنّه ليس في كلامهم حرف حُذِف جميع حروفه طلبًا للخفّة على خلاف القيّاس حتّى لم يبق منه إلّا حرف واحد، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود." [4] أي لم يرد في كلام العرب حرف من حروف المعاني حذفت جلّ حروفه.

1-ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص80.

2-عادل خلف، نحو العربيّة، مكتبة الآداب، القاهرة، دط، 1415هـ-1994م، ص232.

3- ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص180.

4- نفسه، ص181.

وأماّ البصريّون فاحتجّوا بأنّ الأصل في كل حرف يدلّ على معنى، أن لا يدخله الحذف"، باعتبارهم أنّ **السّين وسوف**، يحملان معنيين مختلفين.[1] وبهذا فهم يردّون على الكوفيّين في دعواهم هذه، كما ردّ عليهم المالقي(ت706هـ) في رصف المباني بعدم صحّة ما ذهبوا إليه وذلك من وجهين:

أحدهما: "أن الاقتطاع دعوى بلا برهان، فلا يلتفت إليها، ولا يحتجُّ عليه بقوله: (فَسَوْ تَجِدُون)، فحذف **الفاء** ضرورة لدلالة الكلمة عليها،(...) ولو كان الحذف بَابًا لصحَّ في الضرورة وغيرها، وفي الشعر وغيره،(...).

والوجه الثاني: أنّ التّصريف في الأسماء لإرادة التّصرف فيها بكثرة الاستعمال، وأمّا الحرف فليس أصلا في نفسه فلا يُتَصَرَّفُ فيه تَصَرُّف الأسماء، ألا ترى أنّ الفعل والحرف لا بدّ لهما من الاسم، والاسم غير محتاج لهما، فدلّ على أصالته وفرعيتهما، وقوتّه في الاحْتيَاجِ والاستعمال." [2]

والرّأي نفسه تبنّاه السيّوطي في الهمع حيث قال: "وليست **السّين** مقتطعة منها-أي من **سوف**- بل هي أصل برأسها على الأصح، لأنّ الأصل عدم الاقتطاع."[3]

كما أثبت المالقيّ صحّة ما ذهب إليه البصريّون بالقول: "والصّحيح أنّ **السّين** حرف استقبال قائم بنفسه مختص بالفعل المضارع، كجزء منه لذلك لم يكن عاملا."[4] ننتهي من كل هذا، إلى أنّ **السّين** حرف بأصله، لاهي مقتطعة من **سوف** ولاهي من أصلها.

1-ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص180.

2-المالقي(أحمد بن عبد النور المالقي)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تح: أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، دط، دس، ص398.

3-السّيوطي(جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ-1998م، ج4، ص377.

4-المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص397.

2) **وظيفة السّين ومعانيها:**

تعدّ **السّين** من الحروف التي تدخل على الفعل المضارع، غير أنّها لا تحدث فيه أيّ تغيير في حركته الإعرابية، إذًا فهي "حرف يختصّ بالمضارع، ويخلّصه للاستقبال وينزل منه منزلة الجزء، ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه."[1] وذهب الكوفيّون إلى أنها تدل على الاستقبال مثل سوف لذلك زعموا بأنّها أصل منها، فيما ذهب البصريّون إلى أنّ لكل واحدة منهما معنى يخالف الآخر،[2] "ذلك أنّ مدّة التّسويف بين **السّين وسوف** متفاوتة، فمدّة التّسويف معه –أي **السّين**– أضيق منها مع **سوف**"[3]، وهذا سبب قولهم أنّها حرف مستقل، **فسوف** –حسب الأنباري– أشدّ تراخيا في الاستقبال من **السّين.**[4] ويقصد البصريون والأنباري أنّ قولنا (سَأَفعلُ كذا) أقرب للتنفيذ من (سَوفَ أفعلُ).

غير أنّ ابن هشام ردّ هذا الرأي قائلا: "ليس مقتطعا من **سوف** خلافا للكوفيّين، ولا مدّة الاستقبال معه أضيق منها مع **سوف** خلافا للبصريين."[5]

ويطلق على **السّين** "حرف التّنفيس لأنها تنفس في الزمان، فيصير الفعل المضارع مستقبلا بعد احتماله للحال والاستقبال."[6] وقيل أيضا: لأنها "تخلص المضارع المثبت من الزّمن الضّيق."[7]

1–ابن هشام، (جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: بركات يوسف هبود، دار الأرقم، ط1، 1419هـ–1999م، ج1، ص222.

2–ينظر : الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص180.

3–المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص60.

4–الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص181.

5–ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص222.

6–المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص396.

7–عبّاس حسن، النحو الوافي، ج1، ص60.

ونقل الرماني في دراسته لـ **السّين** قول سيبويه عنها في دخولها على الفعل المضارع، بأنها إذا دخلت عليه "أخلصته للاستقبال بعد أن كان محتملا الزّمانين، فهي في الأفعال بمنزلة لام المعرفة للأسماء."[1]

إذًا فالفعل المضارع قبل دخول **السّين** يحتمل وقوع زمنين الحاضر أو المستقبل، لكن بدخول **السّين** صار في المستقبل، وأضاف ابن هشام "زعم بعضهم إلى أنّها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال، وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقع لا محالة ولم أر من فهم وجه ذلك."[2] وذهب البعض إلى أنّها "تستعمل في الوعد والوعيد."[3]

وقد أطلق على **السّين** مسميّاتٍ عديدة منها: "حرف توسيع، حسب ما سمّاها ابن هشام، لأنها تقلب المضارع من زمن الحاضر إلى زمن الاستقبال الواسع. وحرف استقبال، يخلص المضارع للمستقبل، وحرف تخصيص؛ إذ يخصّ الزمن المضارع بالاستقبال، بعد أن كان للحال والاستقبال معا، وبدخولها على الفعل لا يصح أن يكون زمنه للحال، بل يفيد المضارع بها الاستقبال."[4]

فهذه المسميّات أطلقت على **السّين** انطلاقا من الأثر الذي تركته في الفعل، ومنه فـ **السّين** "حرف تنفيس، أي توسيع لأنه بواسطتها يتحرّر الفعل من زمن ضيق وهو الحال، إلى زمن واسع وهو الاستقبال، وهي المستقبل القريب لحدوث الفعل."[5]

1-الرّمّاني(الإمام أبي الحسن علي بن عيسى)، معاني الحروف، تح: عرفان بن سليم العشا حسونة الدّمشقي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، دط، 1425هـ، ص16.

2-ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص223.

3-بوعلام بن حمّودة، مكشاف الكلام العربي، دار النّعمان، الجزائر،دط، 2012، ص329.

4-خضر أبو العينين، معجم الحروف المعنى، المبنى، الاعراب، دار أسامة، عمان الأردن، ط1، 2011، ص197.

5-محمد حسين العزّة، الحروف والأدوات تأثيرها على الأسماء والأفعال، دار عالم الثقافة، عمان، الأردن، ط1، 1428هـ-2009م، ص106.

فالصحيح إذا أنّ **السّين** حرف استقبال مستقل بنفسه.

وهو برغم أنّه مختص بالأفعال، إلا أنه لا يعمل فيها، والسّبب يكمن في أنّه بمنزلة الجزء من الفعل مثلما **ال** في الاسم.

ثانيّا: الفاء: من حروف العطف، **الفاء**، حرف أحاديّ بسطٌ البنية، يحمل العديد من المعاني، وقد أهمله البعض وأعمله بعض آخر.

1) وظيفة الفاء:

تعدّ الفاء من الحروف المهملة، أي: "لا عمل لها وذهب بعض الكوفيّين إلى أنّها ناصبة للفعل كما في: **(**ما تَاتِينَا فتحدّثَنَا**)**، وذهب المبرّد إلى أنّها خافظة".[1]

إذًا فالبصريون يهملون **الفاء** خلافا للكوفييّن، الذين أعملوها النّصب والمبرّد الخفض، رغم أنّ الخفض من سمت الأسماء لا الأفعال، وقد قال الأنباري فيما ذهبوا إليه: "ذهب الكوفيّون إلى أنّ الفعل المضارع الواقع بعد **الفاء** في جواب الستة الأشياء التي هي –الأمر والنّهي والنّفي والاستفهام والتّمني والعرض_ ينتصب بالخلاف، وذهب البصريّون إلى أنّه ينتصب بإضمار **أنْ**، وذهب أبو عمر الجرميّ إلى أنّه ينتصب بـ **الفاء** نفسها، لأنّها خرجت عن باب العطف. وإليه ذهب بعض الكوفيّين."[2] وذهب النّحويّون في **الفاء** مذاهب عدّة، فالكوفيّون قالوا بأنّ الفعل المضارع ينتصب بعدها بالخلاف، والبصريّون بإضمار **أن**، فهي بهذا كـ **واو** المعيّة، وهذا نصّ لهم على أنّها غير عاملة، على غرار الجرميّ وبعض الكوفيّين الذين أعملوها نصب الفعل المضارع. وحجّة الكوفيّين في قولهم أنّه منصوب بالصّرف، "ذلك لأنّ الثّاني مخالف للأوّل، ألا ترى أنّه لا يحسن تكرير العامل فيه، فلا يقال: لا تأكل السّمك ولا تشربْ اللّبن، وأنّ المراد بقولهم لا تأكلْ السّمك

1– عامر فائل محمد بلحاف، الخلاف النّحوي في الأدوات، ص143.

2–الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص109.

وتشربَ اللّبن بجزم الأول وبنصب الثّاني النّهي عن أكل السّمك وشرب اللّبن مجتمعين (...) فلّما كان الثّاني مخالفا للأول ومصروفا عنه صارت مخالفته للأوّل وصرفُه عنه ناصبًا له، (...) فكما كان الخلاف يوجب النّصب هناك، فكذلك هاهنا."[1]

وقد أيّد السّامرائي رأي الكوفيّين قائلا: "ولعلّ هذه المخالفة سبب جعل الفعل المضارع منصوبا بعد **فاء** السّببيّة."[2] وبقوله هذا، وإن لم يصرّح لفظا؛ إلّا أنّه أثبت صحة ما ذهب إليه الكوفيّون.

وللبصريّين كذلك حجّتهم في المسألة، وهي أنّ الأصل في **الفاء** أن يكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل، ذلك أنّها غير مختصّة؛ إذ تدخل تارة على الأسماء وتارة أخرى على الأفعال، واختيار **أنْ** على غيرها من الحروف لأنّها الأقوى وأُمُّ الحروف النّاصبة للفعل المضارع.[3]

وقال سيبويه في ذلك: "اعلم أنّ ما انتصب في باب **الفاء**، ينصب على إضمار **أنْ**(...) تقول: (لَا تَأتِينِي فَتُحَدّثَنِي)، ألم تُرِد أن تُدخِل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول: (لا تأتيني ولا تحدّثُني)، ولكنّك لما حوّلت المعنى عن ذلك تحوّل إلى الاسم (...)"[4]

وأرجع ابن جنّي(ت392هـ) سبب إضمار **أن**، ونصب الفعل المضارع بها، إلى أنّهم "تخيّلوا في أوّل الكلام معنى المصدر، فإذا قال: (زُرْنِي فَأزورَكَ) فكأنّه قال: (لتكن منك زيارة فزيارة منّي.) فلمّا كان الأوّل في تقدير المصدر، والمصدر اسم، لم يُسغ عطف الفعل بعده عليه؛ لأنّ الفعل لا يعطف على الاسم، فإذا أضمرت **أنْ** قبل الفعل صارا معا

1- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ص107.

2-السّامرائي(محمد فاضل صالح)، الحجج النّحويّة حتى نهاية القرن الثالث الهجري، دار عمار، عمان، ط2، 1430هـ-2009م، ص44.

3-ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص109.

4-سيبويه، الكتاب، ج1، ص418.

في تقدير المصدر، والمصدر اسم، فلذلك جاز عطف اسم على اسم.[1] وينتصب الفعل المضارع بعد **الفاء** بـ **أن** المضمرة في ستّة مواضع هي: "الاستفهام، النّهي، والأمر، التّمني، الجحد، والعرض."[2] يرى الرّمّاني أنّ **الفاء** من العوامل حيث قال: "الفاء من العوامل؛ لأنّها تخصّ أحد القبيلين دون الآخر، ولها ثلاثة مواضع العطف، والجواب، والزّيادة."[3] **والفاء** في موضع العطف هي التي يُنصب الفعل المضارع بعدها بـ **أن** مضمرة.

2) دلالة الفاء:

تأتي **الفاء**، بمعان عديدة، قال الزّجّاجي: "تكون عاطفة تدلّ على أنّ الثّاني بعد الأوّل ولا مهلة."[4] أي؛ عدم وجود فاصل زمني بعد حدوث الفعلين.

كما أنّها تخرج إلى معان أخرى: "فتأتي للتّرتيب مع التّشريك، وهو معنوي: (كقام زيدٌ فعمْرُو)، وذكريّ: وهو عطف مفصّل على مجمل؛ نحو ما جاء في التّنزيل الحكيم: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ عَنۡهَا فَأَخۡرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾[5] وأنكره الفرّاء –أي التّرتيب– مطلقا. وتأتي للتّعقيب؛ وللسّببيّة وقيل للاستئناف، غير أنّ ابن هشام رأى أنّها في ذلك كلّه للعطف."[6] فكلّ هذه المعاني فروع، والمعنى المركزي والأساسي **للفاء**، هو أنّها للعطف حسب ابن هشام.

إنّ للنّحويّين كلامًا سخيًّا حول **الفاء**؛ ذلك ما جعل تقسيماتها تلتبس مع معانيها، فمنهم من ذهب إلى أنّها عاطفة ورابطة للجواب وزائدة، والتّرتيب والتّعقيب إنّما هي

1–ابن جنّي(أبو الفتح عثمان)، سر صناعة الإعراب، ددن، دب، دط، دس، ص272.

2–الرّمّاني، معاني الحروف، ص17.

3–نفسه، ص17.

4–الزّجّاجي، حروف المعاني، ص39.

5–البقرة، الآية36.

6–السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ص232، وما بعدها.

معاني **الفاء** العاطفة، ومنهم من قال أنّها تأتي بسبعة أوجه: "حرف عطف، حرف استئناف، حرف رابط لجواب الشّرط، حرف سببي، حرف تعليل، حرف زائد لتحسين اللفظ، وفعل أمر."[1] والوجه الأخير ليس من الحروف .

والمهم في كلّ هذا أنّ **الفاء** السّببيّة، وهي حرف عطف، يُنصب الفعل المضارع بعده بإضمار أنْ، وهذا مذهب البصريّين والأنباريّ في ذلك.

ثالثا: اللاّم:

اللاّم من الحروف البسيطة، أحادية البنية، ذو وجوه عديدة، برغم أنّه حرف واحد إلاّ أنّه يختلف، فيكون عاملا في مواضع، ومهملا في غيرها.

وفي كل وجه من الوجوه التي يأتي بها، يقترن **اللاّم** باسم آخر، يحدّد طبيعة هذه اللاّم وخصائصها.

ومن بين هذه **اللاّمات، الابتداء، التعليل، الجحود.**

أ) **لام الابتداء: لام** الابتداء، اسم على مسمّى، سميت بذلك لأنّها "لا تقع إلاّ في ابتداء الكلام"[2]، وأيضًا لأنّها "تدخل على الابتداء والخبر مؤكدة، ومانعة ما قبلها من تخطّيها إلى ما بعدها."[3] وتكون "مفتوحة تؤكد مضمون الجملة الاسمية."[4] ومثال دخول **لام** الابتداء على الجملة الاسميّة؛ قولنا: (لأنتم أكبر مكانة)، **فاللاّم** هنا هي **لام** ابتداء، ويتضّح من سياق العبارة أنّ دخول **اللاّم** عليها أحدث تغييرًا في معناها، فقد زادها تأكيدًا وتثبيتًا. وهذه النقطة هي السبب الذي جعل نحويّي مدرسة البصرة والكوفة يختلفون، فقد عزا الأنباري للبصريين أنّ مثل هذه **اللاّم** تكون **لام** ابتداء، غير أنّ

1-إميل بديع يعقوب، معجم الإعراب والإملاء، ص293.

2-نفسه، ص349.

3- الزجاجي، اللاّمات، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، 1985م، ص78.

4 - عادل خلف، نحو اللغة العربية، ص277.

للكوفيين رأيا آخر، فقد ذهبوا إلى أنّ هذه **اللاّم لام** قسم، وفي نسب هذه الآراء قال الأنباري: "ذهب الكوفيّون إلى أنّ **اللاّم** في قولهم: (لزيدٌ أفضلُ من عمرو) جواب قسم مقدّر، والتقدير: (والله لزيدٌ أفضل من عمرو)، فأضمر اليمين اكتفاء **باللاّم** منها وذهب البصريون إلى أنّ **اللاّم لام** ابتداء."[1]

وقد علّل الزّجاجي سبب خروج معنى **لام** الابتداء لمعنى القسم، وذلك "لشدّة توكيدها وتحقيقها ما تدخل عليه."[2] وذهب إلى أنّه غير منكر؛ لأن تكون **لام** الابتداء **لام** قسم؛ وذلك للمتشابهات بينهما، فكلاهما مفتوحتان، وكلاهما تدخلان على الجمل، كما أنّ **لام** الابتداء مؤكدة ومحققة كتحقيق **لام** القسم.[3]

وبهذا فالزجاجي يؤيد ما ذهب إليه الكوفيّون. وكانت حجة الكوفيين في مذهبهم هذا، أنّ "هذه **اللاّم** يجوز أن يليها المفعول الذي يجب له النّصب، وذلك نحو قولهم: (لطعامُكَ زيدٌ آكلٌ!) فلو كانت هذه **اللاّم لام** الابتداء لكان يجب أن يكون بعدها مرفوعٌ، ولما كان يجوز أن يليها المفعول الذي يجب أن يكون منصوبًا."[4]

وردّ على حجّتهم هذه الأنباري ذاهبًا إلى القول: "أنّ الأصل هاهنا- يقصد المثال لطعَامَكَ زيدٌ آكل- أن تدخل على زيد الذي هو المبتدأ، وإنّما دخلت على المفعول الذي هو معمول الخبر لأنّه قدّم في صدر الكلام وقع موقع المبتدأ؛ فجاز دخول **اللاّم** عليه."[5]

فقد علّل الأنباري سبب عدم صحّة الذّهاب إلى أنّ **لام** الابتداء هي **لام** قسم في (لطَعَامَك زيدٌ آكلٌ)، إلى أنّ **لام** الابتداء تدخل على المبتدأ، وبما أن المفعول حلّ محلّ المبتدأ. جاز دخول **اللاّم** عليه.

1- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص341.

2 -الزجاجي، اللاّمات، ص78.

3 -ينظر: نفسه، ص79.

4- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين،ج2، ص341.

5- نفسه، ص344.

وقد أكدّ ابن جنّي موقع **لام** الابتداء في الجملة بقوله: "اعلم أنّ **لام** الابتداء موضعها من الكلام الاسم المبتدأ؛ نحو: (لزيدٌ كريمٌ)، ولا تدخل هذه **اللاّم** في الخبر إلاّ على أحد الوجهين كلاهما ضرورة (...) الضّرورة الأولى أن تدخل هذه **اللاّم** على الجملة التي في أولها إن المثقلة المحققة، فيلزم تأخير **اللاّم** إلى الخبر، وذلك قولك: (إنّ زيدًا لمنطلقٌ) (...) وأمّا الضرورة التي تدخل لها **اللاّم** في خبر غير إنّ من ضرورات الشعر، ولا يقاس عليها"[1]

وأمّا دليل البصريين بأنّ **اللاّم** في هذا الموضع **لام** ابتداء لا **لام** جواب قسم، هو دخول **لام** الابتداء على المنصوب بظَنَنْتُ أَوْجَبتْ له الرفع وأزالت عنه عمل ظننتُ، فبدل أن تكون الجملة (ظَنَنْتُ لزيْدًا قائمًا)، تصبح (ظنَنْتُ لزيدٌ قائمٌ). كما أنّه لا يجوز أن يقال بأنّ الظنّ محمول على القسم.[2]

ودخول لام الابتداء على الجملة، يضفي للجملة أمرين:

الأول: "توكيد مضمون الجملة، ولهذا زحلقوها في باب إنّ عن صدر الجملة كراهية ابتداء اللاّم بمؤكدتين.

والثّاني: تخليص المضارع للحال، كذا قال الأكثرون."[3]

الفائدة الأولى، فائدة للجملة الاسمية، أما الثانية فهي فائدة للجملة الفعلية فقط، نحو قولنا: (لَيُؤْسِفنِي رَحِيلُكَ).

وعن الزمخشري عن المرادي وغيره أن "لام الابتداء لا تدخل إلاّ على الاسم والفعل المضارع."[4]

1- ابن جني ، سر صناعة الإعراب، ص 370.

2- ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص341.

3- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص343.

4- المرادي، الجني الداني في حروف المعاني، ص124.

فالصحيح ما ذهب إليه البصريون، فاللاّم الدّاخلة على المبتدأ هي لام ابتداء لا لام جواب قسم.

ب) <u>لام التّعليل</u>:

تعدّدت التسميّات التي أطلقت على **لام** التعليل الأمر الذي جعل البعض يخال أن كل **لام** تختلف عن الأخرى عند رؤية هذه الألقاب التي أطلقت عليها، فقد أطلق عليها الزّجّاجي "**لام** المفعول من أجله"[1]، وقال عنها الرّماني: "**لام** كي"[2]، وأطلق عليها ابن هشام "**لام** التّعليل"[3] أمّا المالقي فسمّاها باسمين "**لام** العلّة **ولام** السّبب".[4] ومن بين التّسميات التي شاعت بين الدّارسين العرب استعمال مصطلحي **لام** كي و **لام** التّعليل.

<u>وظيفة لام التّعليل</u>:

لام التعليل، وهي من الحروف غير العاملة، لكنّها إذا دخلت على الفعل المضارع أحدثت فيه النّصب لذلك كان عامل النّصب فيه محلّ النّزاع بين النّحويّين، حيث عزا الأنباري للكوفيّين إلى أنّ **لام كي** هي العاملة، وللبصريّين أنّ **أنْ** المضمرة بعد **لام** التّعليل هي التّي نصبت الفعل، وقال في ذلك: "ذهب الكوفيّون إلى أنّ **لام كي** هي النّاصبة في الفعل من غير تقدير **أنْ**؛ نحو: "(جِئْتُكَ لِتُكْرِمَنِي)، وذهب البصريّون إلى أنّ النّاصب للفعل **أنْ** مقدّرة بعدها، والتقدير: (جئتك لأن تُكْرِمَنِي)."[5]

وأتى كلا الفريقين بحجج لإثبات صحّة ما ذهبا إليه، فالكوفيّون أرجعوا سبب ذهابهم إلى أنّ **لام كي** هي النّاصبة؛ إلى أنّ **اللاّم** حلّت محلّ **كي**، وهي تحمل معناها، وبما أنّ **كي** تنصب المضارع، فكذلك على من حلّ محلّها أن يعمل ما عملته.

1-الزّجّاجي، اللاّمات، ص32.

2-الرماني، معاني الحروف، ص202.

3-ابن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص155.

4-المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص223.

5-الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص123.

أمّا البصريّون فاحتجّوا بأنّ لكلّ من الأسماء والأفعال عوامل خاصة فلا يمكن أن يشتركا في العامل نفسه. وبما أنّ **اللّام** من عوامل الأسماء فلا يمكن أن يعمل في الأفعال، لذلك وجب أن ينصب الفعل بتقدير **أنْ**.[1]

وفي تقدير **أنْ** عن سواها سببان:

"الأول: أنّ **أنْ** هي الأصل في العمل لشبهها بـ **أنّ** المشدّدة، كما أنّها الأقوى في بابها.

الثاني: أنّ لها من القوّة والتّصرّف ما ليس لغيرها، ذلك أنّه يليها الماضي والمستقبل بخلاف أخواتها، فإنّه لا يليها إلاّ المستقبل، فلمّا كان لها قوّة التّصرف جعلت لها مزيّة الإضمار على أخواتها."[2]

وقد ردّ الأنباري ما ذهب إليه الكوفيّون وأثبت عدم صحّته، ومحّص حججهم وأدحضها، وممّا أجابهم: "أنّ **كي** لا تنصب بنفسها على الإطلاق، وإنّما تنصب تارة بتقدير **أنْ** لأنّها حرف جر، وتارة تنصب بنفسها (...)"[3] وفي قولهم لأنّ **لام** التعليل تشمل على معنى **كي**، أجابهم: بأنّه كما تحمل معناها وهي ناصبة فكذلك وجب أن تحمله إذا كانت جارّة.[4]

وبهذا فهو يثبت صحّة ما ذهب إليه البصريّون مثلما أثبتها المرادي حيث قال: "**اللّام** النّاصبة للفعل، فإنّما قال به الكوفيّون، وأمّا البصريّون فهي عندهم **لام** جرّ، والنّاصب **أنْ** المضمرة بعدها، وهو الصحيح."[5] وعلّل الرّمّانيّ صحّة أنّ **لام** التّعليل هي التّي تنصب المضارع بـ **أنْ** المضمرة، ذلك لثبوت الجرّ **باللّام** واختصاصها بالأسماء، وإبقائها جارّة

1-ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2،، ص123،124.

2-فؤاد علي مخيّم، اللّامات التّعليليّة وأثرها في التّوجيهات التّفسيريّة، مطبعة الحسين الإسلامية، مصر، ط1، 1410هـ-1989م، ص34.

3-الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص124.

4-ينظر: نفسه، ص124.

5-المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص114.

والنّصب بتقدير **أنْ**؛ لأنّ المصدر المنسبك من **أنْ** المقدّرة والفعل مجرور بها، والسّبب الثّاني هو ظهور **أنْ** بعد **اللّام** في بعض المواضع. وهذا ما يوضح سبب القول أنّ **أنْ** المضمرة هي النّاصبة.[1]

وذهب فريق آخر من النّحويّين إلى أنّه يجوز أن يكون النّصب وقع بـ **أنْ**، ويجوز أن يكون وقع بـ **كي**، وهذا مذهب ابن كيسان والسيرافي.[2]

ومذهب الجمهور أنّ **كي** "لا تضمر ويجوز إظهار **أنْ** المضمرة بعد هذه **اللّام**، فتقول: (جِئتُ لِتكرمَنِي، ولأنْ تُكرِمَنِي)، إلاّ إذا قرن الفعل بـ **لا** النّافية أو الزائدة فإنّ إظهار **أنْ** في ذلك واجب نحو: (لِئَلّا يعلمَ أهلُ الكِتابِ)، فإذا قلت: إذا ظهر بعدها **أن** أو **كي** فماذا يقول الكوفيّون؟، قلت: يقولون إنّ كل منها مؤكّدة **للّام** النّاصبة، هكذا نقل عنهم."[3]

والرأي الرّاجح والمتّفق على صحّته لدى النّحويّين، أنّ النّاصب بعد لام التّعليل هو أن المضمرة، لأنّ **أنْ** هي من لها القدرة على النّصب دون غيرها، ولأنّها أقوى العوامل جاز لها أن تكون مضمرة.

ج) <u>لام الجحود:</u>

الجحود بمعنى النفي، ومنه يطلق على **لام** الجحود بـ**لام** النفي، وقد أرجع ابن هشام سبب تسمية هذا **اللام** بـ**لام** الجحود وذلك "لملازمتها الجحد، أي النّفي،"[4] ونقل ابن هشام أن ابن النّحاس يرى في أنّ الصواب تسميتها "**لام** النّفي، لأنّ الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه. لا مطلق الإنكار."[5]

1- ينظر: المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص115.

2- فؤاد علي مخيّم، اللّامات التّعليليّة وأثرها في التّوجيهات التّفسيريّة، ص32.

3-المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص116.

4-ابن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص321.

5- نفسه، ص321.

وهذه **اللام** تأتي "بعد كون منفي؛ أي ما كان أو لم يكن لتوكيده،"[1] ومثال دخول **لام** الحجود على الجملة قولنا: (ما كان محمّدٌ ليسافرَ)، وذهب صاحب رصف المباني، إلى أنّ معنى هذه الجملة، أو غيرها نحو: (ما كان عبدُ اللهِ ليخرجَ)، هو (ما كان محمّد للسّفرِ)، و(ما كان عبد الله للخروجِ).[2]

1) **<u>وظيفة لام الجحود</u>:**

لام الجحود كـ **اللّام** السابقة –أي **لام** التّعليل– فهي "حرف جرّ، يدخل على الفعل المضارع، فينصب بـ**أنّ** مضمرة بعدها."[3]

ولا تسبق بحروف النفي إلاّ بـ: **ما** و**لا**، دون غيرهما، حسب النحّاة؛ لكن المراديّ رأى مساواة **إنْ** النّافية لهما في ذلك.[4]

وقد أثير خلاف بين النّحويّين حول نصب المضارع بعدها، بـ**أنْ** مضمرة أو بها، وجواز إظهار **إنْ** وتقديم مفعول الفعل المنصوب عليها من عدمهما، ونقل الأنباري إلينا هذا الخلاف قائلًا: "ذهب الكوفيّون إلى أنّ **لام** الجحد هي النّاصبة بنفسها، ويجوز إظهار أنْ بعدها للتوكيد؛ نحو: (مَا كَانَ زيدٌ لِأَن يدخلَ داركَ)، و(مَا كَان عُمرُو لأن يأكلَ طَعامكَ)، ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب **بلام** الجحد عليها؛ نحو: (مَا كان زيدٌ دارُك ليدْخُلَ)، و(مَا كَان عُمرُو طَعَامُكَ ليَأكُلَ). وذهب البصريّون إلى أنّ النّاصب للفعل **أنْ** مقدّرة بعدها، ولا يجوز إظهارها، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب **بلام** الجحد عليها."[5]

واحتجّ الكوفيّون حول مسألة عامل النّصب بذهابهم إلى أنّ **اللّام** نفسها هي النّاصبة، أنّ الأسباب التّي جعلتهم يقولون هذا؛ هي نفسها الحجج التّي استدلّوا بها في

1–إميل بديع يعقوب، معجم الإعراب والإملاء، ص354.

2–ينظر: المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني ص225.

3–نفسه، ص225.

4– ينظر: المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص116.

5–الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص138.

لام كي، أي **لام** التّعليل، وكانت حجّتهم في **لام كي**، أنّ ما قام مقام **كي** فهو يشتمل على معناها، ويقوم بالوظيفة نفسها التي تقوم بها.[1]

أمّا في مسألة جواز تقديم المنصوب على الفعل المنصوب **للام** الجحد، فقد استشهدوا بالبيت الشعري:

لقَدْ عَذَلَتْنِي أُمُّ عَمَروٍ، وَلَم أَكُنْ مَقالتَها ما كنتُ حيًّا لأسمعَا

وذهبوا إلى أنّ الشّاعر أراد (ولم أكُنْ لأسْمَع مقالتَها)، و قدّم منصوب لأسمعَ عليه، وفيه **لام** الجحود فدلّ على جوازه. وأبطل الأنباري حجّتهم هذه، وذهب إلى أنّ مقالتها منصوب بفعلٍ مقدّر.[2]

وأمّا البصريّون فحجّتهم حول **أنّ** المضمرة النّاصبة وليست **لام** الجحد، وهو نفس ما قيل في **لام** التّعليل، بأنّ **لام** الجحد تعمل في الأسماء، لذلك لا يمكن أن تعمل في الأفعال، وفيما يخصّ مسألة الأفعال الثّانية والمتعلّقة بجواز إظهار أن بعدها فقد منعه البصريّون من وجهين:

أحدهما أنّ قولهم (ما كان زيدٌ ليأكلَ) ونحو ذلك، جواب فعل وليس تقديره تقدير اسمٍ، ولا لفظه لفظ اسم، لأنّه جواب قول قائلٌ: (زيدُ سوف يدخل)؛[3] "فجعلت **اللّام** مقابلة **السّين**، فكما لا يجوز أنّ **لام** الجحود تجمع بين **أنّ** النّاصبة وبين **السّين**، فكذلك كرهوا أن يجمعوا بين **اللّام** و**أن** في اللّفظ."[4]

1-ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص123.

2-ينظر: نفسه، ص138،139.

3-ينظر: نفسه، 123،124،138، وما بعدها.

4-السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج4، ص108.

أمّا الوجه الآخر لمنع إظهار **أنْ**، هو أنّ التّقدير عندهم: ما كان زيد مقدّرًا لأن يدخل أو نحو ذلك من التّقدير الذي يوجب المستقبل من الفعل، **وأنْ** توجب الاستقبال، فاستغني بما تضمّن الكلام من تقدير الاستقبال عن ذكر **أن**.[1]

وحسب المرادي فإنّ ابن مالكٍ سار على نهج البصريّين؛ حيث لم يجعل **لام** الجحد "ناصبة بنفسها بل جعل **أن** مضمرة بعدها وفاقا للبصريّين."[2]

2) الفرق بين لام الجحود ولام التّعليل:

يلتبس الأمر عند البعض فيجعل **لام** التّعليل هي نفسها **لام** الجحود، وذلك لأنّ "**لام** الجحود سبيلها في نصب الأفعال بعدها بإضمار **أنْ** سبيل لام **كي** عند البصريّين"[3] كما أنّ كليهما حرفًا جرّ، ويدخلان على الفعل المضارع، ويتّضح التّشابه بينهما من خلال حجج كِلا الفريقين، حينما أرادوا الاستدلال عن العامل في الفعل بعد **لام** الجحود والتّعليل، فذهبا بالقول إلى أنّ الكلام الذي قيل قبل؛ **أي** في **لام** التعليل نفسه في **لام** الجحد، غير أنّ هذا لا يمنع من وجود فوارق لا بدّ منها لكي لا يخلط النّاطقون بالعربية بينهما وهي: "أنّ **لام** الجحود لا يجوز إظهار **أنْ** بعدها، ويجوز ذلك في **لام كي**(...) كما أنّ **لام** الجحود تعرف من **لام كي** بأن سبقها جحدٌ."[4]

ويقصد الجحد بالنّفي؛ وذلك عن طريق حروف النّفي مثل **ما** وغيرها.

إذا فـ**لام** الابتداء تأتي في بداية الكلام، وتكون مؤكّدة له، و**لام** التّعليل يطلق عليها كذلك **لام كي**؛ لأنّها تأتي بمعناها فتعلّل الكلام، وأمّا **لام** الجحد فتستعمل لنفي المعنى.

1- ينظر: : الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين ، ج2، ص137،138.

2-المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص120.

3-الزّجّاجي، اللّامات، ص69.

4-نفسه، ص69،70.

رابعا: الوَاو:

يقوم الكلام العربي على الرّبط بين عناصره بواسطة حروف الربط، ومن بين هذه الحروف، حرف **الواو**، حرف عطف أحاديُّ البنيّة، يعطف ما قبله على ما بعده، فيجعل حكمهما الإعرابيّ واحدا، كما تكون **الواو** أيضا حرف نصب، يُنصبُ ما بعدها، إذا جاءت بمعنى **مع**. وفي كلا الحالتين قيل عنهما الكثير.

أ) واو العطف:

1) وظيفة واو العطف:

الذي نعلمه أنّ **الواو** حرف عطف يعطف ما بعده على ما قبله، فيشتركا في الحكم الإعرابي، غير أنّ هناك من عارض حقيقة مجيئها عاطفة دوما، وأنّه يمكن أن ترِدَ زائدة، وهذا ما عزاه الأنباري إلى الكوفيّين وإلى بعض من البصريّين بقوله: "ذهب الكوفيّون إلى أنّ **الواو** العاطفة يجوز أن تقع زائدة، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العبّاس المبرّد، وأبو القاسم بن برهان، من البصريّين. وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز."[1]

ومن بين رهط البصريّين الذين عزا إليهم الأنباري أنّ **الواو** قد تأتي زائدة، المبرّد، غير أنّ هناك من ذهب إلى أنّ المبرد لم يذكر ذلك، قائلا: "وفيه أنّ المبرد تابع الكوفيّين وهو غير صحيح."[2]

ذلك أنّ المبرّد حسب السّامرائي، ذكر في كتابه المقتضب، أنّ زيادة الواو في المواطن التي ذكرها الكوفيّون من أضعف الآراء، وذلك بقوله: وقال آخرون: الواو في مثل هذا تكون زائدة، فقوله: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ ۝٢﴾[3] (...)

1-الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين ، ج2، 28.

2-الشّهروزي(يوسف بن حمزة الإلياسي الكوراني)، الذّهب المذاب في مذاهب النّحاة، ودقّة الإعراب، تح: حمدي الجبالي، دار المأمون، عمّان، الأردن، ط1، 1431هـ-2010م، ص92.

3-الانشقاق، الآية1،2.

وقالوا أيضا: (إذا السّماء انشقت .أذنت لربّها وحقّت) وهو أبعد الأقاويل، وقصد بذلك زيادة الواو.[1]

وحجة زيادة **الواو** عند الكوفيّين؛ هو مجيئها زائدة في كلام العرب وفي القرآن الكريم، فمن التنزيل الحكيم، قوله تعالى:﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾[2] فقالوا إنّ **الواو** زائدة؛ لأنّ التقدير: (فُتِحت أَبوابُها)، لأنّه جواب: (حتّى إذا جاؤوها) كما قال الله تعالى في صفة سوق أهل النّار إليها:﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾[3] ولا فرق بين الآيتين.

كما استدلّوا على ذلك بكلام العرب، فكان دليلهم قول الشّاعر **عبد مناف بن ربع الهذلي:**

حتّى إذا قملتْ بطونُكمُ ورأيتم أبنَاءَكم شَبّوا

وقلبتُمْ ظهرَ المِجنَّ لنَا إنّ اللّئيم العاجزُ الخِبُّ

فقالوا: إنّ التقدير فيه (قبلتم) والواو زائدة.[4]

وردّ الأنباريُّ على كلمات الكوفيّين، في احتجاجهم بقوله تعالى في سورة (الزمر73) بقوله: "هذه الآية لا حجّة لكم فيها؛ لأنّ **الواو** في قوله: "وفتحت أبوابها" عاطفة وليست زائدة، وأمّا جواب **إذا** فمحذوف، والتقدير فيه: حتّى إذا جَاءوها وفتّحت أبوابها فَازُوا ونعمُوا."[5]

1-السّامرائي، الحجج النّحويّة حتّى نهاية القرن الثالث الهجري ، ص130

2-الزّمر، الآية73.

3-الزّمر، الآية71.

4-ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص28،29، و السّامرائي، الحجج النّحويّة حتّى نهاية القرن الثالث الهجري، ص130.

5-الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص30،31.

وأمّا في قول الشاعر: وقلبتم ظهر المِجنِّ لنا، فقد ردّ عليهم الأنباري بأنّ: "**الواو** فيه عاطفة، وليست زائدة، والتّقدير فيه: حتّى إذا قمِلَتْ بطونكم ورأيتم أبناءَكُم شبّوا وقلبتم ظهر المِجنِّ لنا بَانَ غدرُكم ولُؤمُكُم. وإنّما حذف الجواب في هذه المواضع للعلم به، توخيّا للإيجاز والاختصار."[1]

وعلى نهج الكوفيّين سار الهروي(ت415هـ)، عندما تحدّث عن المواضع التي ترد فيها **الواو**، وذهب إلى القول: "وتكون مقحمةً- أي زائدة الكلام- لو لم تجىء بها لكان الكلام تامًا، كقوله عزّوجل:﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ وَأَجۡمَعُوٓاْ أَن يَجۡعَلُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلۡجُبِّۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمۡرِهِمۡ هَٰذَا وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ١٥﴾[2]، المعنى: أوحينا إليه، فتكون أوحينا جواب **فلمّا**."[3]

ويفاد من كلام هؤلاء أنّ **الواو** ترد زائدة، أي لا حاجة لها في الكلام، وجودها وعدمها سواء.

والمواضع التي تقحم فيها **الواو** هي: "مع **لمَّا وحتّى**، ولا تقحم مع غيرهما إلاّ في الشاذ، كقولهم: "ربّنا ولك الحمد، المعنى: ربّنا لك الحمد، والواو مقحمة."[4] وهناك من ذكر غير هذه المواضع للواو المقحمة حسب ما زعموه.

وأمّا كلمة البصريّين، بأنّهم منعوا كون **الواو** زائدة، ذلك أنّ كل حرف وضع لمعنى، فلا يجوز أن يحكم بزيادة الحرف.[5]

1- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص31.

2-يوسف، الآية15.

3-الهروي(علي بن محمد)، الأزهيّة في علم الحروف، تح: عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط2، 1413هـ-1993م، ص234.

4-نفسه، ص236.

5-ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص29.

كما أنّ **الواو** في الآية﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾[1] هي **واو** "عاطفة، والجواب محذوف، أو حاليّة."[2]

يبدو أن كلمة البصريّين غير موحّدة؛ ذلك أنّ سيبويه في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ١٠٣ وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ ١٠٥ ﴾[3]، ذهب إلى أنّ **الواو** هنا **واو** حشو وإقحام، وأنّ معناه ناديناه.[4]

غير أنّه قيل أنّه نُسب الأمر إلى سيبويه، في هذا الموضع؛ "ذلك أنّ سيبويه استشهد بالآية في باب ما تكون فيه **أن** بمنزلة **أي**، ولم يقل إنّ **الواو** زائدة."[5]

واعترض ابن الشّجري(ت542هـ) على زيادة **الواو**، شأنه في هذا شأن جمهور البصريّين الذين لا يجيزون ذلك، وحجّته في ذلك أنّه لم تثبت زيادة **الواو** في شيء من الكلام الفصيح، وجميع ما استشهد به على ذلك، يمكن أن يحمل على أصله، إذ **الواو** فيها عاطفة على الأصل، وما يحتاج إلى جواب منها، فجوابه مقدّر؛ للعلم به والاعتياد في مثله.[6]

1-الزّمر، الآية73.

2-السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج5، ص230.

3-الصّافات، الآية103،104،105.

4-ينظر: الخليل ابن أحمد الفراهيدي، الجمل في النّحو، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405هـ-1985م، ص288.

5-سعيد بن علي بن عبدان الغامدي، اعتراضات ابن الشّجري النّحويّة على النّحويّين في الأمالي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا العربية، فرع اللغة والنحو والصرف، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، السعودية، 1425-1426هـ، ص102.

6-ينظر : نفسه، ص105.

2) واو العطف وظيفتها ومعانيها:

تعدّ **واو** العطف من الحروف التي تستعمل للجمع بين كلمتين أو بين جملتين، وسميت كذلك "لأنّها تعطف ما بعدها على ما قبلها جامعة بينهما في الحكم دون تعرّض لتقديمٍ أو تأخيرٍ أو مصاحبةٍ."[1]

و**واو** العطف لا تربط الاسم بالاسم فقط بل "تعطف مفردًا على مفرد؛ نحو: (قرأت الجريدة والمجلة). وجملة على جملة؛ نحو: (الشمسُ مشرقةٌ والهواءُ عليلٌ)، وشبه جملة على مثلها نحو: (تقعُ صيدَا بين بيروت وصور)."[2]

ومنه فـ **واو** العطف تعطف ما بعدها على ما قبلها، وقد يكون هذا العطف، عطف اسم على اسم أو جملة على جملة أو شبه جملة على مثله.

ولواو العطف العديد من المعاني، غير أنّ مذهب جمهور النّحاة "أنّها للجمع المطلق."[3] وذهب ابن هشام إلى عدم صحّة هذا المعنى قائلا: "إنّ معناها الجمع المطلق غير سديد، لتقيد الجمع بقيد الإطلاق، وإنّما هي للجمع لا بقيد."[4]

وذهب قوم آخرون إلى القول بأنّها للتّرتيب، وهو منقول عن قطرب، وثعلب وهشام وغيرهم.[5] وتخرج **الواو** لمعنيي الجمع والعطف عند ابن جنّي حيث قال: "واعلم أنّ **الواو** إذا كانت عاطفة دلّت على شيئين: أحدهما الجمع والآخر العطف، إلّا أنّ دلالتها على الجمع عمّا فيها من دلالتها على العطف."[6]

1-ابن مالك(جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الجياني)، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون، السعودية، ط1، 1402هـ-1986م، ج3، ص1203.

2-محمد أسعد النّادري، نحو اللغة العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1418هـ-1998م، ص854.

3-المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص158.

4-ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص494.

5-ينظر: المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص159.

6-ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ص639.

وأورد ابن هشام معارضة السّيرافي لمن ذهب إلى أنّ **الواو** تفيد الترتيب قائلا: "وقول السّيرافي أنّ النحويّين واللغويّين أجمعوا على أنّها لا تفيد الترتيب مردود."[1] والذي يدلّ على أنّها للترتيب –**واو** العطف– لأنّ "التّرتيب في اللّفظ يستدعي سببًا، والتّرتيب في الوجود صالح له، فوجب الحمل عليه."[2]

وذهب ابن كيسان إلى أنّ **الواو** العاطفة في الحقيقة هي للمعية واستعمالها في غيرها مجاز، وخالفه الرّضيّ الذي ذهب إلى أنّ استعمال **الواو** فيما لا يترتب فيه مجاز وهي في أصل الوضع للترتيب. [3] وقد ردّ ابن مالك مجيئها للترتيب أيضا بحجة أنّها "لو دلّت على الترتيب لم يجز أن يقال قبله، ولا معه كما لا يقالان مع المعطوف بالفاء وثمّ."[4]

ويقصد ابن مالك بكلامه أنّه لو كانت **واو** العطف تفيد الترتيب لما ألحقنا في الكلام قبله أو بعده؛ ذلك لو قلنا: (جاء محمدٌ وزيدٌ) لم نعلم أيّهما جاء قبل الآخر، (أمحمد أم زيدٌ؟، أم جَاءَا معًا؟) ومن هذا يتّضح صحّة ما ذهب إليه مانِعوا ورود **واو** العطف بهذا المعنى.

كما نُسب مجيء **واو** العطف لمعنى التّرتيب للكوفيّين، غير أنّ ابن مالك يبرّئُهُم من هذا قائلا: "وأئمّة الكوفيّين برآءٌ من هذا القول لكنّه مقولٌ."[5] ومنه فالسياق هو الذي يحدّد معنى **الواو**، إن كانت للجمع فقط كما ذهب إليه ابن هشام، أو مطلق الجمع أو للترتيب.

1– ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص494.

2–السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج5، ص224.

3–ينظر: نفسه، ص224.

4–ابن مالك، الكافية الشّافيّة، ج3، ص1204.

5–نفسه، ص1208.

3) **أحكام واو العطف:**

تنفرد **الواو** عن سائر أحرف العطف بخمسة عشر حُكمًا ذكرها ابن هشام وهي كالآتي:

-أحدها: "احتمال معطوفها للمعاني الثّلاثة السّابقة.

-الثاني: اقترانها بـ: **إمّا**

-الثالث: اقترانها بـ: **لا** إن سبقت بنفي، ولم نقصد المعيّة، نحو: (ما قام به زيدٌ ولا عمرُو)، ولتفيد أنّ الفعل منفيّ عنها في حالتي الاجتماع والاقتران.

-الرّابع:اقترانها بـ: **لكن**.

-الخامس: عطف المفرد السّببي على الأجنبيّ عند الاحتياج إلى الرّبط كـ (مررتُ برجلً قائم زيدٌ وأخوه)، وقولك في باب الاشتغال: (زيدًا ضربتُ عمرًا وأخاهُ).

-السّادس: عطف العقد على النَّيِّف؛ نحو: (أحدٌ وعشرون).

-السّابع: عطف الصّفات المفرقّة مع اجتماع منعوتها.

-الثّامن: عطف ما حقّه التثنيّة، أو الجمع.

-التّاسع: عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيدُ وعمرُو.

-العاشر والحادية عشر: عطف العام على الخاص أوالعكس.

-الثاني عشر: عطف عامل حُذف، وبقي معموله على عامل آخر مذكور يجمعهما معنى واحد.

-الثالث عشر: عطف الشيء على مُرادفه.

-الرّابع عشر: عطف المقدّم على متبوعه للضرورة.

-الخامس عشر: عطف المخفوض على الجوار."[1]

1-ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص494، وما بعدها.

ومن أحكام الواو أيضا: "أنّ الحكاية تمتنع مع وجودها، فإن قال لك قائل: رأيت سعيدًا جاز لك أن تقول من سعيدًا؟ فإن ألحقت المحكيِّ **الواو** بطلت الحكاية ووجب أن تقول: ومن سعيدُ بالرّفع. ويجوز حذف الواو عند أمن اللّبس نحو: سئم اللبنانيّون هذه الحرب المدمّرة وباتوا يطلبون السّلام الأمن العدل، أي يطلبون السّلام والأمن والعدل كما يجوز حذفها مع معطوفها نحو: راكب النّاقة طليحان أي: راكب النّاقةُ والنّاقةُ طليحان."[1]

وهذه مجمل الأحكام التي قيلت عن **واو** العطف.

ب) واو المعيّة:

1) وظيفة واو المعية:

تأتي **الواو** لمعانٍ عدّة، من بينها أنّها للمعيّة؛ أي بمعنى **مع** وقد يليها في هذه الحالة فعل مضارعٌ فيأتي منصوبًا، واختلف في عامل النّصب فيه هل هو **الواو** هي من عملت فيه ذلك أم غيرها؟ وهذا ما نقله إلينا الأنباري عن أراء النّحويّين؛ حيث قال: "ذهب الكوفيّون إلى أنّ الفعل المضارع في نحو قولك: (لا تأكلْ السّمكَ وتشربَ اللّبنَ) منصوبٌ على الصّرف. وذهب البصريّون إلى أنّه منصوب بتقدير **أن**، وذهب أبو عمرُ الجرميُّ إلى أنّ **الواو** هي النّاصبة بنفسها لأنّها خرجت عن باب العطف."[2]

يتّضح أنّ الأنباري عزا للكوفيّين أنّ النّاصب للمضارع هو الصّرف أو المخالفة وللبصريّين منصوب بـ **أن** مضمرة بعد **الواو**، ولعمر الجرميِّ إعمال **الواو** ونصبها بنفسها للفعل، والأحكام نفسها حكم كل فريق عن **فاء** السّببيّة، والحجج كذلك.

فالكوفيون احتجوا لقولهم أنّه بالصرف؛ "ذلك لأنّ الثاني مخالف للأوّل، فلا يصح تكرير العامل، فلا يقال (لا تأكلْ السمكَ ولا تشربْ اللّبنَ)؛ ذلك أنّ المراد من جملة لا تأكلْ السمكَ وتشربَ اللّبنَ، النّهي عن تناولهما مجتمعين، فلو طعم كل واحد على حدة

1-محمد أسعد النّادري، نحو اللغة العربية، ص857.

2-الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص108.

لما تطلّب النّفي، ولو كانت نية تكرير العامل لوجب جزم الفعل(...) فلمّا كان الثّاني مخالفا للأوّل ومصروفا عنه صارت مخالفة الأوّل وصرفه عنه ناصبا."[1]

وحذا الحضرميّ حذو عمرَ الجرميِّ بأنّ **الواو** هي الناصبة قائلا: "وتنصبه الواو (يقصد الفعل المضارع) إذا جاءت بمعنى **مع** في جواب الأمر أو المنع وهو النهي والنفي؛ نحو (زُرنِي وأُكرمَكَ)."[2]

وردّ الأنباريّ ما ذهب إليه هؤلاء بأنّ **الواو** هي النّاصبة بنفسها، لأنّها خرجت من دائرة حروف العطف، وأنّه لو كانت هي العاملة "لجاز أن تدخل عليها **الفاء** و**الواو** للعطف، وفي امتناعه عن ذلك دليل على بطلان ما ذهب إليه."[3]

كما ردّ الإربلي(ت692هـ) في جواهر الأدب على ما ذهب إليه الكوفيون، إلى أنّ الفعل منصوب بالصرف باطل وذلك من وجوه عديدة:

"-أحدهما: أنّ المعطوف **بلا** و**لكن** مخالف للأوّل ولم ينتصب على الخلاف.

-وثانيهما: أنّ الخلاف يحصل بنصب الأول كما يحصل بنصب الثاني، فاختصاص أحدهما ترجيح بلا مرجّح.

-وثالثهما: أنّه لو كان الخلاف في المعنى مقتضيا للنّصب لما جاز ضارب زيد عمرا لحصول الخلاف اللفظي وامتناع الخلاف المعنوي."[4]

أمّا حجّة البصريين فكانت كردّ عمّا ذهب إليه الجرميّ ومن تبعه، في أنّ **الواو** هي العاملة، وذهبوا إلى أنّ النّصب تمّ بواسطة **أنْ** المضمرة؛ ذلك أنّ **الواو** من حروف

1- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص108.

2-الحضرميّ(محمد بن محمد عمر بحْرق)، تحفة الأحباب وطرائف الأصحاب، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 141هـ-1996م، ص46.

3- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص108.

4-الإربلي(علاء الدين علي ابن الإمام بدر الدين)، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، وادي النيل المصرية، دب، دط، 1294هـ، ص79.

العطف تدخل على الاسم والفعل؛ إذا فهي حرف غير مختص، وعدم اختصاصها يعني عدم عملها فيما بعدها؛ فالحرف يعمل إذا اختصّ، وهو حكم نحوي بإجماع النّحاة. وتقديرهم لـ **أنْ** دون سواها لأنّ **أنْ** مع الفعل بمنزلة الاسم.[1] وأيضا "لمشابهتها **أنّ** الثقيلة التي تنصب الاسم، فكذلك **أنْ** هذه يجب أن تنصب الفعل."[2]

وفي موضع آخر من كتاب الأسرار أرجع الأنباري الأسباب التي أوجبت تقدير **أنْ** بعد **الفاء** و**الواو** وغيرها دون سواها، إلى أسباب عديدة هي:

-الأول: "أنّ **أنْ** هي الأصل في العمل.

-الثاني : أنّ **أنْ** ليس لها معنى في نفسها بخلاف **لن** و **إذن** و **كي** ؛ فلنقصان معناها كان تقديرها أولى من سائر أخواتها.

-الثالث: أنّ **أنْ** تدخل على الفعل الماضي والمستقبل وهذا لا يوجد في سائر أخواتها، فقد وجد فيها مزية على سائر أخواتها في حالة الإظهار، كانت أولى بالإضمار."[3]

وإلى الرّأي ذاته، ضمّ الرّماني كلمته حين ذهب قائلا: "والصحيح أنّ **الواو** في ذلك عاطفة، والفعل منصوب بأنْ مضمرة بعد **الواو**."[4]

كما قام بتحديد الموضعين اللذين يُنصب فيهما الفعل المضارع بعد **واو** المعية وهما:

الأوّل: "في جواب الثمانية (جملة اسمية، أوفعلية طلبية، فعل غير متصرّف، أو مقرونا بحرف تنفيس، أو بقد، أومنفيا بـ **ما** أو لن أو **أنْ**، أو قسما-أو مقرونا **بربّ**).

الثاني: أن يعطف بها الفعل على المصدر." [5]

1- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص108.

2-الأنباري، أسرار العربيّة، ص329.

3-نفسه، ص332.

4-الرّمّاني، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص157.

5-نفسه، ص156،157.

ومنه فلا يمكن للفعل المضارع أن ينتصب بعد **الواو** إلا في هذين الموضعين.

وختام القول أنّ الفعل المضارع بعد **واو** المعية ينتصب بـ **أنْ** المضمرة، لا **بالواو** نفسها على حدّ قول الجرمي، ولا بالصرف والمخالفة على حدّ قول الكوفيين. كما أنّ **واو** العطف لا يمكن أنْ ترد زائدة، أو مقحمة؛ لأنّ كلّ حرف من حروف المعاني وضع لمعنى ولا يمكن أنْ يحكم بزيادته.

II. الحروف الثّنائيّة:

أوّلا: أَوْ:

الألف والواو، حرفا مبنى، اجتمعا معا ليشكّلا حرفًا من حروف المعاني، وهو **أو**، وهو من حروف العطف البسيطة الثّنائية، "وتعطف مفردًا على مفرد، وجملة على جملة، ومذهب جمهور النحاة أنّه يشرك في الإعراب لا في المعنى."[1]

1) معاني أو:

كثرت المعاني التي نسبت إلى **أو**، حتّى قال بعضهم أنَّها قد تأتي بمعنى **الواو** وبمعنى **بل**، وهذا ما عزاه أبو البركات الأنباري إلى الكوفيّين حيث قال: "ذهب الكوفيّون إلى أنّ **أو** تكون بمعنى **الواو** وبمعنى **بل**. وذهب البصريّون إلى أنّها لا تكون بمعنى **الواو** ولا بمعنى **بل**."[2]

واحتجّ الكوفيّون بقولهم أنّها جاءت كثيرا في كلام العرب، وفي كتاب الله ، ففي قوله تعالى: ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ ١٤٧﴾[3] قيل في التفسير: إنّها بمعنى **بلْ**؛ أي: بل يزيدون، وقيل: بمعنى **الواو**؛ أي ويزيدون. أمّا البصريّون فمنعوا أن

1-رزّاق عبد الأمير مهدي الطّيّار، معاني الحروف الثّنائيّة والثّلاثيّة بين القرآن الكريم ودواوين المعلّقات السّبع، دار الرّضوان، عمّان، الأردن، ط1، 1433هـ-2012م، ص153.

2- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص46.

3-الصّافات، الآية147.

تأتي **الواو** للمعاني التي زعمها الكوفيّون، ذلك أنّه في مذهبهم أنّ الأصل في كل حرف أن لا يدلّ إلاّ على ما وضع له، و**أو** تكون لأحد الشّيئين، خلافا لـ **الواو** التي معناها الجمع بين الشّيئين، وبل التّي للإضراب.[1]

ذهب أحد الباحثين إلى القول بأنّ "رأي الكوفيين هو الرّاجع ذلك أنّ معاني الحروف ينوب بعضها عن بعض."[2]

والذي لاحظناه في دراسات العرب للحروف مناقشتهم لمسألة نيابة معاني الحروف بعضها عن بعض، في باب حروف الجرّ، هذا ما يعني أنّ النّيابة متعلّقة بحروف الجرّ دون سواها، كما أنّ الكوفيين لم يقدمّوا الحجج الكافية لدعم ما تزعموه.

وقد أنكر ابن هشام أن تأتي **أو** بمعنى **الواو**؛ إذ قال في ذلك: "من الغريب أنّ جماعة منهم ابن مالك، ذكروا مجيء **أو** بمعنى **الواو**. وزعم أيضا ابن مالك أنّ **أو** التي للإباحة حالّة محلّ **الواو**، وهذا أيضا مردود."[3]

وأمّا سيبويه فرغم أنّه من البصريّين إلا أنّه أجاز مجيء **أو** بمعنى **بل** لكن بشرطين: "تقدّم نفي أو نهي وإعادة العامل، نحو: ما قام زيد وما قام عمرو."[4]

وتجئ **أو** بمعان عديدة، أوصلها بعضهم إلى اثني عشر معنًى: أهمها "التّخيير والإباحة،"[5] "ففي التّخيير وجب أن تقع بعد الطّلب، وقبل ما يمتنع فيه الجمع؛ نحو قولهم: (كلْ سمكًا أو أشربْ لبنًا)، أمّا الإباحة فيجب أيضًا أن تقع بعد الطّلب، وقبل ما يجوز فيه

1-ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص46،47.

2-عمار بن محمّد الخضيري، المسائل الخلافيّة بين البصريّين والكوفيّين في آثار العكبري ما لم يذكره في كتاب التّبيين، رسالة ماجستير في الدّراسات اللّغويّة، جامعة القصيم، السّعوديّة، 1437-1438هـ، ص199.

3-ابن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص123.

4-نفسه، ص124.

5-الرّماني، معاني الحروف، ص54.

الجمع؛ نحو قولهم: (أدرس النّحوَ أو العروضَ)."[1] فكلا المعنيين يشترطان أن تقع "**أو** بعد طلب، أمّا الفرق بينهما فهو أنّ التّخيير لا يجوز فيه الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه، وأمّا الإباحة فالجمع بينهما جائز، وإذا دخلت **لا** النّاهيّة امتنع فعل الجمع."[2]

كما تأتي **أو** "للشك؛ نحو: (قامَ زيدٌ أو عمرُو)،"[3] ويجب فيه "أن تقع بعد الخبر لا غير."[4] وفي مقابل الشك "الإبهام؛ نحو: (جاء زيدٌ أو عمرُو) إذا كنت عالما بالجائي منهما وقصدت الإبهام على السّامع."[5] ويطلق ابن هشام على الإبهام بمصطلح التّشكِيكُ، التّشكِيكُ، حيث يقول: "ومثالها للتشكيك قولك جاء زيدٌ أو عمُرُ إذا كنت عالما بالجائي منهما، ولكنّك أبهمْتَ على المخاطب."[6]

وتستعمل للتّقسيم؛ نحو: الكلمة اسم، أو فعل، أو حرف،[7] وتكون أو بمعنى: **إلى أنّ**، وتقول: (لازمتك أو تعطني حقّي)، بمعنى إلى أن تعطيني حقّي.[8]

ذهب السيوطي إلى أنّ ابن هشام أضاف العديد من المعاني التي تحملها **أو** حيث "تأتي بمعنى **إلاّ** في الاستثناء، وهذه تنصب المضارع بعدها بإضمار **أنْ**، وتكون شرطيّة، وتستعمل للتّبعيض، ونقله ابن الشجري عن بعض الكوفيّين، وتأتي لمطلق الجمع، عند

1- رزّاق عبد الأمير مهدي الطّيّار، معاني الحروف الثّنائيّة والثّلاثيّة بين القرآن الكريم ودواوين المعلّقات السّبع، ص154.

2-محمد أسعد النّادري، نحو اللّغة العربيّة، ص861،861.

3-ابن مالك، الكافيّة الشّافيّة، ج3، ص1220.

4- رزّاق عبد الأمير مهدي الطّيّار، معاني الحروف الثّنائيّة والثّلاثيّة بين القرآن الكريم ودواوين المعلّقات السّبع، ص155.

5-ابن عقيل(بهاء الدين عبد الله)، شرح ابن عقيل، تح: ح الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط1، دس، ج2، ص239.

6- محمد محي الدين عبد الله، شرح قطر النّدى وبل الصّدى لابن هشام، ، دار رحاب، الجزائر، دط، دس، ص332.

7-ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص239.

8-ينظر: الرّازي، الصّاحبيّ في فقه اللّغة العربيّة، تح: عمر فاروق الطّبّاع، مكتبة المعراف، بيروت، لبنان، ط1، 1414هـ-1993م، ص131.

الكوفيّة و الأخفش والأزهري وابن مالك أنّها بمعنى **الواو** ومثاله قول **توبة بن حزم بن خفاجة العقيلي العامري:**

لنفسِي تُقاهَا أو عليهَا فُجُورهَا؛ أي وعليها."[1]

رغم المعاني التّي خرجت إليها **أو**، وذكرها ابن هشام فيما ذهب إليه هو أو غيره، إلا أنّه خرج بنتيجة أنّ "**أو** موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، وهو الذي يقوله المتقدّمون، وقد تخرج إلى معنى **بل** وإلى معنى **الواو**، أمّا بقية المعاني فمستفادة من غيرها."[2]

من خلال تتبعنا للمعاني التّي ذكرها العلماء لـ **أو** وجدناهم مختلفين في عدد هذه المعاني، وهذا ما يعني أنّ هذه المعاني المنسوبة إلى **أو** لا تخرجها عن معناها الأصلي التي وضعت له، وهو كونها موضوعة لأحد الشّيئين.

2) **<u>وظيفة أو</u>:**

أو حرف عطف، تدخل على الجملة الاسمية والفعليّة، إذا فهي من الحروف غير المختصّة، وهذا ما يجعلها "من الحروف الهوامل تعطف مابعدها على ما قبلها."[3]

غير أنّ وظيفتها تكمن في إشراك ما بعدها في ما قبلها في الحالة الإعرابيّة دون المعنى، وذهب ابن مالك إلى أنّهما معا –الإشراك في الحالة الإعرابيّة والمعنى– حيث قال: "وأمّا **أم** و**أو** فجرت العادة في كلام أكثر المصنّفين أن يجعلوها ممَّا يُتْبَعُ لفظًا دون معنًى، وإنّما هما ممّا يُتْبَعُ لفظًا ومعنًى."[4]

1–السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج5، ص248.
2–ابن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص128.
3–الرّماني، حروف المعاني، ص54.
4–ابن مالك، شرح الكافيّة الشّافيّة، ج4، ص1203.

يمكن الانتهاء إلى القول بأنّ **أو** بمعنى **الواو وبل** ليس مذهب الكوفيّين، جميعا، بل بعضهم، ولسواهم من البصريّين، وأنّ معانيها وإنْ اختلفت وتعدّدت، فإنّها لا تخرج عن المعنى الأصلي الذي وضعت له، وهو أنّها لأحد الشيئين.

ثانيّا: كَيْ:

كي حرف بسيط، ثنائي البنية، يأتي بوجوه عديدة، رغم عدم اختصاصه ودخوله على الأسماء حينا، وعلى الأفعال حينا آخر، إلا أنّه يعمل في غالب الأحيان فيما دخل عليه.

1) وظيفة كي:

تعدّ **كيْ** من الحروف التي تتصرّف وتأتي بوجوه عديدة؛ حيث تكون ناصبة حينا، وجارّة حينا آخر، غير أنّ الأنباري عزا للكوفيّين كونها جارّة دوما، ونقل حقيقة ما عزاه للكوفيّين والبصرّيين قائلا: "ذهب الكوفيّون إلى أنّ **كي** لا تكون إلّا حرف نصبٍ، ولا يجوز أن تكون حرف خفضٍ. وذهب البصريّون إلى أنّه يجوز أن تكون حرف جرٍّ."[1]

وكان للأخفش مذهب ثالث حول **كي**، حيث نُقل عنه أنّها "في جميع استعمالاتها حرف جر، وانتصاب الفعل بعدها بتقدير **أنْ**."[2]

ومما نقله الأنباري نجد أنّ في عمل **كَيْ** ثلاثة آراء هي:

أ) أنّها حرف نصب فقط: يرى فريق من النّحاة أنّ **كَيْ** لا تكون إلا حرف نصب يدخل على الأفعال، وهذا مذهب الكوفيّين فيما عزاه إليهم الأنباري، وقال عنهم السيوطي كذلك: "وذهب الكوفيّون إلى أنّها مختصّة بالفعل فلا تكون جارّة في الاسم."[3] واحتجّوا على رأيهم بأنّه لا يمكن أن تكون **كَيْ** حرف خفض؛ ذلك أنّ **كي** من عوامل الأفعال، وما

1-الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص119.

2-التواتي بن التواتي، الأخفش الأوسط وآراؤه النحوية، دار الوعي، الجزائر، دط، دس، ص100.

3-السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج4، ص99.

كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون من عوامل الأسماء، كما لا يجوز لعوامل الأسماء أن تكون من عوامل الأفعال، والدّليل على أنّها حرف نصب هو دخول **اللّام** عليها؛ و**اللّام** على أصلكم –يقصدون في أصل مذهب البصريّين– حرف خفض، وحرف الخفض لا يدخل على حرف الخفض.[1] وقالوا كذلك: ولا يجوز أن يقال: "الدّليل على أنّها حرف جر أنّها تدخل على **ما** الاستفهاميّة كما يدخل عليها حرف الجرّ؛ فيقال: **كيْمَه**، كما يقال: **لِمَهْ**؛ لأنّا نقول: **مهْ** من **كَيْمَه** ليس **لكي** فيه عمل، وليس في موضع خفض، وإنّما هو في موضع نصب."[2]

والمتأمّل في هذه الحجج، يجد أنّها لا تخرج عن أنّ **كي** من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، ودخول **اللّام** عليها يؤكّد هذا، إذ لا يدخل حرف على حرف إذا كان في معناه خاصّة، وأنّ **مه** من **كيمه** ليس لـ **كي** فيه عمل، وأنّه ليس في محلّ جر، بل في محلّ نصب.

وردّ الأنباري على الكوفيّين في ما يخصّ دخول **اللّام** على **كي**، وهو السّبب الذي جعلهم لا يجرّون بها، إلى أنّ **اللّام** و**كي** يحملان المعنى نفسه، فلذلك لا معنى لأن يترك الظّاهر لشيء لم يقم عليه دليل؛ فإذا ذهبت بها مذهب حرف الجر لم تتوهم فيه غيره، وإذا ذهبت بها مذهب حرف النّصب لم تتوهم فيه غيرها؛ فهي إن كانت حرفا واحدا فهي تتنزّل بمنزلة حرفين، كما ذهبتم في **حتى**.[3] وبردّه هذا فقد ناقض الأنباري أهمّ قاعدة نحويّة متفق عليها بين النحاة، ألا وهي أنّ كل حرف يعمل فيما اختص فيه.

ب) أنّها حرف جرّ فقط: وهو مذهب الأخفش فيما نسبه إليه الأنباري، والخليل كذلك حسب ما نقله السّيوطي،[4] وقولهم فيه أنّ **كي** سواء دخلت على اسم أو فعل فهي حرف

1–ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص119.

2–نفسه ، ص120.

3–ينظر: نفسه، ص121.

4–ينظر: السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج4، ص98.

جرّ، والفعل الذي بعدها ينصب بـ **أنْ،** قال ابن هشام في نسبه المسألة للأخفش: "وعن الأخفش أنّ كي جارّة دائما، وأنّ النصب بعدها بـ **أن** ظاهرة أو مضمرة."[1] يبدو أنّ الأخفش يعترض على عمل **كَيْ** بنفسها حين دخولها على الفعل المضارع؛ ذلك أنّها عنده دوما جارّة.

وتبعهما في هذا المذهب ابن مالك حيث قال: "أمّا **كي** فإنّها استعملت حرف جرّ في موضعين: أحدهما: قولهم في الاستفهام عن علّة الشّيء **كيْمَهْ** بمعنى **كَمَهْ؟** فـ **كَي** هنا عند جميع البصريّين حرف جرّ(...) والموضع الثّاني: قولهم (جِئتُ كَيْ أَرَاكَ) بمعنى: (لِأنْ أَرَاكَ) فأن المضمرة والفعل في موضع جرّ بـ **كي**. كما يكون ذلك إذا قلت: لِأراكَ."[2] وبهذا فإنّ ابن مالك يقر بأنّ **كي** حرف جر دوما، سواء دخلت على الفعل أو الاسم.

ج) أنّها حرف مشترك بين النّصب والجرّ: وهو مذهب البصريّين حسب ما نقله الأنباري، واحتجّوا فيه عن موضع الجرّ بأن قالوا: "الدّليل على أنّها تكون حرف جرّ دخولها على الاسم الذي هو **ما** الاستفهاميّة كدخول اللّام وغيرها من حروف الجرّ عليها، وحذف الألف منها؛ فإنّهم يقولون **كَيمَهْ** كما يقولون **لِمَهْ**. والدّليل على أنّها في موضع جرّ أنّ الألف من **ما** الاستفهاميّة لا يُحذف إلّا إذا كانت في موضع جرّ واتصل بها الحرف الجارّ، كقولهم: **لِمَ** (...)."[3] وذهب ابن هشام إلى أنّ **كي** لا يجرّ بها إلّا ما الاستفهاميّة وذلك في قولهم في السّؤال علّة الشّيء **كَيمَه؟** بمعنى **لِمَهْ؟**[4]

وذهب الرّماني إلى هذا الرأي قائلا: "ومنها **كي،** وهي من الحروف العوامل، وعملها النّصب في الفعل(...) **وكي** تنصب بنفسها إلّا على مذهب من قال: **كَيمَه،** فإنّها على هذا المذهب جارّة، وحروف الجرّ مختصّة بالأسماء(...)"[5] ولعلّ من بين أقوال

1-ابن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص285.

2-ابن مالك، شرح الكافية الشّافية، ص781.

3- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص120.

4- محمد محي الدّين عبد الحميد، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى لابن هشام، ص273.

5-الرّمّاني، معاني الحروف، ص99.

النّحاة الأكثر وضوحا لما تأتي عليه **كَيْ**، قول الجرجاني(ت471هـ) الذي نقله عن غيره: "اعلم أنّ **كَيْ** على ضربين: أحدهما أن يكون حرف جرّ بمنزلة اللّام. والثّاني أن يكون حرفا ناصبا(..)"[1]

وختام القول أن **كَيْ** ناصبة عند الكوفيّين، سواء دخلت على الفعل أو الاسم، وعند الأخفش والخليل ومن تبعهما، حرف جر دائما، والفعل بعدها يُنصب بـ: **أنْ** مضمرة أو ظاهرة، أمّا مذهب البصرّين فهي جارّة إذا وقعت قبل **ما** الاستفهاميّة، وناصبة إذا سبقتها **لام** التّعليل، والوجه الآخر أنّها تكون صالحة للنّصب والجرّ، وذلك في موضعين: "إذا لم تُسبق بلام الجرّ، وليس بعدها أن المصدريّة؛ نحو: مارس الرّياضة كيْ يطولَ عمركَ(...) والموضع الآخر، إذا وقعت بين لام الجرّ وأنْ؛ نحو: (اجتهدْ لكيْ أن تجتهدَ)*."[2]

ثالثا: مَا النّافية:

1) حقيقة ما النّافيّة:

حرف من الحروف البسيطة ثنائيّة البنية، يرفع المبتدأ وينصب الخبر، يطلق عليه أحيانا **ما النّافية العاملة عمل ليس** أو **ما الحجازيّة**، وهذا ما ذهب إليه أهل الحجاز، ومنها جاءت تسميّة **ما الحجازية** على قول الباحث عادل خلف: "ما العاملة عمل ليس: هي لغة أهل الحجاز، ومن ثمّ تسمّى **ما الحجازيّة، وما** غير العاملة هي لغة تميم، ومن ثمّ تسمّى **ما التميميّة**."[3]

أجمع على عمل **ما الحجازية** نحّاة البصرة، حيث عزا إليهم أبو البركات ذلك، على غرار أهل الكوفة الذين أبطلوا عملها، وقال: "ذهب الكوفيّون إلى أنّ **ما** في لغة

1-الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرّشيد، العراق، دط، 1982م، ص1052.

2-إميل بديع يعقوب، معجم الإملاء والإعراب، ص345.

*-الصّواب: اجتهدْ كي أن تنجحَ.

3-عادل خلف، نحو اللغة العربيّة، ص106.

أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض. وذهب البصريّون إلى أنّها تعمل في الخبر، وهو منصوب بها."[1] وبهذا فالكوفيّون يذهبون مذهب أهل تميم وينفون عمل **ما** ويرجعون النصب في الخبر إلى حرف الجر أو كما يصطلحون عليه حرف الخفض، كما قال السّيوطي: "وزعم الكوفيّة: النصب بعدها باسقاط **الباء**."[2] وأضاف أيضا:" وزعم الكوفيون: أن **ما** لا تعمل شيئًا في لغة الحجازيّين، وأنّ المرفوع بعدها باقٍ على ما كان قبل دخولها، والمنصوب على إسقاط **الباء**، لأنّ العرب لا تكاد تنطق بها إلاّ **الباء**، فإذا حذفوها عوّضوا منها النّصب كما هو المعهود عند حذف حرف الجرّ، وليفرّقوا بين الخبر المقدّر فيه **والباء** وغيره. وَرُدَّ بكثير من الحروف الجارّة حُذفت ولم ينصب ما بعدها."[3]

يرى الكوفيّون أنّ **الباء** الجارّة المحذوفة هي التي عملت النّصب في الخبر؛ ذلك أنّنا نألف كثرة استعمالها في كلام العرب مقترنة مع **ما** النافيّة كما تقترن بـ **ليس** نحو: (ما فؤادٌ بمجتهدٍ) حملا على قولنا: (ليس محمّدٌ بمريضٍ)، وفي هذه الحالة **ما** تكون نافيّة فقط، ويُبطل عملها.

وقدّم كلا الفريقين حججا لما ذهبا إليه حول المسألة، وكانت حجة الكوفيّين أنّ **ما** لا تعمل أبدا، ذلك أنّ الحرف يعمل إذا اختصّ بالاسم أو الفعل **وما** حرف غير مختص لأنه يدخل على الجملة الاسميّة نحو: (ما زيدٌ قائماً) كما يدخل على الفعليّة فتقول: (ما يقومُ زيدٌ).[4]

وأمّا البصريّون فكانت حجّتهم في ذلك من وجهين:

1-الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين،ج1، ص151.

2-السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ص109

3-نفسه، ص110.

4- ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج1، ص151.

-الأوّل: "أنّ **ما** مشبّهة بـ **ليس** لمشاركتها إيّاها في أربعة أشياء وهي: النّفي، ونفي ما في الحال، ودخولها على المبتدأ والخبر، ودخول **الباء** في خبرها، والشّبه من وجهين يكفي بإلحاق المشبّه بالمشبّه به، فكيف إذا زاد عليهما؟"[1]

وقال السّيوطي في هذه الوجه: "راعى أهل الحجاز الشبه بين **ما وليس** في كونهما للنفي ودخولهما على المبتدأ والخبر، فأعملوا **ما** عمل **ليس** فرفعوا بها المبتدأ اسما لها، ونصبوا بها الخبر خبرًا لها، وهذا مذهب البصريين."[2]

-والثّاني: "أنّ خبر **ما** وجدناه منصوبًا، ولا بدّ له من ناصبٍ، ولا يجوزُ أن يكون النّاصب حذف حرف الجرِّ لوجهين:

-أحدهما: أنّ حرفَ الجرِّ هنا ليس بأصل، بل هو زائد دخل فَضلةً مؤكّدة(...)

-الثّاني: أنّ الحذف عدم، والعدم غيرُ صالح للعمل، ويدلّ على ذلك أنّا وجدنا حرف الجرِّ يُحذف في كثيرٍ من المواضع، ولا ينتصب ما يحذف عنه(...)"[3]

وقد ردّ الكوفيّون على حجة النحويّين لإعمالهم **ما** لشبهها بـ **ليس** بأنّه "شبه ضعيف فلم يقوَ على العمل في الخبر كما عملت **ليس**؛ لأنّ **ليس** فعل، **وما** حرف، والحرف أضعف من الفعل، فبطل أن يكون منصوباً بـ **ما**، ووجب أن يكون منصوبًا بحذف حرف الخفض؛ لأنّ الأصل (ما زيد بقائم)"[4] وأجابهم أبو البركات بأنّ هذا الضّعف نتيجته أنْ لا تعمل **ما** في جميع الحالات التي عملت فيها ليس -يبطل عملها إذا تقدّم اسمها على

1-ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج1، ص151،152. و العُكبري(محب الدّين أبو البقاء بن عبد الله بن الحسين الحنبلي)، التّبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين، تح: عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ-1987م، ص324.

2-السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ص109.

3-العُكبري، التّبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ص325.

4-الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج1، ص151.

خبرها، أو إذا دخل حرف الاستثناء، أو إذا فصل بينها وبين معمولها بـ إن الخفيفة- لا أن لا تكون عاملة دوما.[1]

ويفاد من كل هذا الحديث أنّ **ما** النّافية عند الكوفيّين غير عاملة لعدم اختصاصها، ولأنّ الشّبه بينها وبين **ليس** ضعيف، إلا أنّ البصريّين والأنباريّ، ومن حذا حذوهم يعملونها لهذا الشّبه، ولكن وضعوا لعملها شروطا، إذا انتفى أحدها بطل هذا العمل.

2) **<u>شروط عمل ما النّافيّة</u>:**

وضع النّحاة شروطا لإعمال **ما** النّافيّة عمل **ليس** وهذه الشّروط هي:

1-الأول منها: "ألّا يتقدّم معمول الخبر وإلّا امتنع الإعمال.

2-ألّا تقترن بـ **إن** الزّائدة فلو اقترنت بها بطل عملها، وعلى هذا رُوي قول الشّاعر:

بني غُدانةَ ما إن أنتم ذهبٌ * ولا صريفٌ ولكن أنتم الخزف.**"[2]

وكثيرا ما تستعمل **إن** مقترنة بـ **ما** في كلام العرب، فيبطل عملها حينئذ.

3-"ألّا ينتقض نفيها بـ **إلّا**، فإذا انتفض نفيها بـ **إلّا** لا تعمل، كقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴿١٤٤﴾﴾[3][4]". لأنه إذا دخلت **إلّا** على الجملة المنفية أصبحت مثبتة بل ومؤكدّة؛ نحو: (وما محمدٌ إلّا رسولُ الله).

4-"التزام التّرتيب بين اسمها وخبرها الذي ليس شبه جملة، فإذا كان الخبر شبه جملة جاز الإعمال والإلغاء؛ كقولك: (ما للسّرورِ دوامٌ)، فكلمة دوام اسم **ما** العاملة، المُؤخّر، أو مبتدأ مؤخّر.

5-ألّا تتكرّر **ما** كما في قولك: (ما ما الجوّ صحو)؛ لأنّ نفي النّفي إثبات، ومن ثمّ ضاع

1-ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج1، ص152.

2-حسين سرحان، قاموس الأدوات النّحويّة، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر، ط1، 2007م، ص141،140.

3-آل عمران، الآية144.

4-عادل خلف، نحو اللّغة العربيّة، ص106.

معنى **ما**."[1] ذلك أنّ توفّر معنى النّفي في الكلام هو ما يعمل **ما** الحجازيّة.

ومنه فلا يكفي دخول **ما** على الجملة الاسميّة لإعمالها؛ بل لا بدّ من توفرّ الشروط الآنفة الذِّكْر، وقد أكّد **ابن هشام** على ذلك فقال: "ما النّافيّة إن دخلت على الجملة الاسميّة أعملها الحجازيّون والتّهاميّون والنّجديّون عمل ليس بشروط؛ نحو: ﴿حَـٰشَ لِلَّهِ مَا هَـٰذَا بَشَرًا إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿٣١﴾﴾[2] وإن دخلت على الجملة الفعليّة لم تعمل."[3]

3) <u>تقديم معمول خبر ما النّافيّة عليها</u>:

تقديم معمول خبر **ما** النّافيّة عليها، مسألة أخرى متعلقة بـ **ما** النّافيّة كانت محل نزاع بين النّحويّين، إذ الفريق الأول يجيز تقديم معمول خبر **ما** النّافيّة عليها؛ فتقول: (طعامُكَ ما زيدٌ آكلًا)، أمّا الفريق الثاني فيرفض تقديم معمول خبرها عليها، وفريق ثالث يجيز التقديم بشروط؛ حيث "ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز (طعامُكَ ما زيدٌ آكلًا). وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز. وذهب أبو العبّاس يحيى ثعلب من الكوفيّين إلى أنّه جائز من وجه، فاسد من وجه؛ فإن كانت **ما** ردّا لخبر كانت بمنزلة **لم** ولا يجوز التّقديم، كما تقول لمن قال في الخبر(زيدٌ آكلٌ طعامَك) فتردُّ عليه نافيّا (ما زيد آكلا طعامَك) فمن هذا الوجه يجوز التّقديم؛ فتقول (طعامَك ما زيد آكلا) فإن كان جوابا للقسم إذا قال (والله ما زيد بآكلٍ طعامَك) كانت بمنزلة **اللّام** في جواب القسم؛ فلا يجوز التّقديم."[4]

واستند الكوفيّون في حكمهم هذا بحملهم **ما** على مجموعة من الحروف حيث جاء في الذّهب المذاب في مذاهب النّحاة ودقّة الإعراب أنّ الكوفيّين "أجازوا تقديم مفعول اسم

1- عادل خلف، نحو اللغة العربيّة، ص106.

2-يوسف، الآية31.

3-ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص436.

4-الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج1، ص157.

الفاعل على حرف النفي. واستدلّوا على ذلك بأنّ **ما** بمنزلة **لمْ، ولنْ، ولا؛** لأنّها نافيّة، كما أنّها نافيّة. وهذه الحروف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها؛ نحو: (زيدا لم أضربْ)، و(عمرا لن أكرمَ)، و(بشرا لا أضربُ)، فإذا جاز التّقديم مع هذه الأحرف جاز مع **ما**."[1]

وجواب أبو البركات الأنباري على حجة الكوفة: أنّ **لم ولن** حرفان مختصان بالفعل خلافا لـ **ما** فهي غير مختصة؛ والمختص بالشيء كالجزء منه، ولمّا جاز تقديم معمول الفعل عليه جاز تقديمه على **ما** هو كالجزء منه، أمّا **ما** بما أنّها غير مختصّة فهي مستقلّة بنفسها.[2] أمّا البصريّون فاحتجّوا لرفضهم تقديم معمول خبر **ما**؛ ذلك أنّ **ما** للنّفي تدخل على الاسم والفعل، كما تدخل حروف الاستفهام عليهما؛ فأشبهت بذلك **ما** بها؛ وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، فكذلك ما هاهنا.[3]

وفيما يخص ما ذهب إليه أبو العبّاس يحيى ثعلب فقد اعتبره أبو البركات رأيا غير سديد.

والمرجّح عند أبي البركات هو رأي البصريّين ؛ "لأنّه إذا كان هناك شبه بين **ما** وبين **لم ولن ولا** في النّفي فهذا لا يعني تطابق حكمهما. فـ **ما** لها الصّدارة، فلا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها. بخلاف **لم ولن ولا** فإنّه يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها."[4]

4) <u>معاني ما النافيّة</u>:

لم تنل معاني **ما** النّافيّة الحظ الوافر من الاهتمام والدراسة من طرف النحاة، فلقد كانت جلّ دراساتهم حول ماهيّة **ما** فذكروا أنّها تكون حرفا أو اسما، وتأتي للاستفهام أو مصدريّة، أو شرطيّة أو كافة، أو...نافية عاملة وغير عاملة، ولم نجد من معانيها إلّا

1-الشّهروزي، الذّهب المذاب في مذاهب النّحاة ودقّة الإعراب، ص78.

2- ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج1، ص157.

3- ينظر: نفسه، ص157.

4-محمد فاضل صالح السّامرائي، الحجج النّحويّة حتى نهاية القرن الثالث الهجري، ص85.

شظايا في ثنايا الكتب، فقد أورد الرّماني في معاني الحروف أنّها "تكون للحال والاستقبال نحو: (ما يقومُ زيدٌ)."[1] وجاء في الجنى الداني أنّ **ما** النّافية غير العاملة "إذا دخلت على الفعل الماضي بقي على مُضيّه، وإذا دخلت على المضارع خلّصته للحال، عند الأكثر."[2]

أما من المحدثين فقد ذهب حسن عباس إلى أنّها "تفيد عند الفرقين نفي المعنى عن الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق؛ تقول: (ما الشّجاعُ خوافًا)، أو (ما الشّجاعُ خوافٌ) بالإعمال أو الإهمال."[3]

وختاما فإنّ ما النّافيّة تعمل عمل **ليس**؛ حيث ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وذلك بتوافر الشروط التي تواضع عليها النحاة، فتسمّى حينئذ **ما** الحجازيّة، كما أنّه لا يجوز تقديم معمول خبرها عليها، وهذا مذهب البصريّين، وهو الرأي المرجّح عند أبي البركات.

رابعا: مِنْ:

تعدّ **مِنْ** من حروف الجرّ، ذات بنية بسيطة ثنائيّة ، كما أنّها من مجموعة الحروف غير المتردّدة؛ أي أنّها تكون حرفا دوما، ولا تتغيّر بين أنواع الكلمة العربيّة الثلاثة.

1) بنية مِنْ:

مِنْ ميم مكسورة ونون ساكنة، هذا هو الأصل المتّفق عليه، غير أنّ هناك مذاهب تقول غير ذلك، ومن بين هذه المذاهب ما نقله ابن منظور عن اللّحياني حيث قال عنه: "قال اللّحياني: منهم من يخفض النّون فيقول: **مِنِ** القومِ و **مِنِ** ابنك، وحَكى طيئٍ وكلبٍ: أطلبوا **مِنِ** الرحمن، وبعضهم بفتح النّون عند اللّام وألف الوصل، فيقول: **مِنَ** القومِ و **مِنَ**

1-الرّماني، معاني الحروف، ص61.

2-المُرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص329.

3- عباس حسن، النّحو الوافي، ج1، ص594.

ابنك."[1] فمن منظور اللّحياني أن **مِنْ** تجيء بنون مفتوحة أو مخفوضة، وفي ذلك لهجات مختلفة.

ولم تكن حركة النّون من **مِنْ** بين سكونها وفتحها وخفضها هي محلّ النزاع فقط، بل زعم بعضهم أنّها ثلاثيّة الوضع لا ثنائيّة، حيث قال ابن حيّان في هذه المسألة: " **مِنْ** ثلاثيّة الوضع، لا ثنائيّة ، فأصلها **مِنَا**، حذفت منها الألف لكثرة الاستعمال، خلافا للكسائي والفرّاء في دعواهما ذلك."[2] وقال ابن مالك كذلك فيما ادّعاه الفرّاء: "حكى الفرّاء أنّ بعض العرب يقول في **مِنْ: مِنَا**، وزعم أنّه الأصل وخفّفت لكثرة الاستعمال بحذف الألف وتسكين النّون."[3] وزعم بعض آخر أنّ هذا الأصل أي–**مِنَا**– هو الذي جعلهم يفتحون نون **مِنْ**، حسب ما نقله ابن منظور عن اللّحياني الذي قال: "وأراهم إنّما ذهبوا في فتحها إلى الأصل، لأنّ أصلها إنّما هو **مِنَا**، فلمّا جعلت أداة حذفت الألف وبقيت النّون مفتوحة."[4] يفهم من كلام اللّحياني أنّ **مِنْ** ثلاثيّة البنية في الأصل، وحذفت منها الألف، وهذا إدّعاء باطل يرفضه النّحاة، ذلك أنّهم يذهبون جميعا إلى أنّ بنية حروف المعاني أصليّة، ولم نسمع لمن نقل عن النّحويين من ذهب إلى أنّ أصلها **منا** أو أنّ بنيتها ثلاثيّة، غير ما ذكر آنفا.

2) **<u>وظيفة مِنْ</u>:**

تعدّ **مِنْ** حرف جرّ، وهي من مجموعة الحروف العاملة المختصّة بالأسماء، حيث تربط بين كلمتين فتجعل حركة الكلمة التي بعدها الكسرة، "فهي تصل ما قبلها بما بعدها،

1–ابن منظور، لسان العرب، تح : عامر أحمد حيدر، مر: عبد المنعم خليل، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط جديدة، 1430هـ–2009م، ج13، ص521.

2–ابن حيّان، ارتشاف الضّرب، ص1718.

3–ابن مالك، شرح التّسهيل لابن مالك، تح: عبد الرّحمان السّيّد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، دب، ط1، 1410هـ–1990م، ص130.

4– ابن منظور، لسان العرب، ص521.

فتوصل الاسم بالاسم والفعل بالاسم ولا يدخل حرف الجرّ إلاَ على الأسماء."[1] كما أنّها من مجموعة الحروف التي تدخل على "الاسم الظّاهر والمضمر"[2]؛ ومثال دخول **مِنْ** على الجملة؛ قولنا: (بات يئنّ من شدّةِ الألم)، فـ **مِن** حرف جرٍ، ومجرورها في هذا المثال هو شدّةِ.

3) **معاني من:**

لكلّ حرف من الحروف معنًى أو معانٍ عديدة، والمتّفق عليه هو أنّ **مِنْ** تجئ لابتداء الغاية، واختلفوا في هذه الغاية، فانقسموا في ذلك إلى شقّين، فريق ذهب إلى أنّ **مِنْ** لا تكون إلّا لابتداء الغاية الزّمانية، وذهب الآخر إلى أنّها بالإضافة لمجيئها لابتداء الغاية الزّمانيّة، فإنّها كذلك تأتي لابتداء الغاية المكانيّة، وهذا ما عزاه الأنباريّ لفريق البصرة والكوفة؛ حيث ذهب بالقول: "ذهب الكوفيّون إلى أنّ **مِنْ** يجوز استعمالها في الزّمان والمكان. وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز استعمالها في الزّمان."[3] واحتجّ الكوفيّون بما سمعوه من كلام العرب، ومن الذكر الحكيم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَقُمۡ فِيهِ أَبَدٗاۚ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ فِيهِ رِجَالٞ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُطَّهِّرِينَ ١٠٨﴾[4]، والشّاهد في هذه الآية (من أوّل يوم) حيث ذهبوا أنّ أوّل يوم للزّمان، وردّ الأنباريّ على ما استدلّوا به فيها –الآية–؛ أنّ التقدير: من تأسيس أوّل يوم، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. أمّا البصريّون فاستدلّوا بحملهم **مِنْ** في المكان على نظيره **مذْ** في الزّمان؛ حيث في قولنا: (ما رأيته **مُذ**

1–ابن السّراج(أبو بكر محمد بن سهل)، الأصول في النحو تح: عبد الحسين القبلي، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، ط3، 1417هـ–1996م، ص408.

2–أحمد الهاشمي، القواعد الأساسيّة للغة العربيّة حسب منهج متن الألفيّة وخلاصة الشراح لابن هشام وابن عقيل الأشموني، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، دط، دس، ص263.

3–الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج1، ص317.

4–التّوبة، الآية108.

الجمعة)، يعني ابتداء انقطاع الرّؤية يوم الجمعة، وأمّا قولنا: (ما سرتُ من بغداد)، فيكون المعنى ما ابتدأت السّير من هذا المكان، وذهبوا في هذين المثالين أنّ الكلام لا يستقيم إذا وضعنا **مُذْ** مكان **مِنْ** أو العكس.[1]

من خلال ما نُقل من حجج عن كلا الطّرفين، يبدو أنّ كلّا منهما لم يقدّم الأدلّة الكافية للدفاع عن مذهبه، وكذلك ما قدّمه الأنباري لإبطال رأي الكوفيّين وحججهم؛ ذلك أنّ الكوفيّين استدّلوا في مذهبهم بتأويلهم لما سمعوه عن العرب وتأويلهم لكلام الله، أمّا البصريّون فحملوا الحرف على نظيره، وهذا ليس كاف، فكان الأجدر بهؤلاء أن يأتوا بأدلة عقلية لتقوية حجّتهم، وبهذا يكون المتفق عليه هو أنّ **مِنْ** لابتداء الغاية، والحاسم في الغايتين أي الزّمانيّة والمكانيّة؛ هو السّياق.

وفي الوقت الذي ذكر فيه بعض النّحاة لـ **مِنْ** معنًى واحدا لا تفارقه، هو ابتداء الغاية، نجد من كثّر هذه المعاني التي نُسبت لهذا الحرف حتى أوصلها البعض إلى اثني عشرة حرفا، وبعض آخر إلى خمسة عشر، وقد ذكرها ابن هشام، وهي كالآتي:

"أحدهما: ابتداء الغاية، وهو الغالب عليها، حتّى ادّعى جماعة أنّ سائر معانيها راجعة إليه، وتقع بهذا المعنى في غير الزمان.

الثاني: التبعيض،"[2] وفي هذا المعنى ذهب أبو حيّان إلى أنّ "المبرّد والأخفش الصغير ذهبوا إلى أنّها لا تكون للتّبعيض، وإنّما هي لابتداء الغاية."[3]

"الثالث: بيان الجنس، وكثيرا ما تقع بعد **ما ومهما**، وهما بها أولى؛ لإفراط إبهامها."[4]

1-الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج1، ص317،318.

2-ابن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص349.

3-أبو حيّان، ارتشاف الضّرب، ص1719.

4-ابن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص349.

وذكر ابن حيّان كذلك أنّ **مِنْ** تأتي لمعنى بيان الجنس، وأنّ هذا المعنى مشهور في كتب المعربين.[1]

"الرابع: التعليل، الخامس: البدل، السادس: مرادفة **عن**، السابع: مرادفة **الباء**، الثامن: مرادفة **في**، التاسع: موافقة **عند**، وقد مضى القول بأنّها في ذلك البدل.

العاشر: مرادفة **ربّما**، الحادي عشر: مرادفة **على**، الثاني عشر: الفصل، وهي الداخلة على ثاني المتضّادين، قاله ابن مالك.

الثالث عشر: الغاية، الرابع عشر: التخصيص على العموم، وهي الزائدة في نحو ما جاءني من رجل، فإنّه مثل دخولهما يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة.

الخامس عشر: توكيد العموم وهي الزائدة، في نحو: (ما جاء من أحد أو من ديار)، وشرط زيادتها في النوعين –الثالث عشر والرابع عشر– ثلاثة أمور:

–أحدهما: تقدم نفي أو نهي أو استفهام بـ هل.

–الثاني: تنكير مجرورها.

–الثالث: كونه فاعلا، أو مفعولا به، أو مبتدأ."[2]

ومنه فإنّ **مِنْ** حرف ثنائي من حروف الجرّ، تربط الاسم بالاسم، أو الفعل بالاسم، وتأتي لمعان عديدة، غير أنّها في أغلبها تعود لانتهاء الغاية.

ما لاحظناه من خلال دراستنا لهذه الحروف، أنّ جل الحروف الأحاديّة حروف غير عاملة؛ وقد ثبت عدم العمل على السين ولام الابتداء وواو العطف، وذهبوا في فاء السّببية ولام التعليل والجحد، وكذلك واو المعيّة إلى أنّها إذا دخلت على الفعل المضارع ينصب بـ **أن** مضمرة. أمّا الحروف الثنائية التي هي محل دراساتنا فلكل واحد منها وظيفة إلّا **أو** فهي من حروف العطف وضعت لأحد الشيئين؛ أي للاختيار.

1–أبو حيّان، ارتشاف الضّرب، ص1719.

2– ينظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ج1، ص350، وما بعدها.

الفصل الثّاني: بنية ووظيفة الحروف الثّلاثيّة والرّباعيّة.

المبحث الأوّل: بنية ووظيفة الحروف الثّلاثيّة.

أولا: إنّ.

ثانيا: ربّ.

ثالثا: واو ربّ.

رابعا: منذ ومذ.

المبحث الثّاني: بنية ووظيفة الحروف الرّباعيّة.

أولا: إلّا.

ثانيا: حاشا.

ثالثا: حتّى

رابعا: لعلّ.

خامسا: لكن.

سادسا: لولا.

لم تكن الحروف الأحاديّة والثّنائيّة هي وحدها من نالت قسطا من العناية من طرف اللّغويين العرب قديما وحديثا فقط، بل حتّى الثّلاثيّة والربّاعيّة منها، فَتَوزُّع الاهتمام لم يكن على حساب بنية الحرف، بل على طبيعته ووظيفته ومعانيه؛ ومن الحروف الثّلاثيّة التي جاءت في كتاب الإنصاف: **إنّ، ربّ، وواوها، منذ ومذ.** ومن الرّباعيّة: **إلّا، حاشا، حتّى، لعلّ، لكن، لولا.** وجملة هذه الحروف الثّنائيّة والثّلاثيّة اختُلف في الوظيفة التي تؤدّيها، والمعاني التي تخرج إليها، باستثناء لعلّ التي كان الخلاف في بنيتها.

I. -الحروف الثلاثية:

أوّلا: إنَّ:

تعدّ **إنَّ** من الحروف البسيطة ثلاثيّة البنية، وهي أمّ باب نواسخ الجملة الاسمية؛ حيث تدخل عليها، فيصبح المبتدأ اسمها، والخبر خبرها.

1) وظيفة إنّ:

تعدّ **إنّ** من النّواسخ تدخل على الجملة الاسميّة، فتنصب المبتدأ ويُسمّى اسمها، وترفع الخبر ويُسمّى خبرها، حيث عُرّفت أنّها: "حرفٌ مشبّه بالفعل، يدخل على المبتدأ والخبر، فينصب الأوّل ويرفع الثّاني، وهو مشبّه بالفعل الماضي."[1] وأُرجع سبب تشبيهه بالفعل الماضي إلى "أنّه مكوّن من ثلاثة أحرف، ومبنيّ على الفتح."[2]

إذًا بدخول **إنَّ** على الجملة الاسمية، يُنصب المبتدأ ويُرفع الخبر، وارتفاع هذا الأخير كان سببا في وقوع خلاف بين نحويّي مدرستي الكوفة والبصرة؛ فيما إن كانت **إنّ** هي التّي رفعته، أم أنّ هناك عاملا آخر تدخّل في ذلك، وقد نقل الأنباريّ هذا الخلاف

1-حسين سرحان، قاموس الأدوات النّحويّة، ص34.

2-نفسه، ص34.

قائلا: "ذهب الكوفيّون إلى أنّ **إنّ** وأخواتها لا ترفع الخبر؛ نحو: (إنّ زيدًا قائمٌ) وما أشبه ذلك. وذهب البصريّون إلى أنّها ترفع الخبر."[1]

وحجّة الكوفيّين في مذهبهم، هو أنّ الأصل في هذه الأحرف ألّا تنصب الاسم، وإنّما نصبته لأنّها أشبهت الفعل؛ وبما أنّ شبهها بالفعل سبب في عملها، فهي بذلك فرع منه، والفرع أضعف من الأصل، فلذلك لا يمكن أن تعمل في الخبر، جريا على القيّاس في حطّ الفروع عن الأصول. كما احتجوا كذلك بأنّ إرضاءها بدخول الصّفة عليها؛ نحو: (**إنَّ** بكرٌ يَكفُلُ زَيدٌ)، دليل على ضعفها، ومنه انعدام عملها في الخبر.[2]

اعترض الأنباريّ على حجّة الكوفّيين الأولى التي ذهبوا فيها إلى أنّ **إنَّ** فرع عن الفعل، والفرع لا يعمل مثلما يعمل الأصل، أنّه لو كان كذلك فلماذا لم يُبطل عمل اسم الفاعل، فهو فرع عن الفعل، غير أنّ له مرفوعا ومنصوبا مثله، وهذا ما يبطل حجّتهم.[3]

وردّ عليهم العكبريّ أيضا بقوله: "أمّا كونها فرعا في العمل فمسلّمٌ به، ولكن لا نسلّم أنّ أثر الفرعيّة أبطل عملها في الخبر، وذلك أنّ عملها مبني على الاقتضاء، وقد بيّنا أنّ الاقتضاء تام، فأمّا أثر الضّعف فيظهر في أشياء، منها؛ تقديم المنصوب على المرفوع إيجابا وذلك أثر الضّعف، وكذلك في أحكام أخرى."[4]

أمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا: "إنّما قلنا إنّ هذه الأحرف تعمل في الخبر، وذلك لأنّها قويت مشابهتها للفعل، لأنّها أشبهتها لفظا ومعنى. ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه؛ الأوّل: أنّها على وزن الفعل، والثّاني: أنّها مبنية على الفتح كما أنّ الفعل يقتضي الاسم، والرّابع: أنّها تدخلها نون الوقاية؛ نحو: (إنَّني وكأنَّني) كما تدخل على الفعل؛ نحو: (أعطانِي وأكرمنِي، وما أشبه ذلك. والخامس: أنّ فيها معنى الفعل؛ فمعنى **إنَّ** و**أنَّ**

1-الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج1، ص160.

2-ينظر: نفسه، ص160،161.

3-ينظر: نفسه، ص161.

4-العكبريّ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ص337.

حقّقت، ومعنى **كأن** شبّهت (...)، فلمّا أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب، فكذلك هذه ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب؛ ليكون المرفوع مشبّها بالفاعل والمنصوب مشبّها بالمفعول."[1]

اتّفق الأنباريّ مع البصريّين في مذهبهم، وراح يردّ على إدّعاءات الكوفيّين، حيث قال: "والذي يدلّ على فساد ما ذهبوا إليه أنّه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النّصب إلّا ويعمل الرّفع، فما ذهبوا إليه يؤدّي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوز."[2]

وأكّد الرّضي(ت677هـ) كذلك على صحّة مذهب البصريّين قائلا: "مذهب البصريّين أولى، لأنّ اقتضاءها للجزأين، على السّواء، فالأولى أن تعمل فيهما، ولاسيما مع مشابهة قويّة للفعل المتعدّي."[3]

كما جاء ابن جنّي كذلك ليؤكّد عمل إنّ وأخواتها قائلا في باب **إنّ** وأخواتها: "فهذه الحروف كلّها تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ، ويصير اسمها وترفع الخبر، ويصير خبرها."[4]

وهذه الأدلّة كافيّة لتثبت أنّ دخول **إنّ** وأخواتها على الجملة الاسميّة، ونصبها للمبتدأ ورفعها للخبر، لأنّها العاملة في الخبر لا غيرها، والذي يدلّ كذلك على أنّها العامل هو تغييرها لمعناها؛ فقولنا: (الشّمسُ مشرقةٌ)، و(إنّ الشّمسَ مشرقةٌ)، فبدخول **إنّ** على الجملة، أثبتت صفة الإشراق، ومن ناحية الإعراب؛ فبعد أن كانت الشمس مبتدأ مرفوعا،

1-الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ص161.

2-نفسه، ص166.

3-الاستراباذي(رضيّ الدّين محمد بن الحسن)، شرح الرّضى على الكافية، تح: حسن عمر، جامعة قان يونس، بنغازي، ط2، 1969م، ج1، ص288.

4-ابن جنّي، اللّمع في العربيّة، تح: حامد المومن، عالم الكتب، مكتبة النهضة المصريّة، ط2، 1405هـ-1985م، ص92.

ومشرقة خبرا للمبتدأ، أصبح المبتدأ اسم **إنّ**، ولم تكتف بذلك بل غيّرت الحركة الإعرابيّة من الضّم إلى النّصب، وأمّا الخبر، فأصبح خبرها.

2) **العطف على اسم إنّ بالرّفع قبل تمام الخبر:**

مسألة أخرى من مسائل **إنّ** كانت محل خلاف النّحويّين، وهي العطف على اسمها بالرفع قبل تمام الخبر؛ "فمذهب الكوفيّين أنّه يجوز العطف على عمل إنّ قبل تمام الخبر، واختلفوا بعد ذلك؛ فذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أنّه يجوز ذلك على كلّ حال، سواء أيظهر فيه عمل **إنّ** أو لم يظهر، وذلك نحو قولك: (إنّ زيدا وعمرو قائمان، وإنّك وبكرٌ منطلقان. وذهب أبو زكريا يحي بن زيّاد الفرّاء إلى أنّه لا يجوز ذلك فيما لم يظهر فيه عمل **إنّ**. وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كلّ حال."[1] وهذا ما عزاه الأنباريّ لهؤلاء.

واحتجّ الكوفيّون بأدلّة سماعيّة من القرآن، وبأخرى قياسيّة، فأمّا دليلهم القرآني؛ فقد ذهبوا إلى أنّ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾﴾[2] ووجه الدّليل أنّه عطف ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ على موضع إنّ قبل تمام الخبر، وهو قوله تعالى: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾[3].

1-الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج1، ص167.

2-المائدة، الآية69.

3-المائدة، الآية69.

وأمّا من جهة القيّاس، فقد قاسوا **إنّ** على **لا**، وذهبوا أن جواز قولنا: لا رجلَ وامرأة أفضل منك، فكذلك يجوز مع **إنّ** لأنّها بمنزلتها، وإن كانت **إنّ** للإثبات و**لا** للنّفي؛ لأنّهم يحملون الشّيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره.[1]

وفي نقل حجّة القيّاس عن الكوفيّين قال العكبري: "أمّا القياس فمن وجهين:

أحدهما: أنّ المعطوف لو تأخّر لجاز رفعه فكذلك إذا تقدّم، إذْ المعنى فيهما واحد.

والثّاني: أنّ المعطوف على اسم **لا** يجوز فيه الرّفع كذلك اسم **إنّ** كقوله تعالى: ﴿لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ﴾[2] والجامع بينهما أنّ كل واحدٍ منهما لها اسم وخبرٌ."[3]

فالوجه الأخير من الحجّة هو ما نقله الأنباريّ، وذهب فيه إلا أنّهم يحملون الشّيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره.

اعترض الأنباريّ على رأي الكوفيّين، مبيّنا عدم صحّة ما استدلّوا به من القرآن؛ وذلك لثلاثة أوجه:

أحدها: "أنّ في هذه الآية تقديم وتأخير، والتّقدير فيها: إنّ الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنّصارى كذلك.

والوجه الثّاني: أن تجعل قوله تعالى: ﴿مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ خبرا للصّابئين والنّصارى، وتُضمر للذين آمنوا والذين هادوا بمعنى تابوا، وهذا الوجه عندي ضعيف."[4]

1-ينظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج1، ص167.

2-البقرة، الآية254.

3-العكبريّ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ص344.

4- الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج1، ص168وما بعدها.

أمّا في استدلالهم بحملهم **إنّ** على **لا** فردّ الأنباريّ على الكوفيّين أنّه لا يصحّ كذلك من وجهين:

أحدهما: "أنّه جاز ذلك مع **لا**، لأنّ **لا** لا تعمل في الخبر بخلاف **إنّ** فلم يجتمع فيه عاملان، فجاز معها العطف.

والوجه الثّاني: أنّا نسلم أنّ **لا** تعمل في الخبر كـ **إنّ**، ولكن إنّما جاز ذلك مع **لا** دون **إنّ**، وذلك لأنّ **لا** ركّبت مع الاسم النّكرة بعدها فصارا شيئا واحدا، فكأنّه لم يجتمع في الخبر عاملان، وذلك لا يجوز، فبان الفرق بينهما."[1]

ومنه فالأنباريّ حذا حذو البصريّين ورجّح رأيهم، في أنّه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال؛ وذلك نحو: إنّ العلم والأدب مطلوبان.

ثانيا: ربَّ:

1) حقيقة رُبَّ:

تنازع فريقان حول حقيقة اسمية أو حرفيّة حرف بسيط ثلاثي ، ألا وهو **رُبَّ** وفي تعريفه قال الموزّعي(ت865هـ): "ضم الراء، وفتح الباء مع التّشديد وهو الأصل، ومع التّخفيف، وقد قرأ بذلك نافع وعاصم، قال الكسائي: هما لغتان والأصل الّتشديد لأنك لو صغّرت **ربّ** لقلت: رُبَيْب، فرددته إلى أصله."[2] وقبل الموزّعي عرّف الهروي **رُبّ** بقوله: "اعلم أنّ **ربّ** حرف خافض وهي مبنيّة على الفتح، ولها عشرة أحكام."[3]

وجاء في التّحفة السّينيّة نقلا عن الصّحاح مؤكدا على حرفيّة **ربَّ**: "حرف خافض، يخفض بالكسرة ويشدّد، ويخفّف وتدخل عليه التاء، فيقال، رُبَّتْ وتدخل عليه ما،

1-الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ص174.

2-الموزّعي(محمد علي بن إبراهيم بن الخطيب)، مصابيح المغاني في حروف المعاني، تح: عائض بن نافع العمري، دار المنار، دب، ط1، 1414هـ-1993م، ص253.

3-الهروي، الأزهيّة في علم الحروف، ص259.

ليدخل على الفعل، وتدخل عليها الهاء، فيقال ربّه رجلاً والستّ لغات فيها هي: **رُبَّ، رَبَّ، رَبَّمَا، رُبَّمَا، رَبَّتَمَا، رُبَّتُمَا** كما جاء في الصحّاح."[1]

وهذه التّعريفات توقفنا على مجموعة من الحقائق هي أنّ **ربّ** حرف لا اسم، وأنّها من حروف الجرّ، وهي مبنية على الفتح دومًا.

رغم الحقائق التّي وقفنا عندها حول **ربّ**، إلا أنّ أبا البركات الأنباري يقرّ بوقوع خلاف بين الكوفيّين والبصريّين حول حقيقتها أهي اسم أو حرف، حيث عزا إلى أصحاب مدرسة الكوفة أن **رُبّ** هي اسم وعند البصرة حرف جر، وقال في ذلك: "ذهب الكوفيّون إلى أنّ **رُبَّ** اسم، وذهب البصريّون إلى أنّه حرف جر."[2] وقد قدّم كلا الفريقين حججا لدعم آرائهم التي ذهبوا إليها؛ فكانت حجّة الكوفيين، "بأنّه أُخبر عنها في قول الشّاعر:

إن يقتلونك فإنّ قتلك لم يكن ***عارا عليك وربّ قتلٍ عارُ"[3]

كما أنّهم احتجّوا بقولهم: "إنّما قلنا إنّه اسم حملا على **كمْ** لأنّ **كمْ** للعدد والتّكثير، و**ربّ** للعدد والتّقليل، فكما أنّ **كمْ** اسم فكذلك **ربّ**."[4] إذًا فهم يقرّون اسميّة **ربّ** حملاً على **كمْ**، ذلك أنّهم "يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره فـ **ربّ** تستعمل للتقليل و**كمْ** للتكثير."[5]

1-عبد الرحمان بن أحمد أبو طالب، التّحفة السّنيّة لمعرفة معاني الحروف النّحويّة، تق: إبراهيم أبو طالب، دار الكتب اليمنيّة، صنعاء، اليمن، ط1، 1431هـ-2010م، ص50.

2-الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص328.

3-الموزّعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني، ص253.

4-الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص328.

5-الأنباري، أسرار العربية، ص214.

كما عدّ الكوفيّون الأوجه المختلفة لـ **ربّ: رُبَّ ورُبَ ورَبَّ ورَبَ**، حجّة على عدم حرفيّتها؛ بسبب ما يدخلها من حذف[1]. إنّ ما قدّمه الكوفيّون من حجج غير كاف لتقرير اسمية **ربّ**. ثم إنّ الذّهاب إلى أنّ معنى **ربّ** التّقليل، رأي أثير حوله العديد من الجدال.

إنّ تحليلنا لما ذهب إليه الكوفيّون والحكم عليهم، إنّما تم من خلال ما نقله إلينا ابن الأنباري ، غير أنّنا نجد الفرّاء(ت208) وهو من الكوفيّين، قد ساق حقيقة **ربّ** بأنها حرف في حديثه حيث قال: "فنصب هيهات بمنزلة هذه الهاء التي في **رُبّت**، لأنّها دخلت على **ربّ** وعلى **ثمّ**، وكانا أداتين فلم يغيّرهما عن أداتهما فنُصبتا."[2]

وكما قلنا سابقا في ثنايا بحثنا، إنّ مصطلح الأداة عند الكوفة؛ يدلّ على القسم الثّالث من أقسام الكلمة العربيّة، وهو مقابل لمصطلح الحرف عند البصرة. ومن هنا تفتح لنا أفاقا جديدة للتقصّي حول حقيقة ما نسب إلى المدرسة الكوفيّة حول طبيعة **ربّ** كقسم من أقسام الكلمة العربيّة.

وأما فيما يخصّ البصريّين فقد منعوا أن تكون **ربّ** اسمًا؛ "ذلك بأنّها لو كانت اسما لجاز أن يتعدّى إليها الفعل بحرف الجرّ، فيقال: بربّ رجل عالم مررت، وأن يعود عليها الضّمير، ويضاف إليها."[3] وقالوا أيضا: "الدّليل على أنّها حرف أنّها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، وأنّها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف، وهو تقليل ما دخلت عليه نحو: (ربّ رَجُلٍ يفهمُ) أي ذلك قليل."[4]

1-ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص328.

2-الفرّاء(أبو زكريّاء يحي بن زيّاد)، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1403هـ-1983م، ج2، ص236.

3-السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج4، ص174.

4-الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص328.

ويتضح من قول روّاد البصرة بعدم قبول **ربّ** علامات الاسم والفعل؛ أنّه لا يستقيم قولنا: الرّبّ، من ربّ، يربّ، ... بإضافة العلامات الاسميّة والفعليّة.

وأضاف المرادي دليلا آخر لهم على حرفيّة **ربّ** قائلا: "جرّ عند البصريّين، ودليل حرفيّتها مساواتها الحروف، في الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها، بخلاف أسماء الاستفهام والشرط، فإنّها تدل على معنى في مسمّى مفهوم جنسه بلفظها."[1]

ومنه فـ **ربّ** هي حرف جرّ ثلاثي البنية وهذا ما ذهب إليه البصريون وأثبته الأنباريّ. كما نسب الأنباري إلى البصريّين جميعا أنّهم يذهبون إلى أنّ **ربّ** تفيد معنى التّقليل، وهذا المعنى كان نقطة أخرى للخلاف بين النّحاة أجمع.

2) **معاني رب:**

ذهب أغلب النّحويّين إلى أنّ **ربّ** تستعمل للتّقليل؛ فإذا قلنا: (ربَّ رجلٍ شهمٍ) دلّت على قلّة الرجال الذي يتّسمون بالشهامة، وإلى هذا المعنى ذهب الزّجّاجي حيث قال: "**ربّ** للشّيء يقع قليلا، ولا يقع بعدها إلّا منكرا، ولا يقع إلاّ في صدر الكلام."[2] ومنه فـ **ربّ** تأتي متصدّرة الكلام، والاسم بعدها نكرة دوما، وتأتي للدلالة على القلّة.

وكذلك من خلال تتبّعنا لثنايا كتاب الإنصاف حول معنى **ربّ** وجدنا أنّ الأنباري في العديد من المواضع يذهب إلى أنّها تستعمل للتقليل حيث يقول: "إنّما لا تقع إلّا في صدر الكلام لأنّ معناها التّقليل(...)لأنّها لمّا كان معناها التّقليل- والنكرة تدل على الكثرة؛ ليصحّ فيها معنى التّقليل."[3] غير أنّا وجدنا ستّة أقوال حول حقيقة معناها فقد قيل: "أنّ معناها التّقليل وهو مذهب أكثر النّحويّين، وقيل إنّها تفيد التّكثير، وقيل هي للتقيل

1- المراديّ، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص438.

2-الزجاجي، حروف المعاني، ص14.

3-الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص329.

والتّكثير فهي من الأضداد، وقيل أكثر ما تكون للتّقليل، وقيل أكثر ما تكون للتّكثير والتّقليل نادر، وقيل هي للتّكثير في موضع المباهاة والافتخار."[1]

وذكر السّيوطي(ت911هـ) في همع الهوامع معان أخرى لـ **ربّ** ناسِبًا كل معنى إلى صاحبه، ففي رأي أبي حيّان أنّها لم توضع لا لتقليل ولا لتكثير، بل هي حرف إثبات لا يدلّ على ما قيل، وإنّما يفهم ذلك من خارج، وقيل كذلك: أنّها للتّكثير في موضع المباهاة والافتخار، وللتّقليل فيما عدا ذلك، وهو قول الأعلم وابن السّيّد.[2]

وأما من ذهب إلى أنّها للتّقليل، فقد قال السّيوطي بأنّ هذا قول الأكثرين، وذكر أكثر من عشرين شخصا من أكابر النّحويين من البصريّين والكوفيّين، من بينهم سيبويه والأخفش والرّماني والكسائي والفرّاء...وغيرهم، وأنّه لم يخالفهم في هذا المعنى إلّا صاحب العين وابن درستويه حيث ذهبا أنّها للتّكثير دائما، و الفارابي الذي ذهب إلى أنّها للتقليل غالبا والتّكثير نادرا، وأنّ هذا المعنى هو المختار عنده –أي عند السّيوطي– والمعنى الآخر عكس هذا المعنى،[3] وهو ما ذهب إليه ابن هشام، إذ قال في ذلك: "وليس معناها التّقليل دائما، خلافا للأكثرين، ولا التّكثير دائما، خلافا لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا."[4] وفي حديث ابن هشام إشارة إلى أنّ السيّاق هو المحدّد للمعنى الذي تؤول إليه **ربّ**، وهذا ما أكّده سعيد الأفغاني من المحدثين إذ قال: ""**ربَّ** ومعناها التقليل أو التّكثير، فالأول مثل:**ربّ** غَاشٍّ يربحُ، والثاني مثل **ربّ** رمية من غير رام والتّمييز بالقرائن." [5] أفادت **ربّ** التقليل في المثال الأول ذلك أنّ الغشّاشين قليلا ما

1–رزّاق عبد الأمير مهدي الطّيار، معاني الحروف الثنائيّة والثّلاثيّة بين القرآن الكريم ودواوين شعراء المعلّقات السّبع، ص291.

2–ينظر: السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ص174،175.

3–ينظر: نفسه، ص174،175.

4–ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب،ج1، ص154.

5–سعيد الأفغاني، الموجز في اللّغة العربيّة، دار الفكر، بيروت، لبنان، دط، 1424هـ–2003م، ص331.

يربحون. وقيل أيضا أنّ **ربّ** "وضعت لتذكّر شيء ماض من خير أو شر."[1] ولم يذكر ممّا فات علينا من المؤلفات هذا المعنى إلّا ابن فارس(ت395هـ).

ونقف من هذه الآراء موقف المنصف، أنّ **ربّ** تأتي للتكثير حينا، وللتقليل حينا آخر، والقرائن والسّياق هما اللذان يُحدّدان معناها.

***أسباب اختلاف المعنى بين التّقليل والتّكثير:**

إنّ لاختلاف أراء النحاة حول المعنى الذي تروم إليه **ربّ** أسبابا، استطاع صاحب كتاب معاني الحروف الثنائيّة والثّلاثيّة بين القرآن الكريم ودواوين شعراء المعلّقات السّبع أن يرصُدها، من خلال تتبّعه لكلام بعض العلماء، وإنّنا لم نر أو نقرأ في الكتب من تحدّث عنها غيره؛ وهذه الأسباب هي:[2]

-السبب الأول: اختلاف الجهة التي ينظر إليها في تحديد القلّة والكثرة، أي اختلاف الزاوية التي ينظر بها القائلون بالقلّة والقائلون بالكثرة، يتبيَّن هذا جليا من النظر إلى تقسيم المالقي وآخرين معنى التقليل على قسمين:

1- الأول يكون لتقليل الشيء في نفسه.

2- القسم الثاني: لتقليل النظير، وهي كثيرة الاستعمال.

وقول النّحويين: إنّ **ربّ** للتّقليل يريدون به تقليل نظير الفعل عند غير المفتخر أو الممدوح.

-أمّا السّبب الآخر: في تضارب أقوال العلماء في معنى هذا الحرف، فيرجع إلى أنّ أكثر العلماء لم ينتبهوا إلى تأثير السّياق في تقرير معنى القلّة والكثرة في معنى الحرف.

1-ابن فارس(أبو الحُسين أحمد بن زكريّاء)، الصّاحبيّ في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تع: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ-1997م، ص71.

2- رزّاق عبد الأمير مهدي الطّيار، معاني الحروف الثنائيّة والثّلاثيّة بين القرآن الكريم ودواوين شعراء المعلّقات السّبع، ص292 وما بعدها.

ومن هنا يظهر دور السيّاق في تحديد ما يمكن أن يفهم من الحرف، أو المعنى المراد منه.

3) **أحكام ربّ:**

لـ **ربّ** أحكام عديدة، خاصّة بها، ذكرها النّحاة في ثنايا مؤلّفاتهم، من بين هذه الأحكام نذكر الآتي:

"أنها تتصدّر الكلام، تدخل على الاسم دون الفعل، ويكون الاسم نكرة لا معرفة، أنها تستعمل للتقليل، ومن أحكامها أنه لا بد للنكرة التي تدخل عليها من صفة من صفات النكرة، إمّا اسم وإمّا فعل وإمّا ظرف، فلا يصح أن نقول: **ربّ** رَجُلٍ قام ولا يصح قولنا: **ربّ** ولدٍ، ومن أحكامها أنها تأتي لما مضى، وللحال دون الاستقبال، ذلك أنّنا نقول: **رُبّ** رجلٍ قامَ، ولا يصحّ قولنا: **ربّ** رجلٍ سيقوم، كما أنّها تدخل على المضمر قبل الذكر على شرط التفسير، وتنصب ما بعد ذلك المضر على التفسير، كما أنّ **ربّ** تقبل **تاء** التأنيث فنقول **رُبَّتْ** مثلما نقول في ثمّ **ثُمّتْ**." [1]

وأضاف ابن هشام أحكاما أخرى **لربّ** حيث قال: "تعمل محذوفة بعد **الفاء** كثيرا وبعد **الواو** أكثر، وبعد **بل** قليلا، وبدونهنّ أقلّ."[2] كما ردّ ابن هشام ما ذهب إليه الزّجاج وموافقوه؛ بأنّ مجرورها لا يكون إلّا في محلّ نصب، وأنّ الصّواب أنّ محلّ مجرورها في نحو: **ربّ** رجل صالح عنده، رفع على الابتدائيّة، وفي نحو: **ربّ** رجلٍ صالحٌ لقيتُ، نصب على المفعوليّة؛ وفي نحو: **(ربّ** رجل صالح لقيته**)**، رفع أو نصب.[3]

وفي مسألة حذف **ربّ**، ذهب الأخفش الأوسط: "إلى أنّهم يحذفون **ربّ** ويعوضّون عنها بأحد حروف العطف الأربعة **(الواو، الفاء، ثم، بل)**، وتابعه المبرد والكوفيون

1-ينظر: الهروي، الأزهيّة في علم الحروف، ص259 وما بعدها.

2- ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص156.

3-ينظر: نفسه، ص156،157.

وخالفهم البصريون، فذهبوا إلى أنّ حروف العطف ليست عوضا عن **ربّ** المحذوفة؛ لأنّه لا يجوز الجمع بينهما وبين هذه الحروف، وأقرّوا حذفها في الشّعر ضرورة دون أن يدلّ على حذفها حروف العطف الأربعة."[1] وهذه الأحكام المتعلقة **بربّ**، إنّما هي أحكام عامّة، ولكي تكون **ربّ** حرف جرّ، تجر الاسم النّكرة الذي يليها، يكفي أن تحتلّ الصدارة وأن تدخل على الاسم النّكرة، دون أن يفصل بينها وبين الاسم فاصل.

4) **ربّ المكفوفة:**

ترتبط **ربّ** أحيانا بـ **ما** الكافّة، فتصبح **ربّما**، وتتغيّر وظيفتها فبعد أن كانت حرف جر، يدخل على الجملة الاسميّة فقط، تصبح "**ربّ** مكفوفة لا محل لها من الإعراب لكونها كحرف النّفي الداخل على الجملة، وتدخل في هذه الحالة على الجملتين الاسمية نحو: **ربّما** زيد قائم، والفعليّة نحو: **ربّما** قام زيد."[2] كما أنّها تتصل بـ **ما** الزائدة غير المانعة، لكن في هذه الحالة "يبقى عمل **ربّ** سارٍ فتدخل على الاسم وتجرّه نحو: ربما ضربة بسيف صقيل، أي: **ربّ** ضربةٍ بسيفٍ صقيلٍ."[3]

لقد وقع خلاف آخر بين النّحاة حول زمن ما بعد **ربّ** و**ربّما** "فبيّن الفرّاء أنّ الأصل مع **ربّما** أن يأتي الفعل بعدها ماضيّا، ويجوز في كلام الله أن يكون مضارعا معناه المستقبل، لأنّ وعد الله وعيده كالمتحقق في الماضي، وأضاف الطّبريّ جواز وقوع الفعل المستمر بعدها أيضا؛ كقولهم: **ربّما** يموت الرّجل فلا يوجد له كفن(...) وأبى الرّازي هذه التّقديرات، ورأى الصّحيح أن يؤخذ باستخدام المضارع بعد **ما** بلا قيد وشرط(..)"[4]

1- التواتي بن التواتي، الأخفش الأوسط وآراؤه النحوية، ص157.

2-ينظر: الجرجاني، العوامل المائة النّحويّة في أصول علم العربيّة، ص121.

3-ينظر: نفسه، ص121،122.

4-محمود أحمد الصّغير، الأدوات النّحويّة في كتب التّفسير، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1422هـ-2001م، ص355،356.

ثالثا: واو ربّ:

وقع خلاف بين المدرستين البصريّة والكوفيّة، مداره **الواو** الواقعة في جملة القسم والتي يطلق عليها **واو ربّ**؛ هل هي التي عملت الجر في الاسم بعدها؟ أم أنّ **ربّ** هي التي عملت مضمرة؟ عزا أبو البركات الأنباري ذهاب الكوفيّين إلى أنّ "**واو ربّ** تعمل في النكرة الخفض بنفسها، وإليه ذهب أبو العبّاس المبرّد من البصريّين، وللبصريّين إلى أنّ **واو ربّ** لا تعمل، وإنّما العمل لـ**ربّ** مقدّرة."[1] وذهب الرّماني إلى أن "اعتماد الكوفيّين في عملها نيابة عن **ربّ**؛ لأنّ الواو في القسم نائبة عن **الباء**، وللابتداء بها، وحرف العطف لا يبتدأ به. وأمّا عدم عملها عند البصريّين فلأنّها غير مختصّة لذا أوجبوا العمل لـ**ربّ** بدليل ظهور **ربّ** معها، وعملها محذوفة."[2] وقد ردّ ابن الأنباري عن حجّة الكوفيّين بأنّ **الواو** نابت عن **ربّ** بقوله: "هذا فاسد؛ لأنّه قد جاء عنهم الجرّ بإضمار **ربّ** من غير عوض منها؛ لأنّه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض.[3] وأورد الرّماني في موضع آخر رأي الزركشي على أنّه رجح أن يكون الجرّ بـ **ربّ**، لا بـ **واو** القسم، في قوله تعالى: (والله ربُّنا ما كنُّا مشركين)، كما أنّه خالف ما ذهب إليه المبرد والكوفيّين، وتبع النّحاة وسيبويه، بأنّ الجرّ وقع بـ**ربّ** مقدّرة؛ ذلك أنّ **ربّ** تأتي بعد **الواو**، ويكون العمل لها، و**الواو** عاطفة، ولو حذفت **ربّ** فالعمل باق لها.[4]

ومجمل القول أنّ **ربّ** حرف جر، وهي تعمل مقدّرة بعد **الواو**، فتجرّ الاسم بعدها، أمّا إذا اتصلت بها **ما الكافة**، فإنّ عملها يبطل وتدخل حينئذ على الاسم والفعل.

1-أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،ج1، ص322.

2-الرّمّاني، معاني الحروف، ص64.

3- أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،ج1، ص323،325.

4-ينظر: الرّمّاني، معاني الحروف، ص36،65.

رابعا: مُنْذُ ومُذْ:

مُذْ ومُنْذُ حرفان يبدوان من أوّل وهلة أنهما واحد، وذلك لتقارب لفظيهما، وكونهما من الحروف البسيطة، غير أنّ أحدهما وهو الأوّل ثنائي البنية، والآخر ثلاثيّ البنية، وقيل عنهما أنّ أحدهما أصل للآخر، فهل تشابه بنيتهما، وكون الواحد أصل للآخر يشركهما في المعنى والوظيفة؟

1) بنية مُنْذُ ومُذْ وطبيعتهما:

مُذْ ومُنْذُ عند جمهور النّحاة أنّهما ذوا بنية بسيطة، غير أن للكوفيّين رأي آخر، فقد ذهبوا إلى أنّ كليهما "مركّبان من **مِنْ** و**إذْ** فتغيّرا عن حالهما في إفراد كل واحد منهما، فحذفت الهمزة ووصلت **مِنْ** بـ **الذّال** وضمّت **الميم**؛ للفرق بين حالة الإفراد والتّركيب. (...) كما أنّ من العرب من يقول في **مُنْذُ: مِنْذُ**،"[1] وذلك بكسر الميم، وحسبهم أن هذا دليل آخر على أنّها مركبة من **مِن** و**إذ**. وفي تركيبهما نُقل رأي آخر عن الفرّاء وهو من الكوفيّين، أنّه ذهب إلى أنّ الأصل فيهما **مِنْ** و**ذُو** التي بمعنى **الذي**.[2]

وأجمع النّحاة من الفريقين أنّ **مُذْ** أصلها **مُنْذُ** وقالوا: "فقد تضمّن **منذ** حرف **مذ** مع زيادة النّون، ولذلك قالوا بأنّ أحدهما أصل للآخر، فقد قالوا إنّ أصل **مُذْ مُنْذُ**."[3] فمذهب النّحاة أنّ **مُذْ** أصلها **مُنْذُ**، والمدقّق في بنيتهما يذهب إلى السّؤال، بما أنّ **مذ** أصلها **منذ** حذفت النّون منها، فلماذا أُسكنت الذّال في **مذْ**؟ ورفعت في **منذُ**؟ وأجابوا عن ذلك بالقول: "إنّ **مذ** من حرفين. وكل ما كان من الحروف على حرفين، فهو ساكن الآخر لأنّه لم يعرض له علّة تخرجه عن أصله. والأصل في الحروف السّكون نحو: **منْ** و**قدْ** وما أشبه

1-الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج1، ص327.

2-ينظر: المُرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص502.

3-السّامرائي، معاني النّحو، شركة العاتك، القاهرة، مصر، ط2، 1423هـ-2003م، ج3، ص84.

ذلك. ومن جعلها أسماء، أسكنها لمشابهتها الحرف وتضمنّها معناه. وأمّا **منذ**، فحرّكت لالتقاء السّاكنين وضُمّت اتباعاً لضمّة الميم."[1] كما استدلّوا كذلك في مسألة الأصل هذه بوجهين: "الأوّل: مذ إذا صُغّرت يقال فيها **مُنَيْذ** يُردّ النّون، والثّاني: أنّ دال **مُذ** يجوز فيها الضّم والكسر عند ملاقاة ساكن، نحو مُذُ اليوم، والضّم أعرف."[2]

بعد أن حُسم أمر بنية **مُذْ ومُنْذُ** بين القائلين ببساطتهما، وأنّ **مُذْ** أصلها **مُنْذُ** وهو مذهب البصريّين، وبين القائلين بتركيبها وهذا مذهب الكوفيّين في ذلك، وأقيمت الحجج في الأمر، تأتي مسألة أخرى متعلقة بطبيعة كل من **مُذْ ومُنْذُ**، وفي ذلك مذاهب وآراء عدّة فمنهم من ذهب إلى أنّهما اسمان، وفريق آخر يرى أنّهما حرفان، وفريق ذهب إلى أنّ **مذ** تغلب عليها الاسمية و**منذ** الحرفية، وقد ذهب المراديّ إلى أنّ مذهب النّحاة أنّهما لفظان مشتركان بين الاسمية والحرفيّة،[3] وبهذا فهما من مجموعة الحروف المتردّدة بين أقسام الكلمة العربيّة، وفي المذهب الآخر، الذي غلّب الاسميّة على **مُذْ** والحرفيّة على **مُنْذُ**، أجاب الأنباري في الأسرار، على لسان أصحاب الرأي قائلا، "قيل: إنّما قلنا أنّ الأغلب على **مُذْ** الاسميّة وعلى **مُنْذُ** الحرفيّة؛ لأنّ **مُذْ** دخلها الحذف والأصل فيها **مُنْذُ** (...) والحذف إنّما يكون في الأسماء."[4] وذهب الزّجّاجي في تعريفهما بالقول: "أمّا **منذ** فحرف خافض لما بعده دال على زمان. و**مذ** اسم يدل على زمان، يرفع ما مضى، ويخفض ما أنت فيه."[5] بتعريفه هذا فهو لا يغلب حرفية أو اسميّة أحدهما على الآخر، بل فصل وحسم الأمر بأنّ **مُذْ** اسم **ومُنْذُ** حرف جر.

1-المجاشعيّ(أبو الحسن علي بن فضال)، شرح عيون الأخبار، تح: حنا جميل حدّاد، مكتبة المنار، الزّرقاء، الأردن، ط1، 1406هـ-1985م، ص205.

2-المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص304.

3-ينظر: نفسه، ص304،305.

4-الأنباري، أسرار العربيّة، ص270.

5-الزّجّاجي، حروف المعاني، ص14.

وتفصيل الأمر سيأتي في حينه؛ ذلك أنّ مسألة اسمية وحرفيّة **مُذْ ومُنْذُ** تفتح بابا آخر للخلاف حول وظيفتهما وإعراب ما بعدهما.

2) وظيفة كلّ من مُنْذُ ومُذْ:

ولا يزال الخلاف قائما في **مُذْ ومُنْذُ**، فهذه المسألة مرتبطة بما قبلها، ذلك أنّ عملهما مرتبط بطبيعتها، من حيث الاسميّة والحرفيّة، ومنه يتقرّر إعراب ما بعدهما، وفي هذا ذهب الأنباري إلى أنّ مذهب الكوفيّين هو "أنّ **مُذْ، ومُنْذُ** إذا ارتفع الاسم بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف. وذهب أبو زكريّاء الفرّاء إلى أنّه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف. وذهب البصريّون إلى أنّهما يكونان اسمين مبتدأين ويرتفع ما بعدهما لأنّه خبر عنهما، ويكونان حرفين جارّيْن فيكون ما بعدهما مجرورا بهما."[1] ونستنتج من هذا القول ثلاثة مذاهب لـ **مُذْ ومُنْذُ**:

أ) المذهب الأول: وهو مذهب الكوفيّين؛ ورأيهم أنّ **مُذْ ومُنْذُ** ظرفان، والاسم المرفوع بعدهما هو فاعل لفعل محذوف. وحجّة الكوفيّين في ذلك كما ذكرنا سابقا، بأنّهما حرفان "مركّبان من **مِنْ** و**إذْ** فتغيّرا عن حالهما في إفراد كل واحد منهما، فحذفت الهمزة ووصلت **مِنْ** بـ **الذّال** وضمّت **الميم**. (...) أمّا إذا كان الاسم بعدهما مخفوضا كان الخفض بهما اعتبارا بـ**من**."[2] وبهذا فهم يقرّون حرفيّة **مُذْ ومُنْذُ**، وذلك إذا وليهما اسم مخفوض. وردّ الأنباري على بعض مزاعم الكوفيّين، حول البنية المركّبة لـ **مُذْ ومُنْذُ** بالقول: "لا نسلم، وأيّ دليل يدلّ على ذلك؟ وهل يمكن الوقوف عليه إلّا بوحي أو تنزيل؟ وليس إلى ذلك سبيل."[3]

1-الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج1، ص328.

2-نفسه، ص328.

3-نفسه، ص335.

ب) المذهب الثاني: وهو مذهب الفرّاء؛ وفيه أنّهما ظرفان، غير أنه خالف أتباعه بأنّ الاسم بعدهما خبر لمبتدأ محذوف.

ج) والمذهب الأخير، للبصريّين؛ ومذهبهم فيه أنّهما: يكونان اسمين مبتدأين وبالتالي ما بعدهما يكون خبرًا لهما. أو يكونان حرفي جرّ وما بعدهما اسما مجرورا. وردّ البصريّون سبب قولهم أنّ الاسم بعد **مُذْ ومُنْذُ** مرفوع؛ لأنّه "أخبر عنهما، وذلك لأنّ **مُذْ ومُنْذُ** معناهما الأمدُ، ألا ترى أنّ التّقدير في قولك: ما رأيته مذ يومان، ومنذ ليلتان، أي أمد انقطاع الرّؤية يومان، وأمد انقطاع الرّؤية ليلتان، والأمد في موضع رفع بالابتداء؛ فكذلك ما قام مقامه، وإذا ثبت أنّهما مرفوعان بالابتداء وجب أن يكون ما بعدهما خبرا عنهما، وإنّما بنيا لتضمّنهما معنى **من** و**إلى**."[1] وفي هذه المذاهب فصل ابن هشام واضعا ثلاثة حالات لـ **مُذْ ومُنْذُ** وهي كالآتي:

أ) إحداهما: "أن يليهما اسم مجرور، فقيل: هما اسمان مضافان، والصّحيح أنّهما حرف جرّ بمعنى **من** إن كانا للزّمان ماضيا، وبمعنى **في** إن كان حاضرا، وبمعنى **من** و**إلى** جميعا إن كان معدودا؛ نحو ما رأيته **مذ** يوم الخميس.

وأكثر العرب على وجوب جرّهما للحاضر، وعلى ترجيح جّر **منذ** للماضي على رفعه، وترجيح رفع **مذ** للماضي على جرّه."[2] وأضاف السّيوطي أنّ الجمهور جعلهما حرفي جر في هذا الموضع ذلك أنّهما"يوصلان الفعل إلى كم."[3]

ب) الثّاني: "أن يليهما اسم مرفوع؛ نحو: مذ يومُ الخميس، ومنذ يومان،"[4] وفيها حينئذ مذاهب:

"-أحدهما: وعليه المبرّد وابن السّرّاج، والفارسيّ، أنّهما حينئذ مبتدآن، وما بعدهما خبر.

1- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج1، ص334.

2-ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص474.

3-السّيوطي، همع العوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص225.

4-ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ج1، ص475.

-الثّاني: وعليه الأخفش والزّجاج، والزّجاجي، أنّ المرفوع بعدهما مبتدأ، و**مُذْ ومُنْذُ** ظرفان خبر له.

-الثالث: عليه أكثر الكوفيّين، والسّهلي، وابن مضاء، وابن مالك، أنّهما ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها، وبقي فاعلها، والأصل **مذ** كان، أو مضى يومان.

الرّابع: وعليه بعض الكوفيّين، أنّه خبر لمبتدأ محذوف بناء على أنّها من: **من وذو**، والتّقدير، ما رأيته من الزّمن الذي هو يومان."[1]

ج) الثّالث: "أن يليهما الجمل الفعليّة أو الاسميّة."[2] "والمشهور أنّهما حينئذ ظرفان مضافان(...)"[3]

ختام القول، أنّ المتفق بين جمهور النحاة هو **مُذْ** أصلها **مُنْذُ**، رغم الخلاف في بنيتهما، والذي أدى إلى خلاف في الوظيفة، لكن المرجّح هو أنّ كلّا من **مُذْ** و**مُنْذُ** ذواتا بنية بسيطة، وأنّه إذا وليهما اسم مرفوع فهما ظرفان مبتدآن، والاسم المرفوع خبرهما، ويكونان حرفي جرّ، إذا وليهما اسم مجرور.

II. الحروف الرّباعيّة:

أوّلا: إلاّ:

تعدّ **إلاّ** من الحروف التي تلزم الحرفيّة، كما أنّها حرف رباعيّ بسيط، وتستعمل للاستثناء، وهي أصل الباب. غير أنّهم وقفوا على استعمالها بمعنى **الواو**، وفي هذا خلاف وآراء عديدة، فما حقيقة ذلك؟

1-السّيوطي، همع العوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص223،224.

2-ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ج1، ص475.

3- السّيوطي، همع العوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص225.

1) معاني إلّا:

المتفق عليه بين النّحويين أنّ **إلاّ** حرف استثناء، واختلفوا في مجيئها بمعنى **الواو**، حيث عزا أبو البركات إلى الكوفّيين مجيئها بهذا المعنى، وردّه البصريّون، وقال: "ذهب الكوفيّون إلى أنّ **إلاّ** تكون بمعنى **الواو**. وذهب البصريّون إلى أنّها لا تكون بمعنى **الواو**."[1]

واحتجّ البصريون بأنّ **إلاّ** لا تأتي بمعنى **الواو** لأنّ "**إلّا** للاستثناء، والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول، و**الواو** للجمع، والجمع يقتضي إدخال الثّاني في حكم الأول؛ فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر."[2]

وبمعنى آخر في قولهم هذا، "الأصل أن ينفرد كل حرف بمعنى، ولا يقع حرفٌ بمعنين؛ لما في ذلك من الاشتراك المُلبس."[3]

أما الكوفيون فاحتجّوا فيما نسب إليهم بأن قالوا: "إنّما قلنا ذلك لمجيئه كثيرا في كتاب الله، وكلام العرب فمن قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾[4]؛ أي: ولا الذين ظلموا."[5] غير أنّ العكبري والأنباري ردّا على الكوفيّين بأنّ **إلّا** في هذه الآية، هي استثناء منقطع، بمعنى **لكنْ**.[6]

1-الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج1، ص230.

2-نفسه، ص231.

3-العكبريّ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ص404.

4-البقرة، الآية150.

5- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج1، ص230.

6-ينظر: نفسه، ص 232، والعكبريّ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ص404.

تضاربت الأقوال فيما ذهب إليه الكوفيّون، فقد نُسب الرّأي إليهم جميعا، ومنهم من نسبه إلى الفرّاء لوحده، غير أنّنا وجدنا الفرّاء يخطّئُ قول بعض النحويين–أبي عبيدة– أن تكون **إلّا** بمعنى الواو في الآية 150 من سورة البقرة، وأجاز كون **إلّا** بمنزلة **الواو** إذا كانت بمعنى سوى، حيث أنّك تستثني شيئًا كبيرًا مع مثله أو مع ما هو أكبر، وفي هذا المقام تكون **إلاّ** بمعنى **الواو**، ومثاله: (لي عليك ألفٌ إلاّ الألفينِ الذين من قبل فلان)، والموضع الآخر لدى الفرّاء الذي يجوز أن تكون فيه **إلاّ** بمنزلة **الواو**، إذا عطفت على استثناء قبلها، كقولك: (لي على فلانٌ ألفٌ إلاّ عشرةٍ إلاّ مائةٍ)[1].

والمتأمّل لما سبق، يجد أنّه يستحيل أن تجئ **إلّا** بمعنى الواو لسببين:

الأول: "أنّ معنى **الواو** للدّلالة على الجمع، فلذلك فهي تفيد المشاركة، و**إلاّ** تدلّ على الاستثناء، فلذلك هي تفيد عدم المشاركة، وعلى هذا لا يمكن أن يجتمع نقيضان في الدّلالة على معنى واحد.

الثاني: أنّ الأدلّة التي جاء بها الموجزون يمكن حملها على التّأوّل."[2]

كما تخرج **إلاّ** إلى معان أخرى من بينها: "أنّها تكون استثناء لقليل من كثير؛ نحو: (قام النّاسُ إلّا زيدًا)، وتكون محقّقة لفعل متّفق عن اِسم قبلها؛ نحو: (ما قام أحدٌ إلاّ زيدٌ)، وتكون بمعنى **لكنْ**، وتكون من الذي يسمّونها الاستثناء المنقطع، كقوله تعالى: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ ﴾ معناه؛ لكن من تولّى وكفر؛ وقد يستثنى من الشيء الموحّد لفظًا وهو في المعنى جمع؛ نحو:

1–ينظر: الخليل، الخلاف الكوفي، ص385، 384.

2–علي الدّليمي، دراسات في اللّغة والنّحو، دار غيداء، عمّان، الأردن، دط، 2012م، ص23.

﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ ۝٣﴾[1][2]

وقد تكون أيضا "حرف حصر، إذا كان الكلام غير تام أو مفرّغًا، و**إلاّ** في هذه الحالة حرف حصرٍ أو ملغاة لا عمل لها، لا حرف استثناء؛ نحو: (ما حضر إلاّ محمدٌ)."[3]

ومنه فـ **إلّا** ذات معان ودلالات مختلفة، إلّا أنّه لا يصح مجيئها بمعنى **الواو**؛ لأنّ معنييهما متناقضان.

2) <u>وظيفة إلاّ</u>:

عمل **إلاّ**، مسألة أخرى من مسائل إلاّ وقع حولها الخلاف؛ حيث ذهب قوم إلى أنّها العاملة في المستثنى النصب، وذهب آخر إلا أنّ الفعل هو العامل، القائلون بأنّ **إلّا** هي العاملة، هم الكوفيّون، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، وأبو إسحاق الزّجّاج من البصريّين، أمّا البصريّون فهم القائلون بأن العامل فيها هو الفعل، أو معنى الفعل بتوسّط **إلاّ**.[4]

1-العصر، الآية1،2.

2-الرّازي، الصّاحبي في فقه اللّغة، ص139،141.

3-حسين سرحان، قاموس الأدوات النّحويّة، ص24.

4-ينظر: - الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج1، ص226.

وذهب المرادي إلى أنّ ابن مالك اختار المذهب القائل بأنّ **إلّا** هي النّاصبة، وقال بأنّه مذهب سيبويه، والمبرّد والجرجاني، وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على كثير من شرّاح كتابه.[1]

وفي مقابل هؤلاء، نجد ابن عصفور ذهب إلى أنّ مذهب سيبويه، والفارسي وجماعة، أنّ النّاصب ما قبل **إلّا** من فعل أو غيره وهو مذهب المحقّقين كذلك.[2]

وإلى هذا الرأي الأخير ذهب ابن عقيل حيث قال: "والصّحيح من مذاهب النّحويّين أنّ النّاصب له ما قبله بواسطة **إلّا**، واختيّار المُصنِّف- في غير هذا الكتاب- أنّ النّاصب له **إلاّ** وزعم أنّه مذهب سيبويه، وهذا معنى قوله: **(**ما اسْتَثْنتْ **إلّا** مع تمامٍ ينتصب**)** أي: أنّه ينْتصِب الذي استثنته **إلاّ** مع تمام الكلام، إذا كان موجبًا."[3]

والذي يدحض مذهب القائلين بأنّ إلّا هي العاملة النّصب في المثنّى، هو مناقضة حجّتهم -القائلة بأنّ إلاّ مركبة من **إنْ** و**لَا**- للحكم النحوي الذي وضعوه؛ بأنّه لا يجوز إعمال **إنْ** المخفّفة من الثقيلة.

وعلى أيّة حال فإنّ القائلين بأنّ **إلّا** هي العاملة في المستثنى رأي باطل؛ ذلك أنّ أصحابه لم يقدّموا الحجج والأدلة على ذلك، ولا يمكن كذلك لـ **إلّا** أن تأتي بمعنى **الواو** لاختلاف دلالة ومعاني كل واحدة منهما.

1- ينظر : المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص516.

2- ينظر: نفسه، ص516.

3-ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ص461.

ثانيا: حاشى:

بين الحرفية و الفعلية وقع خلافٌ بين البصريّين والكوفييّن، حول حرف بسيط رباعيّ البنية وهو **حاشى** من الحروف المترددة التي لا تلزم الحرفية. "والأشهر في كتابتها بالألف القائمة وكتبت بالألف على صورة ياء."[1] في أغلب المدوّنات العربيّة كتبت بالألف الطّويلة، وفي كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بالألف المقصورة.

1) حقيقة حاشى:

اختلف الكوفيّون والبصريون حول ماهيّة **حاشى** في الاستثناء حيث عزا أبو البركات الأنباري للكوفيّين "إلى أنّ **حاشى** في الاستثناء فعلٌ ماضٍ، ولبعضهم إلى أنّه يستعمل استعمال الأدوات، وللبصريّين إلى أنّه حرف جرّ ولأبي العبّاس المبرد إلى أنّه يكون فعلاويكون حرفا."[2] وحجّة من قال بفعليّته، ذلك أنّه يتصرّف، والدّليل على تصرّفه قول النّابغة: **ولا أرى في النّاس يشبهه وما أحاشي من الأقوام من أحدٍ**

وإذا كان متصرفا فيجب أن يكون فعلا، لأنّ التصرّف من خصائص الأفعال.

ومنهم من استدلّ بتعلّق لام الخفض به، قال الله تعالى: ﴿ وَقُلْنَ حَـٰشَ لِلَّهِ مَا هَـٰذَا بَشَرًا إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿٣١﴾﴾[3] وحرف الجرّ إنّما يتعلّق بالفعل لا بالحرف، لأنّ الحرف لا يتعلّق بالحرف، وإنّما حذفت **اللّام** لكثرة استعماله في الكلام. واحتجّ آخرون على فعليّتة، لدخول الحذف عليه، والحذف من خصائص الأفعال لا

1-فهد خليل زايد، الحروف معانيها، مخارجها، وأصواتها في اللغة العربيّة، دار يافا العلميّة، دط، دس، ص122.
2-الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص239.
3-يوسف، الآية31.

الحروف. فيقال في حاشى لله: حاش لله؛ وبهذا فإنّ أدلّة القائلين بفعليّة **حاشى** استمدّوها من السّماع والقياس.[1]

وردّ الأنباري على قولهم أنّ الفعل يتصرّف، بعدم التّسليم بذلك، وأمّا عن قول النّابغة، فكلمة **أُحاشي** مأخوذ من لفظ **حاشى**، وليس متصرّفا منه، كما يقال بسْملَ وهلّل، إذا قال بسم الله، ولا إله إلاّ الله. كما أنّ القول بأنّ لام الجرّ متعلّق به فهو قول غير مسلّم به، لأنّ اللام في قولهم (حاشى للّه) زائدة لا تتعلّق بشيء.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَ حَـٰشَ لِلَّهِ مَا هَـٰذَا بَشَرًا إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿٣١﴾ ﴾[2]، **حاشى** في هذا الموضع ليس باستثناء.

وفيما يخصّ الحذف، فإنّه لا يسلِّم بذلك، لأنّ الأصل عند بعضهم دون ألف؛ كما أن الحذف سببه كثرة الاستعمال.[3]

وبهذا الرّد يكون الأنباري قد أقرّ بأنّ **حاشى** في الاستثناء هي حرف جرّ، وإلى هذا الرّأي ذهب العُكبري في التّبيين. وهو مذهب العرب في ذلك حيث ذهب المجاشعي إلى القول: "وقد جاء عن العرب الجرّ بها والنّصب إلا أنّ الجرّ بـ **حاشا** عند سيبويه أجود، والنّصب جائز."[4]

1-ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج1، ص239،240.

2-يوسف، الآية31.

3-ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج1، ص242 وما خلفها.

4-المجاشعي، شرح عيون الأخبار، ص180.

وقال المراديّ: "مذهب سيبويه، وأكثر البصريين، أنّها حرف خافض، دال على الاستثناء، كـ **إلاّ**، ولا يجيز سيبويه النصب بها لأنّه لم يبلغه."[1] ما نقله المراديّ مناقض لما نقله المجاشيّ، بكون سيبويه أجاز النّصب بـ حاشى من عدمه.

أمّا المازني والمبرّد والزجّاج، فقد ذهبوا إلى أنّها تكون حرفا فتجرّ، وتكون فعلا فتنصب بمنزلة **خلا** و**عدا** وهذا المذهب الصّحيح، لأنّه قد ثبت عن العرب.[2]

وذهب حسين سرحان إلى أنّه يجوز أن ينصب المستثنى بها كما يجوز جرّه، فالنّصب على أنّ حاشا فعل ماضٍ، والجرّ على أنّها حرف جرّ شبيه بالزائد.[3]

ومنه فـ **حاشى** تأتي لمعنى الاستثناء، فإذا جاء ما بعدها منصوبا فهي فعل ماض، أمّا إذا كان مجرورا فهي حرف جرّ شبيه بالزائد.

2) **<u>وظيفة حاشى</u>:**

بما أنّ **حاشى** في الاستثناء عند العرب تأتي بوجهين حرف جرّ شبيه بالزائد، وفعل ماضٍ، فإنّها إذا كانت "فعلا ماضيا ما بعدها يأتي مفعولا به، وإذا كانت حرف جرّ شبيه بالزائد وما بعدها مجرور لفظا، منصوب مَحَلًا على الاستثناء، وقد تكون للتّنزيه والتّعجب، فيجُرُّ ما بعدها باللّام أو بالإضافة، وذلك بعد حذف ألفها."[4]

1-المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص561،562.

2-ينظر: نفسه، ص562، وخضر أبو العينين، معجم حروف العربيّة، ص163.

3-ينظر: حسين سرحان، قاموس الأدوات النّحويّة، ص60.

4- نفسه، ص60.

وقال ابن هشام في ذلك: "فإنّ قدرتها حروفا خفضت بها المستثنى، وإن قدرتها أفعالا نصبته به على المفعوليّة وقدّرت الفاعل مضمرا فيها."[1] "وإذا ولي **حاشا** مجرور بـ اللام فلا خلاف في انتقاء حرفيّتها، وزعم المبرّد إذ ذاك فعل."[2]

تتفق **حاشى** مع نظيرتيها **عدا** و**خلا** في جميع الأحكام إلى أنّها تتفرّق عنهما من وجهين: "أحدهما أنّ الجرّ بـ **حاشا** أكثر، والأكثر أنّ **حاشا** لا تصحب **ما**."[3]

ويفاد من كل هذا الكلام، أنّ **حاشى**، في الاستثناء تكون حرفا إذا وليها مجرور، وتكون فعلا إذا وليها اسم، وهو ما ثبت عن العرب.

ثالثا: حتّى:

مات وفي نفسه شيء من **حتّى**، مقولة اشتهرت بين النّحاة واللّغويّون ، واختُلف في قائلها، ومدارها حتّى، هذا الحرف رباعيّ البنية بسيط، فنظرا لاستعماله في سياقات مختلفة، جعل في النّفس شيئا منه، ذلك أنّه يكون عاملا تارة، وغير عامل تارة أخرى.

1) وظيفة حتّى:

تتصرّف حتّى على وجوه عديدة، فتكون جارّة، وابتدائيّة، وعاطفة، وناصبة، وفي ذلك مذاهب شتّى، وبهذا فهي "تأتي مرّة عاملة، ومرّة أخرى غير عاملة، وذلك عن طريق التّغاير، فالتي تعمل غير التي لا تعمل، وإن اتّفقا في اللّفظ."[4] وهذا ما جعل النّحويّين يذهبون فيها طرائق قددا؛ حيث: "ذهب الكوفيّون إلى أنّ **حتّى** حرفَ نصبٍ ينصب الفعل من غير تقدير **أن**؛ نحو قولك: (أطعْ اللهَ حتّى يدخلَك الجنّةَ)، وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض؛ نحو قولك: (مطلته حتّى الشّتاءَ، وصيّفته حتّى الصّيفَ)، وذهب أبو

1-محمد محي الدّين عبد الحميد، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى لابن هشام، ص271.
2-أبو حيّان، ارتشاف الضّرب، ص1535.
3-المراديّ، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص565.
4-المجاشعي، شرح عيون الأخبار، ص208.

الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أنّ الاسم يخفض بعدها بـ **إلى** مضمرة أو مظهرة. وذهب البصريّون إلى أنّها في كلا الموضعين حرف جر، والفعل بعدها منصوب بتقدير **أنْ** والاسم بعدها مجرور بها"[1] وبهذا فإن الكوفيّين قد حكموا على **حتّى**، بأنها قد تأتي حرف جرّ حينا، وحرف نصب حينا أخر، فيما ذهب البصريون إلى أنّها حرف جر في كلا الحالتين، وذهب الكسائي إلى أنها لا تعمل الجر إلّا بوجود **إلى** بعدها.

واحتج الكوفيون بأنّ **حتّى** هي الناصبة، ذلك أنّهم ذهبوا إلى أنّ **حتّى** تحمل معنى **كي**، و**كي** هي التي تنصب بنفسها، نحو: (أطع الله حتّى يدخلَك الجنّةَ، أي، كي يدخلك الجنّة)، وأنها أيضا قامت مقام **أنْ** ذلك أنّها تحمل معنى **إلى أنْ**، فهي قولنا: (أذكُر الله حتى تطلعَ الشّمسُ أي إلى أن تطلعَ الشمسُ.)[2]

والبصريون حجتهم في أنّ **أنْ** المقدرة هي التي تنصب الفعل المضارع لا **حتى**، ذلك أنّ **حتى** من عوامل الأسماء، فلا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال، كما أنّ عوامل الأفعال لا تكون عوامل الأسماء، لذلك وجب أن يكون الفعل منصوبا بتقدير **أن**، وتقدير **أن** عن غيرها من الحروف أنها أقوى الحروف الناصبة للفعل، فلهذا كان تقديرها أولى من غيرها. وذهب الأنباري إلى فساد ادّعاءات الكوفيين والكسائي، وذلك لمناقضة الكوفيين لأحكامهم النحوية.[3]

وفي دراسته ذهب الرماني إلى أنّ مذهب الأخفش حول حتّى يقول بأنّ "الفعل ينتصب بأن مضمرة بعدها، وهو متفق مع الخليل وسيبويه، ونسب إليه مثاله للنصب –على إضمار أن في كتابه معاني القرآن–قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَأۡتِيَ وَعۡدُ ٱللَّهِ﴾[4]

1– الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص141

2– ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص141.

3–ينظر: نفسه، ص141 وما بعدها.

4–الرّعد، الآية31.

وكشرط حتى يُنصب الفعل المضارع بعد **حتّى** بـ **أنْ**: "أن يكون الفعل المضارع مستقبلا؛ نحو: (لأسيرنَّ حتى أصبحَ القادسيَّةَ)، أو ماضيا في حكم المستقبل؛ نحو: (سرتُ حتّى أدخلَ المدينةَ)"[1]، "ويكون الفعل و**أنْ** في تأويل المصدر المخفوض بـ **حتّى**."[2]

والمتّفق عليه، أنّ **حتّى** حرف جرّ تنصب الفعل المضارع بـ **أنْ** مضمرة وشرطه في ذلك أن يكون دالا على المستقبل.

2) <u>دلالة حتّى</u>:

تأتي **حتّى** بوجوه عديدة؛ إذ تكون عاطفة وجارّة وابتدائية، ولكل حالة من حالاتها معان خاصة بها، وفيما يخص معاني **حتّى** الجارّة الداخلة على الفعل المضارع المنصوب، فإن لها ثلاثة معان حسب ابن هشام، حيث تكون "لانتهاء الغاية وهو الغالب، والتعليل ، وبمعنى **إلّا** في الاستثناء وهذا أقلّها."[3]

"ففي انتهاء الغاية تكون مرادفة لـ **إلى**؛ نحو: ﴿قَالُواْ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ ٩١﴾[4]،"[5] غير أنها تخالفها في ثلاثة أمور، "من بين هذه الأمور أن يكون مخفوضها عاما وظاهرا غير مضمر."[6] وتكون **حتّى** كذلك "مرادفة **كي** حينما تكون تعليليّة؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمۡ عَن

1-السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج4، ص114.
2-الموزّعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني، ص232.
3-ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص202.
4-طه، الآية31.
5-ينظر: خضر أبو العينين، معجم الحروف المعنى، المبنى، الإعراب، ص166.
6-ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص202.

دِينِكُمۡ إِنِ ٱسۡتَطَٰعُواْۚ ﴾،[1] وأمّا المعنى الأخير الذي هو الاستثناء، فهي تكون حينها مرادفة " لـ **إلّا**."[2]

وختام القول، أنّ **حتّى** من الحروف الثّابتة على أصلها؛ أي لا تكون إلا حرفًا وتأتي بوجوه عديدة، وحين تكون جارّة، فإنّها تجر الاسم بعدها، وتنصب الفعل بتقدير **أنْ** مضمرة، وتأتي في هذه الحالة بمعنى **إلى** و**كي** و**إلّا**.

رابعا: لَعَلَّ:

يعدّ **لعلّ** من النّواسخ؛ إذ أنّه حرف مشبّه بالفعل، قيل: أنّ الأصل فيه **لعلّ**، وقيل **علَّ**، ولكلّ قولٍ حجج وأسانيد.

1) بنية لعلَّ:

بين البساطة والتّركيب، وقع خلاف حول حقيقة الحرف **لعلّ**؛ ذهب فريق إلى أنّه حرف بسيط رباعيّ البنية، وزعم الآخر أنّه حرف مركّبٌ ثلاثيّ الأصل واللاّم فيه زائدة، ونَقل إلينا هذه الآراء الأنباري حيث قال: "ذهب الكوفيّون إلى أن اللاّم الأولى في **لعلّ** أصليّة، وذهب البصريّون إلى أنّها زائدة."[3]

ومنه فالكوفيون هم من قالوا ببساطتها، والبصريون بتركيبها. ونجد شيخ النّحاة سيبويه من البصريّين يقول فيها: "و**لعلّ** حكاية لأن اللاّم ها هنا زائدة بمنزلتها في لأفعلنّ ألا ترى أنّك تقول علّك."[4]

1-البقرة، الآية217.

2- ينظر: خضر أبو العينين، معجم الحروف المعنى، المبنى، الإعراب، ص166،167.

3-الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج1، ص193

4-سيبويه، الكتاب، ج3، ص332.

فسيبويه يعلّل تركيبها بجواز قولك **علّك**، والمبرّد(ت285هـ) من المدرسة نفسها قال: "(...) وأصله **علّ** و**اللام** زائدة فإذا قلت (لعلّ زيدًا يأتينَا بخبرٍ) و(لعلّ عمرًا يزورنا) (...) فإنّما مجاز هذا الكلام من القائل أنّه لا يَأمن أن يكون هذا كذا..."[1] ففي الجزء الأول من كلامه إشارة إلى بنية **لعلّ** المركبة من **اللام** الزائدة، و**علّ** كما بيّن بعض معانيها المتمثلة في التّوقع والشّك في وقوع الشيء، وهذا في الجزء الأخير من كلامه.

ووجْه قول البصريّين بعدم أصليّة الكلام في لعلّ من ثلاثة أوجه:

-أحدها: "أنّها قد استعملت بغير لام في الشّعر كثيرا، و الأصل عدم حذف الأصل، والزيادة أقرب، لاسيما إذا أريد تقوية الحرف أو قوة معناه.

-الثاني: أنّ **علّ** ثلاثة أحرف وأصل الباب **إنّ** و**أنّ** وهما ثلاثة أحرف، وهذا يونس بكون **علّ** ثلاثية فأمّا **كأنّ** فأصلها **إنّ** (...) وهذا يؤنس بأنّ الأصل **علّ** كسائر أخواتها."[2]

كما أضافوا أيضا على حجّتهم هذه "أنّه لو تمّ الحكم على **لعلّ** بأنّ **اللام** فيها أصلية، لكانت على أحد الأوزان الثلاثية والرباعية، كفَعَلَ، و فَعُلَ و فَعِلَ وفي الثلاثي، وفَعْلَلَ في الرباعي، فإذا تمّ الحكم عليها بأنّ بنيتها بأحد هذه الصّيغ بطل عملها لذلك كان لا بدّ من الحكم بزيادتها، لتلحق أخواتها."[3]

-والوجه الأخير: "أنّ هذه الحروف مشبّهة بالفعل في العمل، والفعل تلحقه الزوائد."[4]

وردّ الأنباري على حجّة البصريّين بأنّها ترد كثيرا دون **لام**؛ ذلك لكثرة استعمال العرب لها في أشعارهم دون **لام**، فحذف **اللّام** أولى من حذف **العين**، فلو حذفت العين

1- المبرد(أبى العبّاس محمّد بن يزيد)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، دط، 1415هـ-1994م، ج3، ص73.

2- العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص359،360.

3-ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج1،ص197.

4- العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص360.

لالتقت ثلاث **لامات** فيؤدي ذلك إلى الاستثقال.[1] ومن هذا يتبيّن لنا أنّ الأنباري ذهب مذهب الكوفيّين في أنّ **لام لعلّ** أصلية، أمّا العكبري الذي ألّف في الخلاف النحوي، والذي ناقش هذه المسألة أيضا فقد قال: " والصحيح عندي أنّ **لعلّ** و**علّ** لغتان لا يحكم في أحدهما بالزّيادة ولا في الأخرى بالحذف (...) بل كلّ منهما أصل في لغة (...)".[2] وبهذا فالعكبري وإنْ لم يصرّح لأيّ فريق انتصر، إلاّ أنّه يتجلّى من حديثه أنّه انتصر للكوفة، ذلك أنّه عدّ كلّ من **لعلّ وعلّ** لغتان.

وقد أجمع النّحاة على أصلية **اللّام** في **لعلّ**، قال المرادي: "ومذهب أكثر النحويّين أنّه حرف بسيط، وأنّ لامه الأولى أصلية."[3] وقد وردت فيها لغات عديدة هي: "لعلَّ، علّ، لعنَّ، عنَّ، لأنَّ، وأنَّ، ورَعَلْ ، ورَعَنْ، ولَغَنْ، و رَغَنْ، وغنَّ، وهذه الثلاثة بالغين المعجمة ولعلّت، بتاء التأنيث.[4] وعدد هذه اللغات اثنتا عشرة لغة، غير أنّ ابن هشام قال بوجود عشر لغات. و **لعلّ وعلّ** لغات، وهذا يعني أنّ **لام لعلّ** أصليّة، ذلك أنّها حرف و بُنية الحروف أصلية.

2) **<u>وظيفة لعلّ</u>**:

تعدّ **لعلّ** من الحروف التي تدخل على الجملة الاسميّة، إذا فهي "حرف من حروف نواسخ الابتداء"[5]؛ أي "حرف مشبّه بالفعل يعمل عمل **إنّ** بشروطه، وتكون عاملة ما لم تقترن بـ **ما** الزائدة، وإن لم تخفّف لامها."[6] وبما أنّها من أخوات **إنّ** فهي "حرف ينصب

1- ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج1، ص197،189.
2-العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص360.
3-المراديّ، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 579.
4-نفسه، ص582.
5-فهد خليل زايد، الحروف معانيها، مخارجها، وأصواتها في لغتنا العربيّة، ص152.
6-خضر أبو العينين، معجم الحروف العربيّة، المعنى والمبنى والإعراب، ص336.

الاسم ويرفع الخبر، وقد ينصبهما معا، وزعم يونس أنّ ذلك لغة لبعض العرب، وحكى: (لعلّ أبَاكَ منطلقا) وتأويله –عندنا– على إضمار يوجد، وعند الكسائي على إضمار يكون."[1]

فلعلّ المشدّدة مثلها مثل أخواتها تدخل على الجملة الاسميّة فتنصب الاسم وترفع الخبر، أمّا إذا خفّفت فحكمها و أخواتها "أن لا يعملن شيئا، لأنّ بناء الفعل قد نقص، فنَقُصَ الشّبه فرجعن إلى الأصل وهو ألا يعملن شيئا."[2] غير أنّ "أبى علي الفارسي أجاز تخفيفهما، وأنّها تعمل إذا خفّفت ويكون اسمها ضمير شأن محذوف."[3]

وعليه فإنّ **لعلّ** من النواسخ، لكن قد تأتي أحيانا "حرف جر شبيه بالزائد في لغة عقيل، ومنه قول الشاعر: **لعلّ اللهِ فضلكم علينا** (...)"[4]

فلعلّ هنا حرف شبيه بالزائد مبني على الفتح لا محلّ له من الإعراب "ومجرورها في موضع رفع بالابتداء."[5] ومنه فاللهِ: لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة، منع من من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة حرف الجرّ الشبيه بالزائد.

3) **<u>دلالات لعلّ ومعانيها</u>:**

تحمل **لعلّ** العديد من المعاني، وقد قال ابن هشام في مغنيه: "ولها معان؛ أحدها التوقع: وهو ترجّي المحبوب والإشفاق من المكروه؛ نحو: (لعلّ الحبيبَ وَاصلٌ) (...) والثاني: الّتعليل، أثبته جماعة، منهم الأخفش والكسائي. والثالث: الاستفهام، أثبته

1–ابن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ص414.

2–المجاشعيّ، شرح عيون الأخبار، ص114.

3–عمر عبد الله يوسف مقابلة، الحروف غير العاملة في القرآن الكريم الوصف النّحوي والوظائف الدلاليّة، تق: هادي نهر، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، ط1، 1432هـ–2011م، ص172.

4–إميل بديع يعقوب، معجم الإعراب والإملاء، ص371.

5–ابن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ص415.

الكوفيّون. ولهذا عُلّق بها الفعل؛ في نحو: ﴿لَا تَدۡرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا ١﴾[1]."[2] وقد خاض قبله في هذه المعاني الهروي في كتابه الأزهية قائلا: "اعلم أنّ لها أربعة مواضع، تكون للتوقّع لأمر ترجوه أو تخافه،(...) وتكون شكا بمنزلة **عسى**، وتكون استفهاما في قول الكوفيين، كقولك للرجل: (لعلّك تشتمُني؟)(...) وتكون بمعنى **كي** كقولك للرجل: (زرني لعلّيَ أنْفعُكَ)."[3] وأضاف المرادي على ما قاله الهروي وابن هشام معنى التّعليل، غير أنّ المتأمّل في هذه المعاني يجد أنّ معنيا الترجي والإشفاق يندرجان تحت معنى التوقع، ومعنى **كي** ومعنى التّعليل واحد.

والمتفق عليه أنّ لعلّ من الحروف البسيطة الرباعية، تدخل على الجملة الاسمية، فتنصب الاسم وترفع الخبر. ولها عدّة معان كالاستفهام والتعليل والتوقع.

خامسا: لَكِنْ:

1) بنية لكنْ:

تعدّ **لَكِنْ** من حروف العطف التي تفيد الاستدراك، ذات بنية رباعيّة، ومذهب النّحويّين وابن هشام أنّها "مخفّفة من الثّقيلة."[4] وهذا يعني أنّ **لَكِنْ** مخفّفة من **لَكِنَّ**، وبهذا تكون **لَكِنْ** محلّ خلاف في بنيتها بين البساطة والتّركيب، وذلك حملا على **لَكِنَّ**.

فمذهب البصريّين أنّ **لكنّ** بسيطة، وذهب الفرّاء وهو من الكوفيّين، إلى أنّها مركّبة وأصلها **لَكِنْ أنَّ**، طُرحت الهمزة ونون **لَكِنْ**، ونُقل عن الكوفيّين أنّها مركّبة من **لا**

1-الطّلاق، الآية1.

2-ابن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ص416.

3-الهروي، الأزهيّة في علم الحروف، ص2017،218.

4-ابن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص423.

و**إنّ**، والكاف زائدة، والهمزة محذوفة، وتبعهم ابن يعيش في ذلك معلّلا بندرة البناء وعدم النّظير، ودخول **اللاّم** في خبره كما تدخل في خبر **إنّ**.[1]

ورُدّ على الذين يرون أنّ **لَكِنَّ** مركّبة من **لا** و**إنّ**، بالقول: "وهذا ضعيف جدا لأنّ التّركيب خلاف للأصل، ثم إنّ هو في الحروف أبعد."[2]

وذهب الرّازي إلى أنّ **لَكِنْ** تتضمنّ ثلاثة معان، وهي: "**لا** وهي نفي و**الكاف** بعدها مخاطبة، و**النّون** بعد **الكاف** بمنزلة إن الخفيفة أو الثّقيلة، وحذفت الهمزة منها استقلالا لاجتماع ثلاثة معان في كلمة واحدة."[3] في حديثه عن **لَكِنْ** ذهب إلى أنّها تتكوّن من ثلاثة معان، ولكن في شرحه جزأها إلى ثلاثة بنيات؛ وبتفصيله هذا فهو يذهب إلى تركيب **لَكِنْ**.

انطلاقا ممّا قاله هؤلاء، واستنادا لمذهب النّحاة بأنّ الحروف أصل بذاتها، يمكن الذهاب إلى صحّة مذهب البصريين القائل ببساطة **لَكِنَّ**، ومنه بساطة **لَكِنْ**.

2) **وظيفة لَكِنْ**:

انشقّ النّحويّون إلى فريقين في دراستهم لـ **لَكِنْ**؛ حيث مذهب أحدهم أنّها "مخفّفة من الثّقيلة، وهي حرف ابتداء لا يعمل خلافا للأخفش ويونس؛ لدخولها بعد التّخفيف على الجملتين."[4] وذهب الآخر إلى أنّها "خفيفة بأصل الوضع، فإن وليها كلام فهي حرف

1-ينظر: المراديّ، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص616،617.

2-عبد الله الرّومي، حروف المعاني العاملة في سنن أبي داوود معانيها، وأحكامها واستعمالاتها، بحث مقدّم لنيل درجة الدكتوراه، تخصّص نحو وصرف، جامعة أمّ القرى، كليّة اللّغة العربيّة، 1424هـ، ص78. نقلا عن اللّباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص206.

3-الرّازي، الصّاحبيّ في فقه اللغة، ص174.

4-ابن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص423.

ابتداء لمجرّد إفادة الاستدراك، وليست عاطفة ويجوز أن تستعمل بالواو، وإن وليها مفرد فهي عاطفة بشروط."[1]

والشروط التي وضعها النّحاة لمجيء **لَكِنْ** عاطفة هي:

الأوّل: "أن يتقدّمها نفي؛ نحو: ما قامَ زيدٌ ولكنْ عمرُو، أو نهي؛ نحو: (لا تضربْ زيدًا لكنْ عمرًا). والمعطوف بها محكوم له بالثبوت بعد النّفي والنّهي."[2]

الآخر: "ألّا تقترن بالواو، قاله الفارسيّ وأكثر النّحويّين، وقال قومٌ لا تُستعمل مع المفرد إلّا **بالواو**. واختلف في نحو: ما قام زيد ولكن عمرو على أربعة أقوال: أحدها ليونس: إنّ **لَكِنْ** غير عاطفة، **والواو** عاطفة مفردا على مفردا. الثّاني: لابن مالك: إنّ **لكن** غير عاطفة، **والواو** عاطفة لجملة حذف بعضها على جملة صُرِح بجميعها، قال التّقدير: في نحو: (ما قامَ زيدٌ ولكن عمرُو) ولكنْ عمرُو قامَ."[3]

ومجئ **لَكِنْ** عاطفة، أوقع النّحاة في خلاف، بين جعلها عاطفة مطلقا، أو بشروط، ومن بين أوجه الخلاف فيها ما نقله الأنباري عن البصريّين والكوفيّين؛ إذ قال في ذلك: "ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز العطف بلكن في الإيجاب، نحو(أتاني زيد لكن عمرو). وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز العطف بها في الإيجاب، فإذا جيء بها في الإيجاب وجب أن تكون الجملة التي بعدها مخالفة للجملة التي قبلها، نحو (أتاني زيد لكن عمرو لم يأت) وما أشبه ذلك. وأجمعوا على أنّه يجوز العطف بها في النّفي."[4]

1- ابن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص423.

2-المراديّ، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص590.

3-ابن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص423.

4-الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص51.

واستدلّ الكوفيّون على ذهابهم إلى أنّه يجوز العطف بـ **لكن** بعد الإيجاب، بأنّ **لَكِنْ** تحمل نفس المعنى الذي تحمله **بَلْ**؛ وبما أنّ **بَلْ** يُعطف بها بعد النّفي والإيجاب، فالحكم نفسه ينطبق على **لَكِنْ**.[1] فهم بذلك يقيسون **لَكِنْ** على **بل**.

ردّ الأنباريّ على ادّعاءات الكوفيّين، بأنّ **لَكِنْ** شاركت **بَلْ** في النّفي دون الإيجاب، وأنّه ليس من الضرورة أن تتشارك **بَلْ ولَكِنْ** في كل الأحوال.[2]

وذهب المجاشعيّ أيضا إلى رفض ما ذهب إليه الكوفيّون قائلا: "وهذا بعيد لا يعرف في كلام العرب."[3]

واحتجّ البصريّون بأن قالوا: "إنّما قلنا إنّه لا يجوز العطف بها بعد الإيجاب وذلك لأنّ العطف بها في الإيجاب إنّما يكون في الغلط والنّسيان، (...) وإذا كان العطف بلكن في الإيجاب إنّما يكون في الغلط والنّسيان فلا حاجة إليها؛ لأنّه قد استغنى عنها ببل في الإيجاب؛ لأنّه لا حاجة إلى تكثير الحروف."[4]

إذا فمن شروط مجيء **لَكِنْ** عاطفة هو أن يتقدّمها نهي أو نفي، وأن لا تقترن بالواو، وإلى هذا الرأي ذهب ابن هشام.

ومن مجيء **لَكِنْ** للاستدراك عاطفة قولنا: ما قام زيدٌ لكن عمرُو، أو لا يقم زيدٌ لكن عمرو، ففي هذين المثالين وليَ **لَكِنْ** مفرد. أمّا إذا وليتها جملة؛ نحو قولنا: ما قام زيد لكن عمرو لم يقم، فهنا تكون ابتدائية لا عاطفة.

وفي حال سُبقت **لَكِنْ** بالواو؛ نحو قولنا: ما قام زيد ولكن عمرو، ذهب يونس وابن مالك إلى أنّ الواو هي العاطفة، وذهب ابن عصفور وابن كيسان إلى أنّ الواو زائدة هنا.[5]

1-ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2، ص51.

2-ينظر: نفسه، ص53.

3-المجاشعي، شرح عيون الأخبار، ص255.

4-الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج2ن ص51.

5-ينظر: ابن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص423.

ويمكن الانتهاء إلى أنّ لكن على ضربين الأولى: ابتدائية لا محل لها من الإعراب يجوز أن تتقدّمها الواو. والثانية: حرف عطف يعطف بشرط أن لا تسبق بكلام مثبت وألّا تقترن بالواو.

سادسا: لَوْلَا:

1) بنية لولا:

تتركبّ **لَوْلَا** من أربعة حروف، هي اللّام والواو ولام أخرى وألف مدّ، فهي إذًا رباعيّة البنية، وما يلاحظ أثناء نطقها أنّها مركبة من حرفين من حروف المعاني، وهما **لو ولا**، وهذا باتّفاق طائفتي النحويّين، وأكّد الرّماني حقيقة تركيبها قائلا: "وقد اتّفق الطّائفتين أنّ **لَوْلَا** مركّبة من **لو** التي هي حرف امتناع لامتناع، و**لا** النّافيّة، وكل واحدة منهما باقية على بابها من المعنى الموضوعة له قبل التّركيب."[1] كما قيل أنّ أصل **لولا لو** وإليه ذهب الجرجاني حيث قال: "والمركّب نحو **لولا وهلا**، ف **لولا** أصلها **لو** ضمّ إليها **لا**."[2] وذهب ابن السّراج إلى خلاف ذلك قائلا: "ومنها **لولا** وهي مركّبة من معنى **إنْ ولو**."[3] وما جاء به ابن السّراج لا يقصد **لولا** في بنيتها بل معناها الذي تحمله.

2) **وظيفة لولا:** تأتي **لَوْلَا** بوجوه عديدة حيث تكون "حرف امتناع لوجود، وحرف عرض وتحضيض، وحرفا للتّوبيخ والتّنديم."[4] والتّي تهمنّا في موضعنا هذا، هي الوضع الذي تكون فيه حرف امتناع لوجود، حيث في هذه الحالة "تدخل على جملتين أولهما اسميّة والثّانية فعلية، فيرتبط امتناع الثّانية لوجود الأولى."[5] ويبقى الاسم مرفوعا بعد **لَوْلَا،**

1-المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص294.
2-الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج1، ص85.
3-ابن السّرّاج، الأصول في النّحو، ج2، ص211.
4-إميل بديع يعقوب، معجم الإعراب والإملاء، ص380.
5-محمّد سعيد النّادري، نحو اللّغة العربيّة، ص911.

وارتفاع الاسم بعدها كان سببا لوقوع الخلاف بين النحّويّين في عامل الرفع فيه، أكانت **لَوْلَا** بدخولها؟ أم الابتداء؛ ذلك أنّه كان العامل قبل دخول **لولا** على الجملة؟

وقد نقل الأنباريّ هذا الخلاف، حيث عزا للكوفيّين أنّ "**لولا** ترفع الاسم بعدها، نحو: (لولا زيدٌ لأكرمتُكَ)، وذهب البصريّون إلى أنّه يرتفع بالابتداء."[1] ومنه فالكوفيّون ذهبوا إلى أنّ **لَوْلَا** عاملة وهي التي رفعت الاسم بدخولها على الجملة الاسميّة، غير أنّ الكوفيّين أبقوا العامل على أصله قبل دخولها، حيث كان الابتداء هو الذي عمل الرفع في المبتدأ، وإلى ذات الأمر ذهب سيبويه وهو من البصريّين، إذ قال في ذلك: "وهذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء. وذلك قولك: (لولَا عبدُ اللهِ لكان كذا وكذا). وأمّا لكان كذا وكذا، فحديث معلّق بحديث **لولا**. وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد **ألف** الاستفهام؛ كقولك: (أزيدٌ أخوكَ؟)، إنّما رفعتَهُ على ما رفعتَ عليه (زيدٌ أخُوكَ)."[2] واحتجّ البصريوّن في ذلك؛ بأنّ الحرف يعمل إذا اختصّ، و**لولا** حرف غير مختصّ، وبهذا فهي غير عاملة؛ لذلك وجب أن يكون الاسم مرفوعا بالابتداء لا بها.[3]

أمّا حجّتهم الأخرى فقد قالوا فيها: "والذي يدلّ على أنّه ليس مرفوعا بـ **لولا** بتقدير (لو لم يمنعْنِي زيدٌ لأكرمتُكَ) أنّه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يُعطف عليها بـ **ولا**؛ لأنّ الجحد يعطف عليه بـ **ولا**."[4]

وذكر لهم العكبريّ حجّة أخرى في هذه المسألة من أربعة أوجه وهي:

الوجه الأوّل: "أنّ **لو** و**لا** قبل التّركيب لا يعملان في الاسم الرفع فكذلك بعد التّركيب، لأنّ الأصل عدم التّغَيُّر والتّغْيير.

1-الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج1، ص76.

2-سيبويه، الكتاب، ج2، ص129.

3-ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج1، ص78.

4- نفسه، ص78.

والوجه الثّاني: أنّ الأصل في العمل للأفعال، وإنّما يقام الحرف مقامها إذا كان فيه معنى الفعل أو شبهه، و**لولا** ليست كذلك.

والوجه الثّالث: أنّ الاسم لو ارتفع بها لكان معه منصوبا، إذ كلّ حرف ينصبُ، مثل **ما، ولات** وهذا لا منصوب له فلا يصحّ قياسه ولا هو مسموع من العرب فدعوى ارتفاعه به محضُ تحكُّمٍ.

والوجه الرابع: أنّك لو وضعت مكانه فعلا في معناه لم يكن للجملة معنى، ألا ترى أنّك لو قلت: (امتنع زيدٌ أو وجد زيدٌ فهلك عمرو) كان الكلام فاسدا وضدّ المعنى، لأنّ المعنى (وجد زيد هلاك عمروٍ)، وإذا لم يصح أن يوضع مكانه فِعل يعمل، لم يعمل هو نيابة عنه."[1]

ودفاعا عن حجّة البصريّين المتعلّقة ببقاء عمل الحرف من عدمه قبل تركيبه وبعد تركيبه حيث ذهب آخرون إلى أنّ التركيب يغيّر المعنى، ردّ عليهم العكبريّ إلى أنّ التغّير يمسّ المعنى، لا اللفظ والإعراب.[2]

أمّا الأنباريّ في اعتراضه على أدلة البصرّيين، في قولهم بأنّ الحرف لا يعمل إلّا إذا أختصّ، فقد ردّ عليهم قائلا: "نسلم أنّ الحرف لا يعمل إلّا إذا كان مختصا، ولكن لا نسلم أنّ **لولا** غير مختصّ."[3] وذهب إلى أنّ استدلالهم على دخول **لولا** على الاسم والفعل بالبيت الشعري: **لولا حُدِّدْت ولا عُذْرَى لِمحدود،** بأنّ **لولا** في هذا الموضع ليست نفسها في قولنا: (لولا زيدٌ لأكرمتُك)؛ فهي ليست مركبة في ذلك البيت مع **لا** ، بل باقية على أصلها؛ أي **لو** وأنّ **لا** في ذاك البيت بمعنى **لم.**[4]

1-العكبريّ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ص240.

2-ينظر: نفسه، ص240.

3-الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج1، ص81.

4-ينظر: نفسه، ص 80،79.

وراح الأنباري قبل هذا يعرض حجج الكوفيّين، في مذهبهم أنّ **لولا** هي التي رفعت الاسم، قائلا: "أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّها ترفع الاسم بعدها لأنّها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم؛ لأنّ التقدير في قولك(لولا زيدٌ لأكرمْتُكَ) (لوْ لم يمنعني زيدٌ من إكرامِكَ لأكرمتُك)، إلا أنّهم حذفوا الفعل تخفيفا، وزادوا **لا** على **لو** فصار بمنزلة حرف واحد."[1]

وبإعمال الكوفيّين الرفع في الاسم لـ **لولا**، فهذا إقرار منهم أنّ **لولا** حرف مختص بالأسماء دون سواها، غير أنّه إذا ما عدنا إلى الأوجه التي ذكرناها سابقا لـ **لولا** نجد أنّها تدخل على الأسماء كما تدخل على الأفعال، وبهذا فهي حرف غير عامل ولا محلّ له من الإعراب. الأنباري في هذه المسألة حذا حذو الكوفيّين بأنّ **لولا** عاملة في الأسماء، على غرار العكبريّ الذي ألّف في الخلاف بين الطّائفتين، فقد رجّح مذهب البصريّين.

تنوّعت حروف هذا الفصل بين الحروف العاملة في الأسماء والعاملة في الأفعال، وبين الحروف الخالصة –أي لا تكون إلّا حرفا– وهي أغلبها هنا، وبين المشتركة بين الأسماء والأفعال مثل **حاشى**، كما أن الأنباري غلّب في هذا الفصل الكوفيّين وذلك في مسألتي بنية **لعلّ** والعامل في الاسم بعد **لولا**، وهذا على غرار الفصل الأول الذي حذا الأنباري فيه حذو البصريّين في جلّ المسائل.

1–الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ج1، ص76.

خاتـــمـــة

بعد رحلة غير يسيرة مع كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، خرجت بمجموعة من النّتائج والملاحظات، التي أتمنى أن تكون ذات فائدة في ساحة البحث العلمي اللّغوي، ومن أهمها:

أولا:إن حديث الدارسين العرب عن الحروف كان مستفيضا لبعض الحروف حيث يقفون عندها طويلا ويدرسون مختلف قضاياها ووظائفها دراسة وافية مثل: بعض حروف الجر، ومنها ما يمرون عليها، بحيث يكتفون بالإشارة إليها وإلى بعض استعمالاتها دون تفصيل.

ثانيا: اختلفت نظرة النّحّاة للحروف فمنهم من نظر إليها من جانب إفرادها وتركيبها ومنهم من قسمها إلى أحادية وثنائية وثلاثية ورباعية ومركبة، ومنهم من تناولها حسب معانيها ووظائفها؛ وقسمها إلى عاملة وغير عاملة... وتقسيم أخر كان حسب طبيعتها كقسم من أقسام الكلمة العربية.

ثالثا: حروف المعاني حسب النحاة هي كل حرف دل على معنى في غيره؛ غير أنني أرى أن الحرف يحمل معنيين؛ معنى في ذاته ومعنى في غيره.

رابعا: ساير مصطلح حروف المعاني مصطلحا آخر وهو الأداة حيث نُسب الأول للبصريّين ونسب الآخر للكوفيّين، غير أنه بتتبعنا لبعض أقوال مشايخ المدرستين وجدنا تداول كلا المصطلحين عند كلا الفريقين. وقد رفض عبده الراجحي إطلاق مصطلح الأداة على حروف المعاني ونحن نؤيده فيما ذهب؛ وذلك لأن القسمة الثلاثية للكلمة العربية اسم وفعل وحرف فقط.

خامسا: لحروف المعاني في العربية دور أساسي في توجيه الكلام ذلك أنها تحمل وظيفة نحوية تتجلى من خلال تحقيق الترابط بين مكونات الجملة سواء كانت عاملة أو غير

عاملة، ووظيفة دلالية تتجلى من خلال مساهمتها في تحديد دلالة السياق، فالحرف الواحد لا يظهر معناه إلا في السياق.

سادسا: رغم أن الأنباري قال في مقدمة كتابه أنه سيراعي الإنصاف، وكما هو عنوان الكتاب؛ إلا أنه غلّب المذهب البصري على الكوفي؛ فمن بين واحد وعشرين ومئة مسألة نحوية أنصف الكوفيين في سبعة منها فقط، ومن بين مسائل الخلاف في الحروف التّي أخذناها والبالغ عددها ثلاثة وعشرين مسألة رجّح فيها مذهب الكوفيين في مسألتين فقط وهي العامل في الاسم المرفوع بعد لولا وبنية لعلّ.

سابعا: جلّ المسائل الخلافية التي تضمنها الكتاب كانت حول وظيفة ودلالة حروف المعاني، أمّا من حيث البنية فاختلفوا في بنية حرفين فقط وهما :**السّين ولعلّ**، وهذا عائد ربّما إلى جل الدراسات العربية التي تدرس الحروف من حيث وظيفتها ودلالتها في السياق، ولم يكن حديثهم عن البنية إلا في خضّم التقسيمات.

ثامنا: لا يمكن لـ **أو** أن تأتي بمعنى **الواو ويل** ذلك أن معناها التخيير، **والواو** للجمع بين الشيئين **ويل** للإضراب. كما لا يمكن لـ **إلا** أن تأتي بمعنى **الواو** لأن **إلّا** تقتضي إخراج الثّاني من حكم الأوّل **والواو** عكسها؛ فهي تجمع بينهما في الحكم.

تاسعا: وقع الكوفيون والبصريون وحتى الأنباري في تناقضات حيث ناقضوا القواعد النحوية التي وضعوها من بينها:

أ) ذهبوا جميعا إلى أن الحرف لا يعمل إلّا إذا اختص، غير أننا نجد **السين** حرف مختص بالفعل المضارع إلا أنه غير عامل، ويمكن أن نخرّج سبب عدم عمل **السين** إلى أنها جزء من الفعل المضارع وهي بمثابة الـ التعريف في الأسماء.

كما ذهبوا إلى أن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال والعكس إلا أنه يوجد أكثر من حرف في العربية يعمل في الاسم والفعل:

-فالبصريون والأنباري ناقضوا أنفسهم في أن **كي** تنصب الفعل بنفسها وتجر الاسم بنفسها، وردّوا على الكوفيين في مسألة **حتى** بأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال والعكس صحيح.

-كما ناقض الكوفيون أنفسهم في **حتى** حين ذهبوا إلى أن **حتى** تنصب الفعل المضارع وتجر الاسم وردّوا على البصريين في مسألة **كي** بنفس الرد الذي ردّوه عليهم.

ب) كما اتفقوا جميعا على أن الحرف أصل بنفسه ولا يجوز فيه الحذف غير أنهم ناقضوا أنفسهم كذلك:

-حيث ذهب البصريون إلى أن **لام لعل** زائدة.

-وذهب الكوفيون إلى أن **السين** مقتطعة من **سوف**.

-وذهبوا جميعا إلى أن **مذ** أصلها **منذ**.

-كما ذهب الكوفيون إلى أن **ربَّ** اسم ذلك أنه يدخلها الحذف فيقال **رُبَ** دون تشديد، والحروف لا يدخلها الحذف لكنهم ذهبوا في **سوف** بأنه يصح القول (سو أفعل وسف أفعل وسأفعل) وهذا دليل على أن السين أصلها من سوف.

وهذه التناقضات هي تنبيه على ضرورة إعادة قراءة التراث العربي النحوي واستقرائه من جديد.

عاشرا: كما نشير إلى ضرورة إطلاق مصطلح الحروف غير العاملة على الحروف التي لا عمل لها، كبديل لمصطلح المهملة؛ ذلك أن الحرف إنما وضع لمعنى، وعدم عمله يعني عدم تأثيره في الحركة الإعرابية لما بعده، لا عدم إضفاء المعنى، فبدخوله على التركيب، يكسب التركيب دلالة ومعنى، والإهمال يلغي هذا وكأنما وجود الحرف وانعدامه سواء.

في الحقيقة كل حرف أو مجموعة من حروف المعاني تستحق أن تكون بحثا قائما لوحده، غير أنّني أردت أن أقطف من كل روض زهرة، وأن ألّم ببعض الجوانب المعرفيّة وبالقواعد الأساسية لبعض الحروف من كل مجموعة؛ ذلك أن معرفة دلالة الحروف ووظائفها أمر بالغ الأهميّة، فدراسة الحروف تفتح لنا بابا واسعا لمعرفة الإعراب، ومنه فهم اللغة وفهم معاني القرآن.

وفي الختام يطيب لي أن أذكر أني قدمت هذا الجهد المتواضع كي يضيف لبنة إلى الدراسات النحوية العربية، وقد حاولت تجنّب الخطأ ما استطعت فإن أصبت جادّة الصواب فذلك من الله وحده وكرم فضله، وذلك هو مبتغايا، وإن جانبت الصواب وتعثّرت خطايا فذلك من ضعف الإنسان وقلة حيلته.

مـــلحـــق

أولًا: التعريف بأبي البركات الأنباري

يعدّ الأنباريّ من النحاة الذين ألّفوا فأبدعوا، وصنّفوا فأجادوا، ويسرّوا فأبلغوا؛ ذلك أنه من أوائل النّحويين الذين ألّفوا في الخلاف النّحوي، وحاول تيسير مذاهب النّحويين فبلغ جادّة الصّواب في عمله، وبرز كل هذا الجهد من خلال أحد كتبه الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريّين والكوفيّين.

1) **نسبه:**

هو عبد الرحمان بن عبد الله بن مصعب بن أبي سعيد الأنباري. ويكنى بأبي البركات، ويلقب بالكمال أو كمال الدين، وذلك لأخلاقه التي تميزت بالتقوى والصّلاح.

2) **ميلاده ووفاته:**

ولد الأنباريّ بالأنبار في شهر ربيع الآخر من سنة ثلاث عشر وخمسمائة هجرية (513هـ)، وتوفيّ ببغداد ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبعة وسبعين وخمسسمائة (577هـ) وله أربع وستون سنة (64)، ودفن بباب (أبرز) بتربة الشيخ أبي اسحاق الشيرازي.

3) **ثقافته :**

ألمّ أبو البركات الأنباري بمعظم الفنون العربيّة التي عرفت في القرن السادس عشر الهجري، وكان لهذا العصر الذي عاش فيه الأنباري أكبر الأثر في اتساع ثقافته وعظيم اطلاعه، فقد انتشرت المدارس النظامية ، وانتظم الأنباري في بإحداها (وهي نظامية بغداد؛ ذلك أنّ الأنباري غادر الأنبار إلى بغداد طالبا للعلم) وتعلّم بها أطرافا من العلوم الدينية والفقهية بالإضافة إلى العلوم العربية.[1]

1-ينظر: محمد سالم صالح، أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري، دار السّلام، دط، 2002م، ص11،19.

وقد استُمِدّت هذه الثقافة الواسعة –بالعلوم الدينية والعلوم العربية– من شيوخه الذين كان أغلبهم من كبار علماء عصره، فقد درس المذهب الشافعي على أئمته وأخذ الحديث من كبار رواته وتعلّم العربيّة على المبرزين فيها في ذلك العصر(...)

ويبدو أن ثقافة أبي البركات دينية في الأساس، فقد قيل إنه بدأ معيدا بالمدرسة النظامية لمادّة الفقه الشّافعي، كما درس الحديث ويتضح ذلك من قائمة شيوخه وتلاميذه، واهتم الأنباري بدراسة الفقه وأصوله.

ولعل دراسة الأنباري للفقه وأصوله وتفقهه على مذهب الشافعي وتعمقه فيه إلى درجة أن يضع فيه بعض المصنفات ،كان له الأثر الأكبر في اتجاهه إلى التأليف في علم أصول النحو، والإبداع فيه ...ولاشك أن درايته الواسعة بعلم أصول الفقه قد أكسبته القدرة على معالجة أصول النحو والابتكار بعلوم الفقه واللغة والنحو فقط ،بل كان أيضا عالما من علماء العقيدة وعلم الكلام والأديان ...

ثم ما لبث أن انصب اهتمام الشيخ مع هذه الثقافة الدينية الواسعة على العلوم العربية التي تشمل الأدب واللغة والنحو ،وأعطى لها عظيم جهده ووقته وعلمه ولكنه كان يميل بطبعه إلى علوم اللغة وخاصة علم النحو الذي اشتهر به حتى قيل :إن له((في النحو واللغة مايزيد على الخمسين مصنفا)) ويرجع ذلك إلى اتصاله بشيخه أبي منصور الجواليقي، وأبي السعادات بن الشّجري. فكان لملازمته ابن الشّجري (الذي لم يكن ينتمي في النّحو إلّا إليه) أعظم الأثر في

تحويل وجهته من العلوم الدّينيّة إلى اللغويّة والنّحويّة منها بخاصّة والتي وضع فيها جلّ أعماله ومصنّفاته.[1]

"لقد ألّف الأنباريّ في النّحو بطريقة خاصّة، حيث أخذ المادّة القديمة وبناها بناء جديدا حيث جمع مسائل الخلاف المبعثرة في كتب البصريّين والكوفيّين ووضعها في مؤلّف واحد، ولكن لم يقتصر جهده على عرض المادّة القديمة، بل كان من البارعين المبتكرين في طريقة تناول تلك العلوم محاولا تقديم لإضافات لها قيمة لما قدّم السّلف. فقد أضاف علمين جديدين إلى علوم الأدب، كما يقول هو نفسه في نزهة الألباب: (علوم الأدب ثمانيّة: النّحو، واللغة، والتّصريف والعروض، والقوافي، وصنعة الشّعر، وأخبار العرب، وأنسابهم، وألحقنا بالعلوم الثّمانية علمين، وضعناهما وهما: علم الجدل، وعلم أصول النّحو.)

4) مؤلفاته:

-مؤلفات في الفقه؛ مثل: الذاهب في معرفة المذاهب .

-مؤلفات في علم الكلام؛ منها: الداعي إلى الإسلام في أصول علم الكلام.

-مؤلفات في الأدب؛ منها: تفسير غريب المقامات الحريرية وشرح ديوان المتنبي.

-مؤلفات في النحو؛ لمع الأدلة في أصول النحو، والفصول في معرفة الأصول.

- الإغراب في جمل الإعراب .

- البيان في غريب إعراب القرآن.

-أسرار العربيّة

-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين."[1]

1-ينظر: محمد سالم صالح، أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري، دار السّلام، دط، 2002م، ص19، وما بعدها.

ثانيًا: التّعريف بكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّن البصريّين والكوفيّين

يعدّ كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات ثروة لغوية هامّة، في تاريخ النّحو العربي، ذلك أنّه أوّل كتاب أُلّف في الخلاف النّحوي العربي، يحتوي على مئة وواحد وعشرون مسألة خلافيّة، أنصف فيها الكوفيّين في سبع مسائل فقط، وهذا ما نقض به عنوان كتابه ومبتغاه، ألا وهو إنصاف النّحاة؛ ذلك أنّ الكوفييّن كانوا على صواب في أكثر من هذه المسائل.

1) **سبب تأليف الكتاب:**

ألف الأنباري كتاب الإنصاف بناء على طلب تلاميذه من المدرسة النّظاميّة، حيث قال في مقدّمة كتابه: "فإن جماعة من الفقهاء المتأدّبين والأدباء المتفقهين والمشتغلين عليّ بعلم العربية سألوني أن ألخّص لهم كتابا لطيفا يشتمل على مشاهير المسائل الخلافيه بين البصريين والكوفيين على غرار المسائل الخلافية بين الإمام الشافعي وأبي حنيفة ليكون أول كتاب صنّف في علم العربية على هذا الترتيب. وألّف على هذا الأسلوب، لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحد مثله من الخَلف."[2]

2) **منهج الكتاب:**

ألّف الأنباري كتاب الإنصاف على منهج لم يسبقه فيه أحد من النّحاة حسب ما صرّح به وذلك كالآتي:

أ) يعرض مذهب الكوفيّين ثم يتبعه بمذهب البصريّين.

ب)يأتي بحجج الكوفيّين ثم يليها بحجج البصريّين.

1- محمد سالم صالح، أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري، دار السّلام، دط، 2002م، ص21، وما بعدها.

2-الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ص25، من المقدّمة.

ج)الرّد على كلمات البصريّين، أو الكوفيّين في غالب الأحيان، كلّما خالف أحدهم، ولم يصرح إلا في بضع مسائل بأنّ هذا الفريق هو المرجّح أو هو الصّائب في رأيه؛ بل يُعرَف ذلك من خلال عبارته: وأمّا الجواب عن كلمات البصريّين، أو الكوفيّين، وهذه العبارة دليل على تخطئته لهذا الفريق.

د)يورد أراء كل فريق بالشواهد والأدلّة، ويأتي بما ينقضه.

هـ)وفي رده الحاسم على حجج أحد الفريقين، يصدر حكمه بعد ذلك في المسألة المعروضة على أنه انتصر لأحدهما، ويختم المسألة بعبارة: الله أعلم.

وقد اتّبع الأنباري في جميع مسائله هذا النظام والأسلوب في عرض المسائل، على كلّ الكتاب.

3)المسائل المطروحة في البحث والمتعلّقة بحروف المعاني:

1- –المسألة 20: القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا.
2- –المسألة 19: القول في العامل في الخبر بعد ما النّافيّة.
3- –المسألة 20: القول في تقديم معمول خبر ما النّافيّة عليها.
4- –المسألة 22: القول في رافع الخبر بعد إنّ المؤكّدة.
5- –المسألة 23: القول في العطف على اسم إنّ بالرّفع قبل مجيء الخبر.
6- –المسألة 26: القول في لام لعلّ الأولى زائدة هي أو أصليّة.
7- –المسألة 35: هل تكون إلّا بمعنى الواو؟
8- –المسألة 37: حاشى في الاستثناء، فعل أو حرف أو ذات وجهين؟
9- –المسألة 54: هل تقع مِنْ لابتداء الغاية في الزّمان؟
10- –المسألة 55: واو ربّ، هل هي التي تعمل الجرّ؟
11- –المسألة 56: القول في إعراب الاسم الواقع بعد مذ ومنذ.
12- –المسألة 59: اللّام الداخلة على المبتدأ لام ابتداء، أو لام جواب قسم؟

13- –المسألة 64: هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة؟

14- –المسألة 64: هل تأتي أو بمعنى الواو، وبمعنى بل؟

15- –المسألة 68: هل يجوز أن يعطف بلكن بعد الإيجاب؟

16- –المسألة 75: عامل النّصب في الفعل المضارع بعد واو المعيّة.

17- –المسألة 76: عامل النّصب في الفعل المضارع بعد فاء السّببيّة.

18- –المسألة 78: هل يجوز أن تأتي كيْ حرف جرّ؟

19- –المسألة 79: القول في ناصب المضارع بعد لام التّعليل.

20- –المسألة82: هل تنصب لام الجحود بنفسها؟

21- –المسألة83: هل تنصب حتّى الفعل المضارع بنفسها؟

22- –المسألة 92: السّين مقتطعة من سوف إو أصل برأسه.

23- –المسألة 121: القول في ربّ اسم هو أو حرف؟

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم برواية حفص بن عاصم بن أبي النّجود.**
- **الكتب:**

1-إبراهيم السّامرائي، المدارس النّحويّة أسطورة وواقع، دار الفكر، دب، ط1، 1987م.

2-أحمد الهاشمي، القواعد الأساسيّة للغة العربيّة حسب منهج متن الألفيّة وخلاصة الشارح لابن هشام وابن عقيل الأشموني، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، دط، دس.

3-الإربلي(علاء الدين علي ابن الإمام بدر الدين)، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، وادي النيل المصرية، دب، دط، 1294هـ.

4-الاستراباذي(رضيّ الدّين محمد بن الحسن)، شرح الرّضي على الكافية، تح: حسن عمر، جامعة قان يونس، بنغازي، ط2، 1969م.

5-الأنباري(كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد)، أسرار العربيّة، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، سوريا، دط، دس.

6-الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار الطّلائع، القاهرة، دط، 2009م.

7-إميل بديع يعقوب، معجم الإعراب والإملاء، دار الشريفة، دب، دط، دس.

8-بطرس البستاني، محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، دط، 1987م.

9-بوعلام بن حمّودة، مكشاف الكلام العربي، دار النّعمان، الجزائر، دط، 2012م.

10-التواتي بن التواتي، الأخفش الأوسط وآراؤه النحوية، دار الوعي، الجزائر، دط، دس.

11-الجرجاني(عبد القاهر)، العوامل المائة النحوية في أصول العربيّة، تح: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، دس.

12-الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرّشيد، العراق، دط، 1982م.

13-ابن جنّي(أبو الفتح عثمان)، سر صناعة الإعراب، ددن، دب، دط، دس.

14-ابن جنّي، اللّمع في العربيّة، تح: حامد المومن، عالم الكتب، مكتبة النهضة المصريّة، ط2، 1405هـ-1985م.

15-الحضرميّ(محمد بن محمد عمر بحْرق)، تحفة الأحباب وطرائف الأصحاب، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1416هـ-1996م.

16-حسين سرحان، قاموس الأدوات النّحويّة، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر، ط1، 2007م.

17-أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجي، القاهرة ، مصر، دط، دس.

18-خضر أبو العينين، معجم الحروف المعنى، المبنى، الإعراب، دار أسامة، عمان الأردن، ط1، 2011.

19-الخليل ابن أحمد الفراهيدي، الجمل في النّحو، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405هـ-1985م.

20-الخليل، الخلاف الكوفي، ددن، فلسطين، دط، 1417هـ-1997م.

21-الرّازي، الصّاحبيّ في فقه اللّغة العربيّة، تح: عمر فاروق الطّبّاع، مكتبة المعراف، بيروت، لبنان، ط1، 1414هـ-1993م.

22-رزّاق عبد الأمير مهدي الطّيّار، معاني الحروف الثّنائيّة والثّلاثيّة بين القرآن الكريم ودواوين المعلّقات السّبع، دار الرّضوان، عمّان، الأردن، ط1، 1433هـ-2012م.

23-الرّمّاني(أبو الحسن علي بن عيسى)، معاني الحروف، تح: عرفان بن سليم العشا حسونة الدّمشقي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، دط، 1425هـ.

24-الزّجّاجي(أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق)، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النّفائس، دب،ط3، 1399هـ-1979م.

25-الزّجّاجي، حروف المعاني، تح: علي توفيق الحمَد، دار أمل، بيروت، لبنان، ط3، 1406هـ-1986م.

26-الزجاجي، اللاّمات، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، 1985م.

27-الزّركشي(محمد بن بهادر بن عبد الله بدر الدين)، البحر المحيط في أصول الفقه، تحر: عبد القادر عبد العالي، مرا: عمر سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشّؤون الدّينيّة، الكويت، ط2، 1413هـ-1992م.

28-السّامرائي(محمد فاضل صالح)، الحجج النّحويّة حتى نهاية القرن الثالث الهجري، دار عمار، عمان، ط2، 1430هـ-2009م.

29-السّامرائي، معاني النّحو، شركة العاتك، القاهرة، مصر، ط2، 1423هـ-2003م.

30-ابن السَراج(أبو بكر محمد بن سهل)، الأصول في النحو تح: عبد الحسين القبلي، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، ط3، 1417هـ-1996م.

31-سعيد الأفغاني، الموجز في اللّغة العربيّة، دار الفكر، بيروت، لبنان، دط، 1424هـ-2003م.

32-السّكّاكي(بن أبي بكر بن محمد بن علي)، مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ-2000م.

33-سيبويه(أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1408هـ-1988م.

34-السّيرافي(أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن مرزبان)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي،دار الكتب العلميّة، دب، ط1، 2008.

35-السيوطي(جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ-1998م.

ونسخة أخرى، تح: عبد العال سالم مكرّم، دار البحوث العلميّة، الكويت، عمّان، دط، 1399هـ-1978م.

36-الشّهروزي(يوسف بن حمزة الإلياسي الكوراني)، الذّهب المذاب في مذاهب النّحاة، ودقّة الإعراب، تح: حمدي الجبالي، دار المأمون، عمّان، الأردن، ط1، 1431هـ-2010م.

37-عادل خلف، نحو العربيّة، مكتبة الآداب، القاهرة، دط، 1415هـ-1994م.

38-عامر فائل محمد بلحاف، الخلاف النّحوي في الأدوات، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1432هـ-2011م.

39-عبّاس حسن، النّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرّفيعة والحياة اللّغويّة المتجدّدة، ددن، دب، دط، دس.

40-عبده الرّاجحي، التّطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعيّة، دب، ط2، 1420هـ-2000م.

41-عبد الرحمان بن أحمد أبو طالب، التّحفة السّنيّة لمعرفة معاني الحروف النّحويّة، تق: إبراهيم أبو طالب، دار الكتب اليمنيّة، صنعاء، اليمن، ط1، 1431هـ-2010م.

42-عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك الى ألفيّة بن مالك، ج1، دار مسلم، دط، دس.

43-ابن عقيل(بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي)، شرح ابن عقيل، تح: ح الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط1، دس.

44-العُكبري(محب الدين أبو البقاء بن عبد الله بن الحسين الحنبلي)، التّبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين، تح: عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ-1987م.

45-العُكبري، اللّباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي محتار طليمات وعبد الإله نبهان، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط1، 1416هـ-1995م.

46-علي الدّليمي، دراسات في اللّغة والنّحو، دار غيداء، عمّان، الأردن، دط، 2012م.

47-عمر عبد الله يوسف مقابلة، الحروف غير العاملة في القرآن الكريم الوصف النّحوي والوظائف الدلاليّة، تق: هادي نهر، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، ط1، 1432هـ-2011م.

48-ابن فارس(أبو الحُسين أحمد بن زكريّاء) ، الصّاحبيّ في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تع: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ-1997م.

49-الفرّاء(أبو زكريّاء يحي بن زيّاد الفرّاء)، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1403هـ-1983م.

50-فؤاد علي مخيّم، اللّامات التّعليليّة وأثرها في التّوجيهات التّفسيريّة، مطبعة الحسين الإسلامية، مصر، ط1، 1410هـ-1989م.

51-فهد خليل زايد، الحروف معانيها، مخارجها، وأصواتها في اللغة العربيّة، دار يافا العلميّة، دط، دس.

52-الفيروز أبادي(محمد بن يعقوب مجد الدين)، القاموس المحيط، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ-1999م.

53- المالقيّ(أحمد بن عبد النور)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تح: أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، دط، دس.

54-ابن مالك(جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني)، شرح التّسهيل لابن مالك، تح: عبد الرّحمان السّيّد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، دب، ط1، 1410هـ-1990م.

55-ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون، السعودية، ط1، 1402هـ-1986م.

56-المبرد(أبو العبّاس محمّد بن يزيد)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، دط، 1415هـ-1994م.

57-المجاشعيّ(أبي الحسن علي بن فضال)، شرح عيون الأخبار، تح: حنا جميل حدّاد، مكتبة المنار، الزّرقاء، الأردن، ط1، 1406هـ-1985م.

58-محمد أسعد النّادري، نحو اللغة العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1418هـ-1998م.

59-محمد حسين العزّة، الحروف والأدوات تأثيرها على الأسماء والأفعال، دار عالم الثقافة، عمان، الأردن، ط1، 1428هـ-2009م.

60-محمد محي الدّين عبد الحميد ، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى ابن هشام، دار رحاب، الجزائر، دط، دس.

61-محمد سالم صالح، أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري، دار السّلام، دط، 2002م.

62-محمود أحمد الصّغير، الأدوات النّحويّة في كتب التّفسير، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1422هـ-2001م.

63-المُراديّ(الحسين بن قاسم)، الجنى الدّاني في حروف المعاني، تح: فخر الدّين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ-1992م.

64-مرتضى الزبيدي(محمد بن محمد بن عبد الرّزاق)، تاج العروس، تح: عبد الفتّاح الحلو ، مط حكومة الكويت، دب، دط، 1406هـ-1986م.

65-مسعد زيّاد، المستقصي في معاني الأدوات النّحويّة، الصّحوةّ، القاهرة، مصر، ط1، 1430هـ-2009م.

66-ابن منظور(أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي جمال الدين المصري)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، دس، ونسخة أخرى، تح : عامر أحمد حيدر، مر: عبد المنعم خليل، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط جديدة، 1430هـ-2009م.

67-مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو، مط مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، مصر، ط2، 1377هـ-1958م.

68-الموزّعي(محمد علي بن إبراهيم بن الخطيب)، مصابيح المغاني في حروف المعاني، تح: عائض بن نافع العمري، دار المنار، دب، ط1، 1414هـ-1993م.

69-هادي عطيةّ مطر الهلالي، الحروف العاملة في القرآن بين النّحويين والبلاغيين، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ، 1986م.

70-الهرويّ(علي بن محمد)، الأزهيّة في علم الحروف، تح: عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط2، 1413هـ-1993م.

71-ابن هشام(جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: بركات يوسف هبود،دار الأرقم، ط1، 1419هـ-1999م.

72-ابن يعيش، شرح المفصّل، ادارة الطبع المنبريّة، دط، دس.

73-يوسف بكّوش، حروف المعاني(معجم مدرسي جامعي مرتب ترتيبا ألفبائيا)، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2004.

❖ **الرّسائل الجامعية:**

74-سعيد بن علي بن عبدان الغامدي، اعتراضات ابن الشّجري النّحويّة على النّحويّين في الأمالي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا العربية، فرع اللغة والنحو والصرف، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، السعودية، 1425-1426هـ.

75-عبد الله الرّومي، حروف المعاني العاملة في سنن أبي داوود معانيها، وأحكامها واستعمالاتها، بحث مقدّم لنيل درجة الدكتوراه، تخصّص نحو وصرف، جامعة أمّ القرى، كليّة اللّغة العربيّة، 1424هـ.

76-عمار بن محمّد الخضيري، المسائل الخلافيّة بين البصريّين والكوفيّين في آثار العكبري ما لم يذكره في كتاب التّبيين، رسالة ماجستير في الدّراسات اللّغويّة، جامعة القصيم، السّعوديّة، 1437-1438هـ.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

شكر وعرفان.....

مقدمة.....أ-د

الموضوع: **الصفحة:**

مدخل: حروف المعاني في العربيّة.....6-23

1) **مفهوم الحرف:**.....6

أ) الحرف في اللغة.....6

ب) الحرف في الاصطلاح.....7

2) **أقسام حروف المعاني:**.....11

أ) باعتبار متعلّقها.....11

ب) باعتبار نوعها كقسم من أقسام الكلمة العربيّة.....12

ج) باعتبارالوظيفة.....15

د) باعتبارالبنية.....18

3) **عدد حروف المعاني:**.....19

4) **بين الحرف والأداة:**.....20

5) **أهميّة حروف المعاني:**.....22

الفصل الأول: بنية ووظيفة الحروف الأحاديّة والثّنائيّة.

المبحث الأوّل: الحروف الأحاديّة

أوّلا: السّين.....25

ثانيا: الفاء.....29

ثالثا: اللّامات:.....33

أ) لام الابتداء.....33

ب) لام التّعليل.....36

ج) لام الجحود.....38

رابعا: الواو.....42

أ) واو العطف.....42

ب) واو المعيّة.....49

المبحث الثّاني: الحروف الثنائيّة.

أولا: أو.....52

ثانيا: كي.....56

ثالثا: ما النّافيّة.....59

رابعا: من.....65

المبحث الأوّل: الحروف الثّلاثيّة.

أولا: إنّ.....71

ثانيا: ربّ.....76

ثالثا: واو ربّ.....84

رابعا: منذ ومذ.....85

المبحث الثّاني: الحروف الرّباعيّة.

أولا: إلّا.....89

ثانيا: حاشا.....91

ثالثا: حتّى.....97

رابعا: لعلّ.....100

خامسا: لكنْ.....104

سادسا: لولا.....108

الخاتمة.....112

ملحق.....117

قائمة المصادر والمراجع.....125

فهرس الموضوعات:.....132

ملخّص:

حروف المعاني في العربيّة بين البنية والوظيفة –دراسة في كتاب الإنصاف–

موضوع حاولنا من خلاله أن نلّم بحروف المعاني التي جاءت في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، وأن ندرس كلّ حرف من هذه الحروف من جانبين جانب البنية وجانب الوظيفة، آخذين بمذاهب النّحاة البصريّين والكوفيّين فيم نقله عنهم الأنباري، مدعّمين كل مذهب بآراء نحّاة آخرين مناصرين لهم، مع الأخذ في النّهاية بالرّأي الذي رجّحه الأنباري والمعتقد بصحّته، وجملة هذه الحروف هي حروف ذات بنيات مختلفة. وهذا ما ألزم البحث على أن يحتوي على مدخل لحروف المعاني في العربية مفهومها وأنواعهاو...وفصل أوّل اشتمل على مبحثين الأوّل للحروف الأحاديّة وهي: السّين، الفاء، لام الابتداء، لام التّعليل، لام الجحود، وواو العطف والمعيّة، والثّاني للحروف الثّنائيّة وهي: أو، كي، ما النّافيّة، وخصّص الفصل الثّاني للحروف الثّلاثيّة وهي: إنّ، رُبّ وواو ربّ، مذ ومنذ، والرّباعيّة هي: إلّا، حاشى، حتّى، لعلّ، لكن، لولا؛ وذلك في مبحثين.

Resumé :

Les lettres de significations (Horouf EL–Maàni) dans la langue arabe, entre la structure et la fonction – étude du livre "Al–inssaf "–

Nous avons essayé à travers ce sujet de connaître les lettres de significations apparues dans le livre "Al–inssaf Fi Massaîl Al–khilaf " (équité en matière de litige) de "Abi Al–Barakat Al–Anbari " et d'étudier chacune de ces lettres de deux cotés: la structure et la fonction; en suivant les doctrines des grammairiens de Bassorah et Kufa rapportéés par Al–Anbari, et nous avons soutenu chaque doctrine par des opinions d'autres grammairiens, en tenant enfin l'opinion favorisée par Al–Anbari et supposée juste, ce sont des lettres dans leur ensemble avec des structures différentes. Ce qui a imposé que cette recherche soit organisée de la façon suivante:

- Une introduction sur les lettres de significations dans la langue arabe (définition et types).
- Un premier chapitre contenant deux parties: la 1 ere pour les lettres simples et la 2eme pour les lettres binaires.
- Un deuxième chapitre en deux parties pour les lettres trinitaires et quaternaires.
- A la fin; une synthèse de plus importantes résultats obtenues.